أمريكا وغطرسة القوة

الكتاب
الذي سبق
الحدث



أمريكا
وغطرسة القوة

قدري قلعجي



دار الكاتب العربي

دار الشوّاف للنشر

الطبعـة الاولـى ١٩٨٥

الطبعـة الثانيـة ١٩٩٠

الطبعـة الثالثـة ١٩٩١

الطبعـة الرابعـة ١٩٩٢

قدري قلعجي

أميركا وغطرسة القوة

إن الدارس المتقصي لتاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، لا بد وأن تطالعه بعض الحقائق التي تقوده الى التسليم بأن هناك خطين سياسيين أساسيين يكادان أن يذهبا إلى حد التناقض والتعارض . تدور حولها المفاهيم السياسية المتراوحة بين التطلعات الديمقراطية والطموح لبناء مستقبل وضاء أفضل وأكمل من جهة ، وبين النوازع التوسعية المتصلة بواقع الولايات المتحدة كدولة عظمى ذات أهداف عالمية من جهة ثانية .

وتبعاً لهذين المفهومين السياسيين ، برزت قوى سياسية تناقضان منطلقاتها بين أنصار العزلة والانصراف إلى الشؤون الداخلية وعدم التدخل في سياسات الدول الأخرى . وبين أنصار التدخل في الحياة السياسية الدولية والشؤون العالمية والقيادة بل الهيمنة على الاقتصاد العالمي واخضاعه لخدمة مصالح الاقتصاد الاميركي .

وذهب السناتور الاميركي السابق وليم فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، الذي حاربته الصهيونية واستطاعت اقصاءه عن هذا المجلس ، في مؤلفه « غطرسة القوة»

إلى أن هناك اميركيتين اثنتين ، تبعاً لمعالم التناقض الظاهر في تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

« إن هناك اميركيتين : أميركا لنكولن وادلاي ستفنسون ، وأميركا تيودور روزفلت وغلاة الوطنيين المحدثين . الأولى كريمة خيّرة انسانية ، والأخرى تحكمها الأنانية وضيق الأفق . الأولى تنتقد ذاتها ، والثانية تؤمن بأنها دائماً على صواب . الأولى حساسة والثانية رومانتيكية احداهما مرحة والأخرى عابسة . الأولى معتدلة والأخرى مشحونة بعنف العاطفة والانفعال . الأولى حكيمة متزنة والثانية حمقاء في استخدامها للقوة العظيمة .

« لقد دأبنا في سنوات قوتنا العظيمة على أن نحير العالم : إذ نقدم له في وقت ما هذا الوجه من وجهي اميركا ، ثم نديز له الوجه الآخر . وقد نقدم له الوجهين في آن واحد . وتنظر شعوب كثيرة في مختلف اجزاء العالم إلى أميركا على أنها قادرة على التسامح وبعد النظر ، ولكنها قادرة أيضاً على أن تضمر سوء النية وأن تكون وضيعة . وينجم عن ذلك عجز عن توقع أفعال أميركا ، مما يؤدي إلى قلة في الفهم وضياع للثقة في أهداف أميركا ونواياها . . . » .

وقد توافقت فكرة العزلة خلال المائة سنة الأولى من تاريخ الولايات المتحدة ، مع مصالحها ومثلها وحقائق التعامل الدولي ، إذ كانت البلاد مشغولة بالمهمة الضخمة لتطورها ، ولم يحدث إلا بعد بداية القرن الماضي بفترة طويلة أن بلغت البلاد مبلغاً كبيراً من التقدم ، وأضحت قوة عظيمة من ناحية عدد السكان وكثرة الموارد . وفضلاً عن ذلك كانت البلاد منقسمة على بعضها في خلاف داخلي لم ينته إلاّ بإشعال الحرب الأهلية . كما كانت البلاد خلال الجزء الأكبر من هذه الفترة تستقبل عدداً كبيراً من المهاجرين

وتضفي على الملايين من الناس الذين هاجروا من العالم القـديم إلى العـالم الجديـد الجنسيـة الأمـيركيـة . فكـان همهـا في تلك الفترة الاستفـادة من كل تـطور في قوتهـا وأفكارهـا الخـاصـة عن الحـريـة والتقدم لبناء نظام اقتصادي واجتماعي يعود بـأطيب الثمرات عـلى المواطنين بدلاً من ان توطد مكانتها في عالم أكبر من عالمها .

ومع نهوض الحركات الاستقلالية في أميركا اللاتينية التي بدأت عام ١٨١٠ . بدأ اهتمام الولايات المتحدة ينتقل الى الخارج . وقد جسـده مبـدأ الـرئيس مـونـرو الـذي أعلن في ٢ أيلول (سبتمبـر) ١٨٢٣ أن أي تـدخل من قبـل دول العالم القـديم في مصير الـدول الاميركية الجديدة سوف يعتبر عدواناً على الولايات المتحدة نفسها، وكان ذلك ايذاناً ببسط هذه الولايات نفوذها وبالتالي سيطرتها على جميع دول القـارة الاميركيـة . وقد لاقى هـذا التصـريـح تـأييـداً شعبيـاً واسعـاً ، إلا أنه لم يصبـح عقيدة الـدولة إلا في العقـد الـرابـع من القـرن التـاسـع عشر من جـانب الـرئيس « بـولـك » بـالنسبـة إلى أوريغـون وكاليفـورنيا وتكسـاس وحتى أميركـا الوسـطى ، وخـلال العقد السادس من ذلك القرن ، عندما انتهز نابوليون الثالث فرصة الحرب الأهلية الاميـركية للتـدخل في مكسيكـو ، قاوم الأميـركيون هذه المحاولة بكل قوة ، وساعـد انتهاء الحـرب الأهلية عـلى اطلاق يد الولايات المتحدة في إسقاط ذلك التدخل .

وفي الأعوام التي أعقبت ذلك بدأ مبدأ مونرو يتسع مجالـه ، إذ ربط الرئيس غرانت بينه وبين فكرة أخرى هي أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنظر بدون اكتراث إلى انتقال منطقة من العـالم الجديـد من أيـدي قوة أوروبيـة إلى أيدي قـوة أوروبية أخـرى . كما حـاول

الرئيس هاييس أن يربط بين ذلك المبدأ وبين المعارضة الأميركية لفكرة انشاء قنال تربط بين المحيطين وتكون تحت رقابة أي دولة أوروبية . وذهب الرئيس كليفلاند إلى أبعد من ذلك ، أثناء الخلاف الناشب بين فنزويلا وبريطانيا حول حدود غينيا البريطانية ، فصمم على أنه إذا نشبت الخلافات حول الحدود بين دولة أمريكية ودولة أوروبية تتضمن منطقة ما في العالم الجديد ، فيجب أن يكون للولايات المتحدة قرارها في ذلك . وظل مبدأ مونرو يتنامى حتى جاء تيودور روزفلت في مطلع القرن العشرين فقال إن هذا المبدأ قد يضطر الولايات المتحدة إلى أن تفرض نوعاً من قوة البوليس الدولي في العالم الجديد إزاء الدول المفككة التي قد يتهددها تدخل القوى الأوروبية إذا لم يفرض هذا النظام البوليسي .

وليس هنا مجال الحديث بالتفصيل عن الطرق والخطوات التي اتبعتها الولايات المتحدة في بسط نفوذها السياسي والاقتصادي على سائر دول القارة الأميركية ، مستعينة أول الأمر بتحالفها الضمني مع بريطانيا العظمى ، ومتفردة بعد ذلك بقوتها الذاتية المتعاظمة . ولكن من الواجب الاشارة السريعة إلى كيفية انتقال « الحلم الأميركي » من فكرة السيطرة على القارة الاميركية ، الى فكرة السيطرة على العالم . ففي أواخر القرن التاسع عشر خاض الشعب الكوبي غمار حرب وطنية للتحرر من الاستعمار الأسباني وتحمس شعب الولايات المتحدة لمناصرة الشعب الكوبي ، وبلغ هذه الحماسة حد الغليان عندما غرقت البارجة الحربية الأميركية ماين في ميناء هافانا في شتاء عام ١٨٩٨ ، ولا يُعلم حتى الآن من الذي أغرقها . ووجد الرئيس ماك كنلي ومستشاروه أنفسهم وقد

اكتسحهم تيار الشعب الجارف نحو الحرب ، متجاوباً مع رغباتهم الخاصة ، وعلى الرغم من أن حكومة أسبانيا الضعيفة لم تكن راغبة في هذه الحرب وأبدت رغبتها في التفاوض ، فإن الولايات المتحدة قد حاربتها وانتصرت عليها .

ويمكن القول إن الدولة الأميركية التي خاضت الحرب التحررية في كوبا سنة ١٨٩٨ ، قد ولدت في أتونها ولادة جديدة ، وخرجت منها بمطامح أو مطامع جديدة . فعلى الرغم من أن الحرب قد استعرت من أجل تحرير كوبا ، فانها انتهت بالاضافة الى حق الاشراف على شؤون كوبا ، بالاستيلاء على بورتوريكو وغوام والفليبين ، ثم تبع ذلك الاستيلاء على جزر هاواي وجزء من جزر ساموا . وبذلك قفزت الحدود الأميركية قفزة هائلة عبر المحيط الهادي ، بامتدادها حوالى سبعة آلاف ميل غربي كاليفورنيا ، وغدت مانيلا عاصمة الفليبين نقطة ارتكاز القوة الاميركية في الشرق الأقصى وعاملاً مؤثراً في سير حياته وتقرير مصيره .

نظرية « بيفردج »

وقد أثار ذلك هوس العظمة في الطبقة الحاكمة ، الذي عبر عنه السناتور بيفردج بقوله إثر غزو بلاده للفليبين : « لقد خط لنا القدر سياساتنا ، فالتجارة العالمية يجب ان تكون وسوف تكون لنا . وسوف نغطي المحيطات بمراكبنا التجارية . سوف نبني بحرية حربية على قدر عظمتنا . فالقانون الأميركي والنظام الاميركي والحضارة الأميركية سوف تزرع على تلك الشواطىء التي ما تزال حتى الآن دامية وغارقة في ظلمات الجهالة ، لكنها سوف تصبح مباركة وسعيدة تحت تأثير هذه القوى الأميركية التي تحددت من عند

الله ! » ، ثم اشتد به الغرور والصلف فقال بلهجة فاشستية سبقت لهجة هتلر وموسوليني بثلث قرن : « ان الاميركيين جنس فاتح ، فلا بد من ان نطيع دماءنا ، وأن نحتل أسواقاً جديدة وأراضي جديدة إذا لزم الأمر ، لأنه في الخطة القوية اللانهائية لا بد من أن تختفي الحضارات الوضيعة والأجناس المتعفنة ، أمام الحضارات السامية للانسان الأقوى والأعظم نبلاً ! » .

وفي عهد تيودور روزفلت الذي تولى الرئاسة عقب وفاة ماك كنلي سنة ١٩٠١ ، بدأت الدولة الأميركية تلعب على مسرح السياسة الدولية دوراً متعاظماً ، وتشكل منافساً جدياً وخطيراً للدول الاستعمارية الكبرى ، عاملة على توسيع منطقة نفوذها السياسي ونشاطها الاقتصادي . ومع أن أهدافها كانت ترمي قبل كل شيء إلى الاستعمار السياسي والاقتصادي ، فان الحكام كانوا يرون في أعمالهم هذه ما يخدم الرسالة الانسانية التي تحملها الولايات المتحدة الاميركية لتحضير المجتمعات المتخلفة ونشر المسيحية وقيمها الاخلاقية .

وقد بدأ الاعتداد بالنفس ينعكس في شعور الناس عامة ويتخذ شكل الغطرسة المغلفة بالمثالية ، والمبررة بالمبادىء التي كانت تمثلها الولايات المتحدة في أول نشوئها وهي مبادىء الحرية والديمقراطية ، والمستندة الى مساحتها القارية وتفوقها العسكري وازدهارها الاقتصادي . وبعد حلم السيطرة على القارة الأميركية ، نشأ حلم السيطرة على العالم ، وسجل التاريخ بداية عهد جديد في السياسة الخارجية الاميركية امتد الى وقتنا الحاضر .

وتأريخ هذا العهد يحتاج إلى مجلدات عدة ، وقد تحول فيه

العالم بالنسبة الى الولايات المتحدة « مجالاً حيوياً » لتوظيف رؤوس أموالها ، وسوقاً مفتوحة لاستهلاك بضائعها ، ومصدراً رخيصاً للمواد الأولية التي تحتاجها آلتها الصناعية . ولذلك فان من واجبها أن تكون موجودة في كل مكان ، لحماية تلك المصالح المتنوعة ، والعمل المستمر على تعزيزها وتوسيع نطاقها ، وأخذ المبادرة في كل ما يتعلق بها . وكل ذلك تحت ستار ليبرالية اميركا ورسالتها الانسانية وتقاليدها الديمقراطية ، ونقل حضارتها الى البلدان المتخلفة ، وتقديم المساعدة لهذه البلدان ، ومؤازرتها في مقاومة الشر والطغيان ، والتأكيد بأن القوة الاميركية والوجود الاميركي هما الضمان الأساسي للسلام العالمي . ولم يكن السلام العالمي ليعني لديها شيئاً آخر غير السلام الاميركي . فقد تشابك في المفهوم الاميركي معنى « الأمن القومي » مع الأمن الداخلي لكل دولة ، وبات الاثنان يعنيان « الأمن العالمي » الذي هي ضامنته وحارسته من كل عدوان او نشاط هدام ، مما دفع الرئيس جون كنيدي الى القول : « ان الاميركيين هم الحراس على معاقل الحرية في العالم » .

وهكذا كانت السياسة الأميركية تعمل دائماً على تقديم صورة انسانية لها ترتكز على مبادىء ايديولوجية واخلاقية من بعض ترجمتها أن المشاريع الاقتصادية الاميركية ليست إلا شكلاً من أشكال التنافس السلمي ، وأنها تخدم في النهاية فكرة انشاء مجتمع الرخاء العالمي ، عن طريق نشر الحضارة الاميركية ، وان الجيوش الضخمة للولايات المتحدة هي القوى المحافظة على الأمن والسلام العالميين ، وانها منزهة عن أي نوازع عدوانية أو تسلطية .

غير أن الوقائع التاريخية كانت تكشف عن طبيعة السيطرة الاميركية ، ولا سيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حين تراجع دعاة العزلة وازداد نفوذ انصار مبدأ التدخل ، مما آل الى بروز دور البوليس العالمي الأميركي ، وتحقيق شعار القائلين : اميركا في الصدارة ! فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب وهي الدولة الأقوى والأغنى في العالم ، والمتفردة يومذاك بسلاحها النووي ، فشرعت ترث مستعمرات الدول الاستعمارية السابقة ، وتفرض سيطرتها على مجمل الاقتصاد العالمي ، وتهيمن على المؤسسات الاقتصادية في دول اوروبا الغربية ، وتعمل على توجيه الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث بما يخدم مصالحها ويكفل استمرار سيطرتها المطلقة .

وكان الرئيس فرنكلين روزفلت قد عمل على أن يكون للولايات المتحدة الكلمة العليا في الحفاظ على السلام ، من موقع القوة والقدرة على فرض عدم الاعتداء ، ولكن بالمشاركة مع القوى العالمية الأخرى ، بيد أن الرئيس ترومان آثر أن تلعب الولايات المتحدة بمفردها دور « رجل البوليس الواحد » لصيانة السلام العالمي ، وجعل من الطموح إلى الزعامة العالمية الهدف الأكيد والوحيد للسياسة الخارجية الاميركية . وقد عبر عن ذلك بقوله في احد خطبه : « ان العالم يتطلع إلينا اليوم لتولي زعامته » وقال في خطاب آخر : « إن شعوب الأرض لتشرئب اعناقها اليوم الى الولايات المتحدة أكثر مما فعلت في أي وقت مضى ، مكبر فيها حبها للخير وقوتها وزعامتها الحكيمة . فنحن لم نطمع بأرض أحد ، ولم نفرض ارادتنا على أحد . ان الاستعمار القديم ـ الاستغلال من اجل الربح الشخصي ـ لا محل له في خططنا » .

ومنذ ذلك الحين غدت النقطة المركزية في السياسة الخارجية الاميركية تعتمد على الجبروت العسكري ، لمنع مزيد من الحروب ، ولدعم خطط التغلغل الاميركي في الاقتصاد العالمي . وعبر الجنرال جورج مارشال عن ذلك في تقريره بوصفه رئيساً لهيئة اركان الجيش في عام ١٩٤٥ ، بقوله : « ان علينا اذا اردنا تحقيق ما يخالجنا من آمال في السلم ، ان نفرض ارادتنا في السلم بالقوة ! » . وإذا كان هذا هو التعبير العسكري للسياسة الاميركية ، فان تعبيرها الاقتصادي ابلغ واطرف ، وقد جرى على لسان ديليتش احد رجال الاقتصاد الاميركي الذي اعتبر العالم مجرد شركة اقتصادية للولايات المتحدة فيها السهم الأكبر ، واليك ما قاله بنصه الحرفي : « ان علينا تقع مسؤولية الزعامة الايجابية القوية في شؤون العالم ـ سياسية واجتماعية واقتصادية ـ وان من واجبنا ان نحققها بأوسع ما تحتمله الكلمة من معنى . إن علينا بوصفنا اكثر الدول انتاجاً وأقواها رساميل ، واغناها بالصناعة الآلية ، ان نحزم امرنا ونتحمل المسؤولية التي يلقيها على عاتقنا كوننا نملك اكثرية الأسهم في تلك الشركة الكبرى التي يطلقون عليها اسم العالم . وليس ينبغي ان يكون ذلك الى اجل مسمى ، فهو واجب سرمدي لا يجوز التفريط فيه ! » .

واخذت حلقات السيطرة الأميركية على أوروبا الغربية تبرز مع مشروع مارشال واقامة الحلف الأطلسي ، كما جعلت اشكال هذه السيطرة تتبلور على الأصعدة السياسية والاقتصادية مدعومة بالقوة العسكرية عن طريق المساعدات والقروض التي قدمت للدول الأوروبية ، والاستثمارات الجديدة التي تكونت فيها ، لجعل الاقتصاد الاوروبي تابعاً للرأسمال الاميركي ، وبالتالي جعل اوروبا

الغربية سوقاً تجارية مضمونة لاستيعاب فائض الانتاج الاميركي .

وقد راج تعبير « القوة الاقتصادية الثالثة » بالنسبة لأوروبا الغربية ، باعتبار أن القوة الأولى هي الولايات المتحدة ، والقوة الثانية هي الاتحاد السوفييتي . الا ان ج.ج. سرفان شرايبر المفكر الفرنسي المعروف يقول في كتابه « التحدي الاميركي » الذي صدر سنة ١٩٦٧ : « ان القوة الصناعية العالمية الثالثة ، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بعد خمسة عشر عاماً ، قد لا تكون أوروبا ، بل الصناعة الاميركية في أوروبا . واليوم ، في العام التاسع للسوق المشتركة ، فان تنظيم هذه السوق الأوروبية ، هو في أساسه اميركي .

« ان أهمية التغلغل تتوقف أولاً على حجم الرساميل المعنية ، فالتوظيف يبلغ الآن ١٤ مليار دولار ، ثم تتوقف على حجم الشركات التي تمارس هذا الغزو . ان السبب الرئيسي للتسارع الأخير لحركات التركيز والذوبان في أوروبا . هو مواجهة العمالقة الاميركيين ، مثل (I.B.M.) والجنرال موترز ، انه التغلغل المباشر ».

ويضيف شرايبر انه الى جانب هذا الشكل من التغلغل المباشر ، تعمل الولايات المتحدة على تطبيق الأساليب الاميركية لادارة الاقتصاد الاوروبي « وهكذا ، بالاضافة الى التوظيف المالي . فان الادارة على الطريقة الاميركية هي التي تقوم بتوحيد أوروبا !! » . . . « فالشركات الاميركية . تشكل الواحدة تلو الأخرى هيئات اركان مهمتها ترؤس مجموع نشاطاتها في كل أوروبا الغربية . وهذه الفيدرالية الحقيقية الوحيدة في أوروبا على المستوى

الصناعي تذهب الآن الى ابعد بكثير مما تصور اختصاصيو السوق المشتركة » .

إن هذا التحدي الأميركي هو في الواقع ضرب من ضروب الغزو المخطط لأوروبا الغربية لجعلها ، كما يقول شرايبر ، مجرد تابع للاقتصاد الاميركي : « فانطلاقاً من تفحص التوظيف الاميركي للأموال في أوروبا تفحصاً عادياً ، يتم اكتشاف عالم اقتصادي يتصدع هو عالمنا ، وبنيات سياسية وفكرية تتراجع امام الضغط الخارجي هي بنياتنا ، ونذر افلاس تاريخي هو افلاسنا » .

وتعتبر عملية الغزو هذه سحقاً فعلياً للاقتصاد الوطني لأوروبا الغربية ، وشكلاً من اشكال استعباد الدولار لها عبر الضغوط المستمرة لجعل العملات الأوروبية تابعة له . وذلك باستنزاف احتياطي الذهب الأوروبي ودفع الدول لتخفيض عملاتها بالنسبة له ،وكان من جراء ذلك كما قال العالم الاقتصادي فيكتور بيرلو في كتابه « اعمدة الاستعمار الاميركي » : « ان هذا التخفيض في سعر العملات الاوروبية ، جعل اجور العمال الأوروبيين ارخص في حساب الدولار ورخص قيمة المصانع التي يتملكها الأوروبيون ، فصار في ميسور الرأسماليين الاميركيين ان يشتروها في سهولة ويسر ، وأضاع ما بقي من ثقة الناس بالعملات الأوروبية » .

وريث الامبراطوريات

وقد لاحظ هنري كيسنجر أثر هذه السياسة الأميركية في أوروبا على مستقبل الحلف الاطلسي ، فدعا الى اشراك القيادات الأوروبية فيها بالقدر المستطاع ، وقال في كتابه « مفهوم السياسة الخارجية الاميركية » : « يجب ان يكون هناك وضوح في تحديد تحليل الوضع

الدولي بالنسبة لأوروبا على الأقل في النطاق الذي يهمها ، ويجب ان يدرك الجميع ان الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها تحمل كل العبء لئلا تبدو وكأنها تستهدف خنق كل رغبة أوروبية في تقرير المصير ولقد ازدادت تصرفات اميركا التي قامت بها دون استشارة حلفائها من القلق لدى هؤلاء وضخمت المشاكل التي أعلنت مساندتها لوجهة النظر الاميركية (والتقدم الفني الأميركي ليس سوى عامل من عوامل ابتعاد حلفائها الاوروبيين لأن نجاح أي تحالف يجب ان يكون على مستوى ابداء الرأي في الموضوع وهم لا يستطيعون ذلك لأنهم ليسوا على مستواها الفني) والمشكلة حادة بالنسبة للاميركيين . إذ عليهم الاهتمام بمشاكل كل المناطق غير الشيوعية وامنها وحمايتها . ويبدو من كل ما سبق انه ليس هناك حل بالنسبة لأميركا وكذلك لأوروبا الا بوحدة اوروبا ففيها العلاج . وأساساً فإن هذه المشكلة أوروبية أولاً ، ولكن يجب أن تكون اميركا حذرة إذ انها عقّدت المشكلة بدلاً من حلها ، وذلك عندما تبنت مباشرة ضرورة دخول انكلترا في السوق الأوروبية المشتركة » .

وإذا كان هذا هو شأن دول كبيرة ذات ماض حضاري عريق وواقع صناعي متطور ، فكيف يكون شأن الدول النامية في العالم الثالث ، وما هو مدى قدرتها على مواجهة التحدي الاميركي ، وهل هي قادرة فعلاً على الحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي ، أم أنها تتحول شيئاً فشيئاً الى التبعية التامة للولايات المتحدة الاميركية وهي تحسب ان هذه التبعية نعمة كبرى تنقلها من ظلمة التخلف الى وهج الحضارة ؟

ان العملاق الاقتصادي الأميركي الذي سيطر على المقدرات

الاقتصادية لدول أوروبا الغربية ، كان في الوقت نفسه الوريث العملي للامبراطوريات الاستعمارية في اميركا الجنوبية والوسطى وفي آسيا وأفريقيا وقد انشأ مكانها امبراطورية بلا حدود جغرافية قائمة على التفوق العلمي والتقني الذي يفرض نفسه بأشكال مختلفة ، عبر السيطرة الاقتصادية ، في ابتعاد ملحوظ عن الاساليب الاستعمارية القديمة ، وتأكيد دائم على الرسالة الحضارية ونشر الديمقراطية وتطبيق حقوق الانسان ! ومن وراء هذه الرسالة الحضارية والمبادىء الديمقراطية ، كانت تقف دائماً المصالح الاميركية التي نجد ترجمتها في الشعار الذي أطلقه الرئيس ايزنهاور في أول رسالة وجهها الى الشعب الاميركي في مستهل ولايته وقال فيها : « ليس بمقدور أي شعب بعد اليوم التعلق بشيء مميز او معرفة الامان في الانفراد الاقتصادي ، فعلى الرغم من كل قدراتنا المادية ، نحن نحتاج في العالم لأسواق لتصريف الفائض من انتاجنا الزراعي والصناعي ونحتاج كذلك من اجل زراعتنا وصناعتنا لمواد أولية ومنتوجات حيوية توجد في بلاد بعيدة » .

وهكذا فان غطرسة القوة التي تفرض نفسها على مجمل السياسة الخارجية الاميركية . قد جعلت من الولايات المتحدة الدركي الذي يحاول خنق اصوات الاحتجاج التي تصدر حتى عن حلفائه واصدقائه . وهي سياسة ضالة لا بد من ان تؤدي مع الأيام الى صحوة هؤلاء الحلفاء والأصدقاء ثم الى نقمتهم واعتراضهم بكل الوسائل وبجميع الاشكال ، فتغدو قوة اميركا سبب دمارها . وقد عبر فولبرايت عن ذلك بنبل وانصاف حين قال : « مما لا يخطئه التقدير ان الولايات المتحدة قد اخذت تدريجياً في اظهار دلائل الغطرسة التي اذلت واضعفت امماً عظيمة في الماضي ، بل سحقت

بعضاً منها ، وعندما نمارس ذلك نكون قد فقدنا قدرتنا وعهدنا في أن نضرب أمام العالم مثال الدولة المتحضرة ، وتصورنا هذا هو الذي يحفز الرجل الوطني إلى ابداء الاعتراض علينا لأن هذا ما يفرضه عليه الواجب ! » .

وإذا كان ثمة أمل يلوح في أفق المستقبل ، فانه يعقد على الأوساط الوطنية الاميركية المعارضة لذلك الحلم الاميركي وترى فيه كابوساً مخيفاً . ان دعاة العزلة في الولايات المتحدة لم يختفوا من المسرح السياسي ، وان كانوا قد تراجعوا عن مطلب العزلة التام وأخذوا يركزون دعوتهم على ان يكون للولايات المتحدة دورها العالمي ولكن ليس من الناحية العسكرية . وقد نشأ تيار شعبي يؤيد هذا الاتجاه وبلغ ذروته في الدعوة الى الخروج من التورط الشامل في فيتنام، مما اضطر الكونغرس الى ارغام البيت الأبيض على التوقف عن دعم النظام المنهار في كل من فيتنام الجنوبية وكمبوديا عسكرياً واقتصادياً . ولكن تجدر الاشارة الى ان الولايات المتحدة لم تتخل عن مواقعها في الشرق الأقصى الا بعد ادراكها اخفاق استراتيجيتها وعقم تورطها .

ولا ريب في أن حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، والنظرة الجديدة التي تحملها قيادات الدول النامية فيما يتعلق باستقلالها الوطني والحفاظ على ثرواتها الوطنية ، سوف تدعم انصار فكرة الديمقراطية الصادقة في الولايات المتحدة ودعوة التعاون على قدم المساواة مع شعوب العالم ، امثال فولبرايت الذي ينادي بمراجعة السياسة الخارجية الاميركية ، بغية الخروج من فكرة البوليس العالمي الى دولة محبة للسلام ، مقرة لحق الشعوب في تقرير

مصيرها والسيطرة على ثـرواتها وادارة شؤونها الـداخلية بمعـزل عن الضغوط العالمية ، وذلك بالعودة الى اميركا لنكولن صديقة الشعوب المجسدة للمثل الأنبل في العالم ، من خلال اقامة علاقات الاحترام المخلص والمنفعة المتبادلة مع كافة الـدول والشعوب ، مهـما تنوعت انظمتها السياسية او تباينت معتقداتها المذهبية . يقول فولبرايت :

« ان الفرصة سانحة امامنا لكي نضرب مثل الـديمقراطيـة أمام العالم ، وذلك بالطريقة التي نذير بها مجتمعنا . واميركا كما تعبر عنها كلمات جون كونكي أدامز لا بد أن تكون مباركة لحـرية واستقـلال الجميع . وإذا استطعنا أن نفعل ذلك ، نكون قد تغلبنا على اخطار حمـاقة القـوة وغطرستهـا ورعونتهـا . ولا شـك في أن ذلـك سـوف يقتضينا التنازل عن انمـاط معينة ، إلا أن ذلـك ثمن نجس مقابـل سعادة اميركا وسلام العالم » .

أميركا وحلم
السيطرة العالمية

في سنة ١٨٩٨ أصبحت الولايات المتحدة الاميركية في عداد الدول العظمى . ولقد كانت كذلك من الناحيتين الاقتصادية والصناعية قبل هذا التاريخ بوقت طويل ، ولكنها لم تتبوأ مكانها السياسي بين الدول الكبرى الا بعد حربها مع اسبانية من اجل « تحرير » كوبا من الاستعمار الاسباني .

وكانت الرأسمالية الاميركية تتطلع منذ وقت طويل الى ضم كوبا الى الولايات المتحدة ، نظراً لضخامة الاستثمارات الاميركية فيها واتساع التجارة معها ، واذا لم تستطع ذلك ، فالى تحريرها من الاستعمار الاسباني لاحلال النفوذ الاميركي محل النفوذ الاسباني فيها . وقد تذرعت بحادث نسف البارجة الاميركية ماين في ميناء هافانا في ظروف غامضة لم تكشف حتى الآن ، لمساعدة الحركة الوطنية الكوبية في نضالها من أجل الاستقلال ، والدخول في حرب مباشرة مع اسبانية ، وأدى تفوق المدفعية الاميركية الى تدمير اسطولين اسبانيين ، وما هي إلا أربعة أشهر من القتال حتى كانت قوة اسبانية البرية والبحرية قد تداعت ، ولم يبق لها موطىء قدم في العالم الجديد .

ووفقاً لمعاهدة الصلح التي تلت الحرب أعطت أسبانية بورتوريكو وجزيرة غوام للولايات المتحدة ، واشترت هذه جزر الفليبين . وبسطت الولايات المتحدة حمايتها على كوبا بموجب تعديل ادخل على الدستور الكوبي يخول الولايات المتحدة الحق في التدخل للمحافظة على استقلال كوبا وسلامة اراضيها ولم يلغ هذا التعديل الا في سنة ١٩٣٤ ، واحكمت بذلك نفوذها على كامل اميركا الوسطى وعلى القسم الشمالي من اميركا الجنوبية ، كما ضمت اليها جزر هاواي وهي مجموعة من الجزر خصبة التربة غنية بمحصولاتها الاستوائية ، وبدأت تفرض سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على هذه المناطق .

وبعد ان كانت الولايات المتحدة تنادي دائماً برغبتها في العزلة للانصراف الى معالجة شؤونها الداخلية ، غدت فجأة دولة ذات املاك مترامية الأطراف وشعوب خاضعة لها ، الأمر الذي أثار بعض قادة الرأي الاميركي معتبرين ذلك فاتحة عهد « امبراطورية اميركية » ، منددين بضم جزر الفليبين دون ارادة اهلها ، معتبرين ذلك مناقضاً للمثل العليا الاميركية .

وكان هذا الاحتجاج على السياسة الاميركية الامبراطورية ، يتعاظم كلما ازدادت هذه الامبراطورية الجديدة في اتباع سياسة القمع والضغط والتهديد ، وكلما حاولت ان تمد عصاها خارج حدود بلادها لتضرب بها شعوبا متمسكة بحقها في الحياة الحرة السعيدة . وكان من مظاهر هذا الصراع بين انصار العزلة وانصار التوسع ، ان نادى تيودور روزفلت الى ما سماه « الانصاف » ، وان دعا ودرو ولسن الى « الحرية الجديدة » ، وكانت عناصر ذلك

الصراع تتركز في تيارين اولهما ان اميركا قد بلغت من القوة والاتساع والعظمة حداً كافياً فيجب ان تلتفت الى شؤونها الداخلية للحفاظ على ما بلغته واقامته على أسس سليمة ، ويرى الثاني ان تستمر اميركا في تطلعها الى خارج حدودها وتدخلها في الشؤون الدولية لبلوغ مزيد من القوة والاتساع والعظمة .

وقد عبر عن هذا الاتجاه يومذاك البرت بفريدج أحد اعضاء مجلس الشيوخ وأحد ممثلي النزعة التوسعية الاقتصادية ، في خطاب القاه عام ١٨٩٨ وعرض فيه افكاره الاستعمارية التي يمكن اعتبارها نموذجاً لجذور التوسع الامبريالي الاميركي ، قال هذا السناتور :

« ان المصانع الاميركية تنتج اليوم اكثر مما يستطيع الشعب الاميركي ان يستهلك ، والتربة الاميركية تنتج كذلك اكثر مما نستطيع ان نستهلك . ومن هنا نرى ان القدر قد رسم لنا سياستنا : ان تجارة العالم يجب ان تكون بأيدينا ، وليس من شك في اننا سنستولي عليها كما علمتنا امنا انكلترة ان نفعل . ولسوف ننشىء قواعد تجارية في ارجاء العالم كله لتوزيع المنتجات الاميركية ، وسنملأ ماء المحيط بأسطولنا التجاري ، وستنهض حول مراكز تجارتنا مستعمرات كبرى تحكم نفسها بنفسها ولكنها ترفع علمنا وتتاجر معنا »[1] .

ومع ان الأهداف الاميركية كانت ترمي قبل كل شيء الى التوسع والاستعمار وبسط النفوذ ، كان الحكام يرون في اعمالهم هذه ما يخدم الرسالة الانسانية . . تلك الرسالة التي تحملها الولايات المتحدة لتحضير المجتمعات المتخلفة ونشر المسيحية . . وهذا ما دفع السناتور الاميركي السابق وليم فولبرايت رئيس لجنة

العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الى القول :

« أليس من المثير حقاً ان يكون الصوت صوت الله في حين ان الكلمات لتيودور روزفلت وهنري كابوت لودج والاميرال ماهـان ، امبرياليي عـام ١٨٩٨ الذين ارادوا ان تكـون لأميركـا امبراطـورية لمجرد ان بلداً كبيراً قوياً مثل اميركا لا بد أن تكون له امبراطورية ».

ولقد عبر البرت بيفردج الـذي انتخب بعد ذلـك مباشـرة لعضويـة مجلس الشيـوخ الاميـركي عن روح ذلـك العصر بـاعـلانـه ان الاميـركيين جنس فـاتح : « لا بـد ان نطيـع دماءنـا ، وان نحتـل اسـواقاً جـديدة ، وأراض جـديدة اذا لـزم الأمـر ، لأن في الخـطة القـوية الـلانهائية لا بـد ان تختفي الحضارات الـوضيعة والأجنـاس المتعفنـة ، امـام الحضـارات السـاميـة لـلانسـان الأقـوى والأعـظم نبلاً »(٢) .

ولا ريب في ان السيـاسة الخـارجية التي بـدأت تسعى لتوطيـد دور الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ، كان بمقـدورها مـع بدء نشـوء الرأسمـالية الاميـركية التي حققت سيـطرتها عـلى دولـة ذات اتساع قاري ، تمتلك طاقات لا تحد من الثروات الهائلة ، ان تلعب دوراً طليعيـاً على الصعيـد السيـاسي والاقتصـادي ، الا ان نـوازع التوسع في الاستثمارات الخارجية ، كان لا بد من ان ترتبط بـأنماط السيـطرة السياسيـة والعسكريـة ، وتقـود بـالتـالي ، وان بخـطوات صغيرة في البدء ، نحو ظهور سياسة السيطرة العالمية .

وفي الفترة التي مرت بين سنة ١٩٠٠ و ١٩١٤ ، لم يكن احـد الاميركيين ليتصور بأن الولايات المتحدة ستشتبك يـوماً بـالحرب في أوروبـا ، وكان الاميـركي العادي لا يمـانع في ان تسـير كل امـة في الطريق الذي رسمته لنفسها ما دامت لا تعترضـه في الطريق الـذي

يسلكه ، وان كان يرجو ان يجيء الوقت الذي تأخذ فيه الأمم بنظام الحكم الديمقراطي الشبيه بنظامه ، ويعتقد ان هذا الأخذ يؤدي الى تكوين عالم احسن واكثر تسامحاً ، ولكنه لم يعمل قط على اكراه الشعوب الأخرى لتعتنق مبادىء الديمقراطية[٣] .

ولهذا كان لا بد من ان يبرر ولسون للشعب الاميركي خطوته في اعلان الحرب على المانيا سنة ١٩١٧ بعد ان تعرضت الغواصات الألمانية للسفن الاميركية مرات عدة ، فقال في خطاب ألقاه بالكونغرس في اليوم الثاني من شهر نيسان ـ ابريل :

« انني اشعر شعوراً عميقاً بخطورة الخطوة التي انا متخذها ، بل بما سيصحب هذه الخطوة من الحزن والأسى وما يلازمها من التبعات العظيمة ، ولكنني عملاً بواجباتي الدستورية التي لا أتردد في القيام بها ، أشير على الكونغرس ان يعلن ان الخطة الأخيرة التي سارت عليها الحكومة الألمانية الامبراطورية ، عمل لا يقل عن اشهار الحرب على حكومة الولايات المتحدة وشعبها . ولكن الحق اثمن من السلام ، واننا سنقاتل في سبيل ما قربناه من قلوبنا ، سنقاتل في سبيل الديمقراطية ، نعم في سبيل الذين يخضعون للقانون، سنقاتل لكي يكون لهم الحق في ان تسمع كلمتهم في ادارة شؤون بلادهم ، سنقاتل من اجل حقوق الأمم الصغيرة وحرياتها ، ولكي يتاح للشعوب الحرة ان تتحد وتتعاون ، فيسود الحق العالم سيادة تجلب السلام والطمأنينة لجميع الأمم ، وتجعل العالم بأسره في النهاية حراً » .

وهكذا صورت اميركا ان خروجها الى العالم ، هو لمصلحة هذا العالم ، ولتحقيق حلم شعوبه في الحرية والسيادة والسلام ،

وجاءت مبادىء ولسون الأربعة عشرة لتزيد في جمال هذه الصورة ، فعقدت الشعوب عليها آمالاً كباراً ، ولكن اميركا كانت حديثة عهد في السياسة الدولية ، وقد استطاعت بريطانيا وفرنسا تفريغ تلك المبادىء من كل معنى ايجابي ، وتحويل انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى لمصلحة مطامعها الاستعمارية .

وتضاءل بذلك نفوذ ولسون في حين ازداد نفوذ دعاة العزلة ، الا ان تطور الصناعة الاميركية وحاجة اميركا الى الأسواق التجارية ، كانا يفرضان عليها التدخل في الشؤون الدولية لحماية المصالح الاميركية وضمان توسعها . ولما نشبت الحرب العالمية الثانية واشتركت الولايات المتحدة فيها بعد اعتداء اليابان على بيرل هاربور ، جندت اميركا جميع طاقاتها الاقتصادية للتطور التكنولوجي والصناعة الحربية ، وكان لذلك أثره الفعال في فوز الحلفاء وتحطيم النازية ، فخرجت اميركا من الحرب وهي اقوى دول صناعية وأول دولة نووية وتولت بذلك زعامة الغرب الرأسمالي في وجه المعسكر الشيوعي الطامح هو الآخر الى فرض زعامته على العالم .

وكانت السياسة الاميركية الرسمية تعمل على الدوام لتقديم صورة انسانية لها ترتكز على مبادىء ذات ايديولوجية اخلاقية ، من بعض ترجمتها ان المشاريع الاقتصادية الاميركية ليست الا شكلاً من اشكال التنافس السلمي ، وانها تخدم في النهاية فكرة انشاء مجتمع الرخاء العالمي عن طريق نشر الحضارة الاميركية ، وان الجيوش الضخمة للولايات المتحدة هي القوى المحافظة على الأمن والسلام العالميين ، وانها منزهة عن اية نوازع عدوانية او تسلطية .

غير ان الوقائع التاريخية كانت تسير باتجاه يكشف عن الميل الاميركي نحو توطيد السيطرة على العالم ، اذ شرعت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، ترث مستعمرات الدول الاستعمارية السابقة ، وتفرض سيطرتها على مجمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وتهيمن على اقتصاديات دول اوروبا الغربية ، وتعمل على توجيه الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث بما يخدم مصالحها ويكفل لها استمرار سيطرتها المطلقة . . وهذا ما افقدها الرؤية السليمة وجعلها تتنكر لمبادئها المعلنة ، ودفعها لسلوك طريق القوة الغاشمة . يقول وليم فولبرايت :

« لقد أفادت الولايات المتحدة في معظم الحال مما حبتها الطبيعة به من خيرات ، ولا سيما في حياتها الداخلية ، وكذلك علاقاتها الخارجية . ولما كانت اميركا قد انجزت الكثير ، واحرزت نجاحاً واسع المدى ، فانها تمر الآن بالنقطة التاريخية التي تصبح فيها الأمم الكبيرة عرضة لخطر فقدان الرؤية المنطقية الصادقة ، لما هو واقع في مملكة قوتها ، وما هو واقع وراء حدود هذه المملكة . . . ولقد طمحت امم كبيرة اخرى ، بلغت هذا المفترق الخطر ، في نيل الكثير ، فأسرفت ثم هوت بما تورطت فيه من جهد فاق كل حد ممكن »[٤].

ان الشعب الاميركي الذي كان يهمه قبل كل شيء استقلال بلاده ورخاءها ، وأن يكون هناك حقاً سلام عالمي يسود الشعوب كافة ، قد أيد اشتراك الولايات المتحدة في الحرب ووقوفها الى جانب الحلفاء ضد المحور الذي كان يؤلف خطرا كبيرا على حرية الشعب الاميركي وبقية شعوب العالم ، الا ان الأوساط الحاكمة كانت تستشف الدور الذي ستلعبه في المستقبل ، وانها

ستبرز الدولة الأقوى والأغنى ، مما يمكنها من تحقيق الطموح الهادف الى السيطرة ووضع اليد على العديد من مناطق النفوذ في العالم . وقد عبر عن هذه النزعة صراحة فيرجيل جورديان رئيس مجلس المؤتمر الصناعي الوطني الذي ادرك ان موارد الولايات المتحدة الاميركية الاقتصادية ، وقوتها العسكرية والبحرية ، سيكون لها الأثر الكبير على مسار الحرب العالمية الثانية ، وعلى التوجه الاستعماري الاميركي الذي سيترك بقية الدول الاستعمارية مجرد شريك ثانوي في مناطق النفوذ السابقة ، فقال :

« اننا قد نخشى لفظة الاستعمار البغيضة غير المألوفة . . وكثير منا يؤثرون ان يخفوها ، على الطريقة الاميركية الشائعة ، وراء حجاب من عبارة غامضة مثل « الدفاع عن نصف الكرة الغربي » . ولكن اميركا مقدر لها ان تسلك هذا السبيل ، شعورياً أو لا شعورياً ، بحكم مزاجها ومواردها وبدافع من الأحداث العالمية ، لا في السنوات الأخيرة فحسب ، بل منذ مطلع القرن . . هذه الأحداث قد دفعتنا في هذا السبيل ولم تمنحنا الفرصة لاقامة استعمار حديث فحسب ، بل زودتنا بالأدوات الاقتصادية والاتجاهات الاجتماعية ، ثم بالعادات والسجايا السياسية المساعدة على ذلك . وليس لنا في الحق ، مندوحة عن السير في الطريق التي سلكناها خلال ربع القرن الأخير ، وفي الاتجاه الذي اتخذناه في فتح كوبا والفليبين ، وفي مشاركتنا في الحرب العالمية الأخيرة »(٥) .

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لدفع عجلة سيطرتها العالمية ، مغتنمة فرصة تراجع قوى دعاة العزلة ، وازدياد نفوذ انصار مبدأ التدخل ، مما آل في النتيجة الى بروز دور البوليس

العالمي الاميركي ، وتحقيق شعار الاميركيين المتطرفين القائلين : « اميركا في الصدارة » .

واتجه الرئيس فرنكلين روزفلت الى ان يكون للولايات المتحدة الكلمة العليا في موضوع حفظ السلام ، وذلك من موضع القوة والقدرة على فرض عدم الاعتداء - خارج نصف الكرة الغربي - ولكن بالمشاركة مع القوى العالمية الأخرى وفي طليعتها الاتحاد السوفييتي وبريطانية والصين ، وهذا ما سيسمح بالتغلغل الاقتصادي الاميركي العالمي ، على ان تكون للولايات المتحدة السيطرة المطلقة في اميركا الجنوبية وحق التدخل في اوروبا .

لكن هذه الأهداف بدأت تتبدل مع مجيء الرئيس ترومان الذي آثر ان تلعب الولايات المتحدة بمفردها دور « رجل البوليس الواحد » لصيانة السلام العالمي . . ذلك ان الطموح الى الزعامة العالمية بات الهدف الأكيد والوحيد للسياسة الخارجية الاميركية ، وعلى لسان رئيسها الذي قال :

« ان العالم يتطلع الينا اليوم لزعامته . . ان جوهر سياستنا الخارجية هو السلام . . ان شعوب الأرض لتتلع أعناقها اليوم الى الولايات المتحدة اكثر مما فعلت في اي وقت مضى ، مكبرة فيها حبها للخير وقوتها وزعامتها الحكيمة . . فنحن لم نطمع بأرض أحد ، ولم نفرض ارادتنا على احد . ان الاستعمار القديم - الاستغلال من اجل الربح الشخصي - لا محل له في خططنا »[٦] .

وكان الرئيس ايزنهاور اكثر صراحة في تعداد حاجات الولايات المتحدة ومطامعها ، فقال : « ليس بمقدور أي شعب بعد اليوم التعلق بشيء مميز او معرفة الأمان في الانفراد الاقتصادي . . رغم

كل مقدرتنا المادية ، نحتاج في العالم لأسواق لتصـريف الفائض من انتاجنا الزراعي والصناعي ، ونحتاج كذلك لزراعتنا وصناعتنا لمواد أولية ومنتوجات حيوية توجد في بلاد بعيدة »[7] .

وقد غدت النقـطة المركـزية في السيـاسة الخـارجية الاميـركية تعتمد على الجبروت العسكري ، لمنع مزيد من الحروب ، ولتـأكيد خطط التغلغل الاقتصادي العالمي ، اعتماداً على الخطة التي وضعها جورج مارشال في تقريره النهائي كرئيس لهيئة اركـان الجيش في عام ١٩٤٥ ، اذ قـال : « ان علينا اذا أردنـا تحقيق ما نجـرؤ عليـه من الآمال في السلم ، ان نفرض بالقوة ارادتنا في السلم »[8] .

وبدأت تتبلور اكثر فأكثر ، الآمال السلمية المفـروضة بـالقوة ، بارزة في السياسة الاميركية بخطوطها العريضة ، نازعة نحو الزعامة العـالمية التي تعني فيـها تعنيه التـوسع الاقتصـادي بقـوة الـرسـاميـل الاميركية ، والتي وصفها ويلتش في أواخر عام ١٩٤٦ بقوله :

« تلك التبعة هي الزعـامة الايجـابية القـوية في شؤون العـالم ـ سياسية واجتماعية واقتصادية ـ وان من واجبنا ان نحققها بأوسع ما تحتمله الكلمـة من معنى . ان علينا ، بـوصفنا اكـثر الدول انتـاجاً وأقـواها رسـاميل ، واغنـاها بـالصناعـة الآليـة ، ان نحـزم امـرنـا ونتحمل المسؤولية التي يلقيها على عاتقنا كوننا نملك غـالبية الأسهم في تلك الشركة الكبـرى التي يطلقـون عليها اسم العـالم . . وليس ينبغي ان يكون ذلك الى اجل مسمى ، انه واجب سرمدي لا يجوز التفريط فيه »[9] .

وهكذا يبدو ان دعاة الامبراطورية الاميركية يـرون في التوسـع الاميركي عملاً انسانياً نبيلاً يقوم به الاميركيون لمصلحة البشـرية ،

فيقول ماكس لورنر : « ان مفهوم الامبراطورية كما طبقه الاميركيون كان ما يزال مجهولا في تاريخ الامبريالية . وبينما كانت الدول الكبرى الامبريالية الغابرة تستثمر لصالحها البلدان المستعمرة، جاءت الامبريالية الاميركية لأول مرة في التاريخ تحمل ثرواتها ورؤوس اموالها وتقنيتها وأساليبها الى البلدان النامية »[١٠] . ويعتقد رونالد ستيل ان سلوك الولايات المتحدة « هو في الواقع غيري الى حد بعيد » ، بينما يسخر فولبرايت من ذلك قائلاً ان سياسة القوة تمارس مستترة بشتى الاسماء ، وقد كان البريطانيون يسمونها « عبء الرجل الأبيض » والفرنسيون « رسالتهم الحضارية » واميركيو القرن التاسع عشر « مصيرهم المحتوم » اما الآن فيدعونها « مسؤوليات القوة والسلطان » .

أما كلود جوليان فيهزأ من ذلك بقوله : « هذه هي اذن امبراطورية تفلح في التوفيق بين مصالح انانية لدولة كبرى ، وبين كرم وسخاء فاعل خير . ان مغامرة بناة الامبراطورية الاميركية - على حد قول رونالد ستيل - تقوم « على التأكيد بأنه من واجب اميرك ان تجعل العالم اكثر سعادة واكثر تنظيماً ، واكثر فأكثر تماثلاً مع صورتها » . وكما خلق الله الانسان على شاكلته ، فان اميركا تحلم باعادة صوغ وجه الانسانية . وخلال القرن الماضي كتب هيرمان ملفيل : « ونحن الاميركيين شعب خاص ، شعب مختار ، اننا نحمل دفة الخلاص لحريات العالم » . وهكذا فالحلم قديم . وقبل ذلك اي في عام ١٧٦٥ كتب جون ادامز : « انني اعتبر دوماً تأسيس اميركا كغاية إلهية صممت بقصد تنوير وتحرير جزء من الانسانية ما زال يعيش تحت نير العبودية»... انه حلم رائع ، ولكن ليس فيه أي شيء من الطرافة فبناة الامبراطوريتين البريطانية

والفرنسية كان أولهما ايضاً شعراؤهما الذين احتفوا أو بشروا بميلاد عهد مجيد »[11] .

* * *

ان الدارس المتقصي لتاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، لا بد من ان يجبه بتلك الحقائق التي تدل بوضوح على ان هناك خطين سياسيين اساسيين يكادان يذهبان الى حد التناقض والتعارض ، تدور حولهما ، بل تتوزعهما ، المفاهيم السياسية المتراوحة بين التطلعات الديمقراطية والطموح لبناء مستقبل وضاء أفضل من جهة ، وبين النوازع المتصلة بواقع الولايات المتحدة كدولة عظمى ذات رسالة عالمية من جهة ثانية .

وتبعاً لهذين المفهومين السياسيين لديبلوماسية الخارجية الاميركية ، برزت قوى سياسية تناقضت منطلقاتها بين أنصار العزلة والعكوف على المهام الداخلية وعدم التدخل في سياسات الدول الأخرى ، وبين انصار التدخل في الحياة السياسية الدولية والشؤون العالمية والقيادة ، بل الهيمنة ، على الاقتصاد العالمي واخضاعه لخدمة الاقتصاد الاميركي .

وذهب وليم فولبرايت الى ان هناك امريكتين اثنتين ، تبعا لمعالم التناقض الظاهر في تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة :

« ان هنا امريكتين ، اميركا لنكولن وادلاي ستيفنسون ، والأخرى اميركا تيودور روزفلت وغلاة الوطنيية المحدثين . الأولى كريمة خيرة انسانية والأخرى تحكمها الانانية وضيق الأفق . الأولى تنتقد ذاتها ، والثانية تؤمن بأنها دائماً على صواب . الأولى حساسة والثانية رومانتيكية . احداهما مرحة والأخرى عابسة ، الأولى

معتدلة والأخرى مشحونة بعنف العاطفة والانفعال . الأولى حكيمة متزنة والثانية حمقاء في استخدامها للقوة العظيمة .

لـقـد دأبنا في سنوات قوتنا العظيمة ان نحير العالم اذ نقدم لـه في وقت ما وجه اميركا الأول ثم ندير لــه الوجه الآخر مرة ثانيـة . وقد نقدم له الوجهين في آن واحد . وتنظر شعوب كثيـرة في مختلف اجزاء العالم الى اميركا عـلى انها قادرة عـلى التسامـح وبعد النـظر ، ولكنهـا قادرة ايضـاً على ان تضمـر سوء النيـة وان تكون وضيعـة . وينجم عن ذلك عجز عن تـوقع افعـال اميركـا مما يؤدي الى قلة في الفهم وضياع للثقة في اهداف اميركا ونواياها »[١٢] .

وهكذا ظلت السياسة الخارجية الاميركيـة تراوح ظهـوراً للعالم بـوجهـين مختلفـين : الـوجـه المثـالي الانسـاني ، والـوجـه المتـزمت الكـالـح ، ان لم نقـل البشـع ، المتـدخـل في شؤون دول العـالم ، والهادف الى جعل الـولايات المتحـدة الاميركيـة البوليس العـالمي . ولبث هذان الوجهان يتعايشان حقبة من الزمن ، حتى طغى الجانب المظلم على نقيضه المشرق ، وطفقت خطوط السياسـة الاستعماريـة تتبلور في محاولة منها لترتيب الأوضاع العالمية حسب افكارها الخاصة وصياغة العالم على مثالها .

ومن المؤكد ان الوجه الانساني الـديمقراطي لم يسقط نهائيـاً من المؤسسات الاميركية ، وان السواد الأعظم من الشعب الاميركي ما زال مشبعـاً بمبادىء العـدالـة يحـدوه طمـوح عميق للسلم والتقـدم والايمان بحقوق الانسـان وحقوق الشعـوب في الحريـة والكرامـة ، والأهم من هذا ان هذا الخط السـوي تدعمـه قوى سيـاسية تشعـر بأشد الحاجة للابتعاد عن سيـاسة غـطرسة القـوة والعمل عـلى تبني

سياسة ديمقراطية انسانية . يقول فولبرايت :

« وان امس ما تحتاج اليه السياسة الخارجية الاميركية هو تحديد التكريس لفكرة يستطيع الجنس البشري ان يعتنقها ، فكرة غير تبشيرية وبريئة من دعوى حراسة العالم ، فكرة من افكار لنكولن تعبر عن قوة الاتجاه نحو الرقة الانسانية التي هي المصدر الأساسي للعظمة »[١٣] .

ومن هنا نرى ان القوى الديمقراطية في الولايات المتحدة تضع نصب عينيها بناء المجتمع الداخلي السليم ، معارضة طموح بعض الرؤوس الحامية لأن تلعب الولايات المتحدة دور البوليس الدولي ، وعلى الدوام . وقد نجم هذا التيار بقوة موازياً للتيار المعاكس مع اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية ، هادفاً الى وقوف دولته على الحياد . وفي البدء كان الرئيس فرنكلين روزفلت من المقرين مبدأ الحياد هذا « ففي آب ١٩٣٩ قال بوضوح في جاوتوك : ان الشباب الاميركيين لن يذهبوا مرة اخرى الى اوروبا ، وان الأمة حين تواجه الاختيار بين أرباح التسلح والحرب (وفي ذلك اشارة الى وقائع لجنة ناي ستجيب ويجب ان تجيب : نختار السلام) »[١٤] .

ان القوى المتعارضة داخل الولايات المتحدة ، كانت دائمة التصارع حول الاهتمام بشؤون الدولة او التحرك نحو السيطرة العالمية . وكانت هذه التناقضات تظهر متلازمة وبآن معاً ، بل تأخذ في بعض الأحيان شكلاً وسطاً ، وذلك بالتوجه الفعلي لأن يكون للولايات المتحدة دورها العالمي ولكن ليس من زاوية النظرة العسكرية والوجه العسكري للدولة ، وانما في التركيز على دعم

سياسة التعاون الدولية ، ومساعدة دول العالم الثالث ، ويقول فيكتور بيرلو :

« لقد تكشف الرئيس فرنكلين روزفلت عن عواطف مناوئة للفاشية ، وسعى الى ان يحسن احوال الشعوب المستعبدة . . ولكنه لم يكن هو صاحب الكلمة العليا . . لقد كان روزفلت قائداً حكيماً ومعتدلاً ، ولكنه خاضع ابداً لسلطان الطبقة الحاكمة »(١٥) .

ولكن الاتجاه الأقوى ، وهو الاتجاه السائد حالياً في السياسة الخارجية الاميركية ، هو الاتجاه الذي يرمي الى ان يبقى للولايات المتحدة الاميركية دورها الكبير عبر الطاقات الهائلة الكامنة فيها ، في كل مكان وفي أي ظرف طارىء . الا ان الاتجاه الآخر كان يفرض نفسه بين حين وآخر ، وقد استطاع ارغام الدولة على الخروج من التورط الشامل في الهند الصينية ، احدى اشد المناطق احتكاكاً ومواجهة للقوى الشيوعية الدولية بشقيها الصيني والسوفييتي معاً ، وحسبنا في هذا الصدد ان نذكر كيف عمل الكونغرس على تكبيل البيت الأبيض ، بعدم موافقته على دعم النظام المنهار في كل من فيتنام الجنوبية وكمبوديا عسكرياً واقتصادياً .

ولا ريب في ان حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، والنظرة الجديدة التي تميز قيادات الدول النامية فيما يتعلق بحفاظها على الثروات الوطنية ، وتعاظم الوعي القومي في هذه الدول ، تؤلف عوامل ضغط على السياسة الخارجية الاميركية التي ظهر اخفاقها في هذه البلدان ، لأنها وقفت دائماً الى جانب انظمة الطغيان التي تسعد على شقاء شعوبها ، مما حمل الكثيرين على

الدعوة الى ايجاد شكل من المراجعة لتلك السياسة الخاطئة ، بغية الخروج بالولايات المتحدة الاميركية من نطاق دولة البوليس الى نطاق دولة محبة للسلم ، مقرة لحق الشعوب في تقرير مصيرها والسيطرة على ثرواتها وادارة شؤونها الداخلية بمعزل عن الضغوط العالمية ، وذلك بالعودة الى اميركا لنكولن ، صديقة الشعوب المجسدة للمثل الأذكى امام العالم .

يقول فولبرايت : « ان الفرصة سانحة امامنا لكي نضرب مثل الديمقراطية امام العالم ، وذلك بالطريقة التي ندير بها مجتمعنا ، واميركا كما تعبر عنها كلمات جون كونكي ادامز لا بد ان تكون مباركة لحرية واستقلال الجميع ، بطلة وحامية لحريتها واستقلالها . واذا استطعنا ان نفعل ذلك نكون قد تغلبنا على اخطار حماقة القوة وغطرستها ورعونتها . ولا شك ان ذلك سوف يقتضينا ان نتنازل عن انماط معينة ، الا ان ذلك ثمن بخس في مقابل سعادة اميركا وسلام العالم »(١٦) .

* * *

ان توسع الامبراطوريات وتضخمها كانا على مدار التاريخ السبب الأول لانهيارها ، فهل بلغت الولايات المتحدة الاميركية القمة التي يبدأ منها انحدارها ؟ . .

ومن الملاحظ انه كلما تعاظمت قوة اميركا واتسع مدى نفوذها انحدرت مكانتها وساءت سمعتها في أوساط الشعوب والحركات الوطنية لأنها لا تستخدم تلك القوة وهذا النفوذ الا لحماية انظمة الفساد والطغيان ، كما تتضاءل الثقة بها لدى الأفراد والجماعات ، بسبب تنكرها لرسالتها ، رسالة المؤسسين العظام واشنطن

وجفرسون ولنكولن وغيرهم ممن حرروا اميركا ، واعلوا شأن العدالة والديمقراطية ، وكانوا أول من وضع وثيقة لحقوق الانسان .

وانه لمن العجيب حقاً ان تظل اميركا تتابع حلمها في السيطرة العالمية واعتبار نفسها ملاك الرحمة المرسل من الله لانقاذ العالم ، بينما يراها المتظاهرون في شوارع العواصم الآسيوية والافريقية في صورة الشيطان ، وتتعالى الهتافات من كل مكان : الموت لأميركا !

* * *

المراجع

(١) فيكتور بيرلو : اعمدة الاستعمار الاميركي ، ص ١٨ .

(٢) وليم فولبرايت : غطرسة القوة ، ص ١٤ .

(٣) ستيفن بنيه : اميركا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ، ص ١٧٢ .

(٤) غطرسة القوة ، ص ١١ .

(٥) اعمدة الاستعمار الاميركي ، ص ٧٣ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٧) حمزة علوي وهاري مكدوف : الامبريالية الجديدة ، ص ١١٠ .

(٨) ريتشارد بارنت : حروب التدخل الاميركية في العالم ، ترجمة منعم النعمان ، ص ٥٨ .

(٩) اعمدة الاستعمار الاميركي ، ص ٨٤ .

(١٠) اميركا كحضارة ، ص ٨٩٣ .

(١١) كلود جوليان : الامبراطورية الاميركية ، ترجمة ابو خليل وشاهين ، ص ١٩ .

(١٢) غطرسة القوة ، ص ٢٢٧ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

(١٤) حروب التدخل الاميركية في العالم ، ص ٤٩ .

(١٥) أعمدة الاستعمار الاميركي ، ص ٧٢ .

(١٦) غطرسة القوة ، ص ٢٣٨ .

انتحار الديمقراطية
الاميركية

في اوائل القرن التاسع عشر بلغت الديمقراطية الاميركية اوج ازدهارها ، وغدا كل اميركي يرى نفسه مساويا للآخر ، وكانت هذه المساواة هي التي توجه الرأي العام ، وتطبع القوانين بطابعها ، وتزود الحاكمين بمبادىء جديدة ، وتعطي المحكومين صفات مميزة .

وفي سنة ١٩٢٨ اشتد الصراع بين ابناء الشعب العاملين وطبقة الارستقراطيين في انتخابات رئاسة الجمهورية ، وكان مرشح الشعب اندرو جاكسون ومرشح الارستقراطيين كوينسي ادامز ففاز ابن الشعب بالرئاسة ، وكان فوزه انتصارا لابناء الشعب على جماعات الارستقراطيين والرأسماليين والساسة المحترفين واعتبر فجر عهد جديد اصبح الحكم فيه ، لا حكم الشعب للشعب فحسب ، بل وبالشعب ايضا .

وفي عهد اندرو جاكسون الذي كان الشعب يسميه « شجرة الجوز العتيقة » والذي كانت خشونته تخيف الطبقة الارستقراطية ، زار الولايات المتحدة الاميركية القاضي الفرنسي الكسي دي توكفيل فمكث فيها ما يقرب من عام ثم عاد الى فرنسة ليضع كتابه « الديمقراطية في اميركا » الذي يعتبر من ابرز المؤلفات السياسية وما

زال يدرس في معظم الجامعات حتى يومنا هذا .

وكان دي توكفيل كثير التأمل في مصير المجتمعات الاوروبية التي داهمتها العواصف السياسية منذ نصف قرن ، ولا يفتأ يبحث عن حلول يرتاح لها فكره القلق ، فاتجهت انظاره الى الولايات المتحدة الاميركية ، هذا المجتمع السياسي الجديد كل الجدة والذي يبدو انه قد حل قضيتي الحرية والمساواة ، بينما لا تزال فرنسا تضطرب في خضمها منذ عام ١٧٨٩ .

وقد بادر بعد عودته من اميركا الى الاستقالة من عمله ، وعكف على كتابة مؤلفه الضخم ، فصدر الجزءان الاولان منه في سنة ١٨٣٥ ، والجزءان الاخيران في سنة ١٨٤٠ ، وسرعان ما ترجم الكتاب الى اللغات الاجنبية ، ومنحته الاكاديمية الفرنسية جائزة استثنائية ، وقال عنه الشيخ رويه كولار : « بعد مونتسكيو ، لم يظهر كتاب يضارع كتاب دي توكفيل » .

ان امرا واحدا أثر فيه اكثر من أي شيء آخر في الولايات المتحدة هو تكافؤ الفرص . هذا الواقع سحره تمام واشعره بشيء من الرهبة الدينية . فهو يعتقد بأن العالم يسير نحو الديمقراطية بمشيئة إلهية، وكل الاحداث العظمى من الحروب الصليبية الى حروب البروتستانتية ، وكل الاكتشافات والاختراعات ، تحولت لمصلحة المساواة الاجتماعية ، وقد تحققت هذه المساواة في المجتمع الاميركي قبل غيره وأكثر من غيره . ففي أوروبة القرن التاسع عشر كانت المساواة لا تزال وجهة نظر وهمية ، كأن المسيحية التي جعلت البشر متساوية أمام الله ، ترفض أن تجعلهم متساوين أمام القانون .

ويتساءل دي توكفيل بدهشة كيف تحققت احلام الثورة الفرنسية في المجتمع الاميركي دون ان تشتعل فيه هذه الثورة ، فلم تتحقق في المجتمع الذي ثار من اجلها ؟ ويأمل في شيء من اليقين ان تصل فرنسا عاجلا او آجلا الى ما وصلت اليه اميركا من المساواة في الاحوال الأجتماعية وهي مساواة تكاد تكون كاملة ، ويقول : « ومن يتصور اني قصدت اغداق المديح ، فقد وقع في خطأ غريب ، ولسوف يدرك ان شيئاً من هذا لم يدر في خلدي ، واني لم اقصد ان ادافع عن شكل معين من اشكال الحكم أيا كان ذلك الشكل ، لاني ارى الكمال المطلق نادراً في نظام من نظم القوانين ايا كان ذلك النظام ، ولم ادع حتى ابداء رأي فيها اذا كانت الثورة الاجتماعية التي اعتقد بأنها ثورة طاغية لا قبل لاحد بمقاومتها ، مفيدة لبني الانسان او مضرة بهم . لقد اعترفت بهذه الثورة من حيث انها حقيقة تمت وانجزت فعلا ، او هي على وشك ان تتم . وقد اخترت من بين الامم التي حدثت فيها هذه الثورة ، الامة التي حدث فيها هذا التطور على أهدأ ما يمكن وبلغ فيها أتمه ، وذلك لاتبين نتائجها الطبيعية ، واتوصل ان استطعت ، الى الوسائل التي تجعلها نافعة للبشر[1] » .

هذه الديمقراطية التي أدهشت المفكر الفرنسي دي توكفيل « علمت الاميركيين - كما قال المفكر الانكليزي جيمس برايس سنة ١٨٨٨ - لا كيف يمارسون الحرية دون أن يستغلوها وكيف يقيمون المساواة ، فحسب ، بل علمتهم أيضاً الاخاء . كانت لفظة الاخاء قد أصبحت (عبارة عتيقة) في العالم القديم ، ولا عجب في ذلك بعد كل ما حصل في العام ١٧٩٣ (عهد الارهاب في الثورة الفرنسية) ، خاصة وانها ما تزال ترد في برامج الارهابيين . الا أن

في الـولايات المتحـدة نوعـاً من الاخـوة :«انها أحسن من الـزمـالـة البشرية ، واعتـرف بمسؤولية المسـاعدة المتبـادلة الـواجبة بـين رجل وآخر . وذانك الحس والاعتراف ، وتلك الاخوة ، اقوى في اميركا مما هي عليه في العالم القديم ، وأقـوى جداً ممـا في الطبقـات العليا والوسطى في انكلترة وفرنسة والمانيـة بنوع خـاص . طبيعة المـواطن الاميركي أن يحترم كل مواطن غيره ، وأن يشعر بأن المواطنـة تكون أسـاسـاً معينـاً لـلاحتـرام ، والاعتـراف بفكـرة حقـوق المـواطنـين بالتساوي قوي » . . . « قد يرى المرء امماً تتقدم مؤسساتها السياسية او تتخلف عن أوضاعها الاجتمـاعية ، ممـا يضر بالـوضع السيـاسي فيهـا ويعرقـل انسجـام حـركـاتـه . ولكن اميـركـا ليست من هـذه الأمم . انها قطعة واحدة . مؤسساتها حاصل أوضاعها الاقتصاديـة والاجتماعية وصدى طبعها . لقد وضعت الخمر الجديدة في الـوعاء الجـديـد ، أو قـل ، إن أردنـا أن نستعمـل تعـابـير تنـاسب البـلاد الاميركية ، إن العربة صنعت بخفة وقوة ومرونة بحيث تصلح لكل طريق تسير عليـه » . . « إن أمام اميـركا بعـد امتداد من السنـوات ستتمتع فيه بأوضاع أسعد بكثير مما تنتظر انكلترة . وأن تحقق اميركا أعلى مستوى ، لا في الرخاء المادي فحسب بل في الذكاء والسعـادة اللذين يستطيع الجنس البشري بلوغهما ، وانها ستكـون الحكم على الذين ينظرون لا الى القلة المحـظوظة التي يبـدو ان العالم حتى الان قد سن قوانينه لمصلحتها ، بل الى الشعب بأسره[٢] » .

كانت الولايات المتحدة الاميـركية قـد تحررت من ا لاستعمـار الانكليزي وانسلخت عن الامبراطورية البريطانيـة وجاء في اعـلان الاستقلال بتاريخ ٤ تموز / يـوليـو ١٧٧٦:« إن الحقـائق التـاليـة من البديهيات ، وهي أن جميع الناس خلقوا متساوين ، وإن الخـالق قد

شملهم بحقوق معينة لا تنتزع ، ومن هذه الحقوق الحياة والحرية والسعي لبلوغ السعادة . والحكومات انما تنشأ بين الناس لتحقيق هذه الحقوق . فتستمد سلطانها العادل من رضى المحكومين وموافقتهم ، وكلما اصبح نوع من أنواع الحكم خطراً على هذه الغايات حق على الشعب أن يعدله أو يلغيه ، وأن ينشىء حكومة جديدة تنهض على أسس من المبادىء التي تبدو أوفى من سواها بضمان الشعب وسعادته » .

لقد نشأت في العالم الجديد دولة جديدة اعتبرها الكثيرون الحارس الامين للحرية والكرامة ، ولم يكن هرمان ملفل مغالياً عندما قال : « إننا نحمل على كواهلنا حريات العالم » ، فقد غدت هذه الفكرة عقيدة كل أميركي ، وترسخت جذورها في الدستور الذي أعلن في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٧٨٧ وفي التعديلات التي أدخلت عليه ، وتعالت أغصانها في الحرب الأهلية التي خاضها لنكولن في سبيل الغاء الرق والوحدة القومية من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٤ .

كان ذلك في بدء ازدهار الصناعة ، وقبل وثبتها الكبرى وتطلع الرأسمالية الاميركية الى ما وراء حدود بلادها ، وقبل أن تصبح الولايات المتحدة دولة عظمى تحاول ان تبسط سيطرتها على اجزاء اخرى من العالم ، وقبل أن تخوض الحرب ضد اسبانية سنة ١٨٩٨ تحت شعار تحرير كوبا من الاستعمار الاسباني وهي ترمي في الواقع الى انقاذ رساميلها الموظفة في كوبا وتأمين تجارتها معها . وقد ساعدت ظروف عديدة ومصادفات غير متوقعة على انتصارها في هذه الحرب ، حتى أن بسمارك قال عنها : « ان هناك عناية إلهية

خاصة بالسكارى والمجانين والولايات المتحدة ! » .

لقد نال الاميركيون من جراء تلك الحرب امبراطورية دون ان يتكبدوا خسارة أو يبهظهم دين ، فانبعثت لديهم روح السيطرة وتعززت مكانتهم في العالم « فتخلت الاحزاب عن مشاهداتها وشفيت النفوس من الحزازات التي خلفتها الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب ، ومشت الامة في غبطتها صفاً واحداً تتباهى بنصرها الجديد وراحت الصحف تطنب باخبار الانتصارات وبطولة القواد مختارة لهم أوصافاً جذابة ومنهم القائدان جورج ديوي وتيودور روزفلت ، وقد توصل الأخير الى رئاسة البلاد فيما بعد بفضل الشهرة التي نالها في تلك الحرب(٣) .

وبدأ كفاح متواصل عمره ما يقارب مائة عام بين فريقين من الاميركيين لكل منهما مفهوم للحرية التي تمثلها اميركا وتحملها للعالم ، وكل منهما يدّعي الولاء لمبادىء الثورة الاميركية والانطلاق من عقيدتها : فريق يمثله أمثال الشيخ جون كالهون الذي قال : « انه لخطأ كبير وفادح التأكد بأن جميع الشعوب سواسية في حقها من الحرية ، لان الحرية مكافأة ينبغي أن يستحقها من يبتغيها ، وليست بركة تسبغ على الجميع دون تمييز . انها وقف على الرجال الاذكياء من المواطنين الصالحين ، ذوي الفضائل والمناقب ، وليست هبة تمنح لشعب جاهل بلغ من الانحطاط والولوغ في الرذيلة ما يحول دون قدرته على التمتع بها » . وفريق يمثله امثال الرئيس غروفر كليسفلاند الذي قال في الكونغرس سنة ١٨٨٨ : « عندما ننظر الى المنجزات التي حققها رأس المال الكبير ، نكتشف وجود الشركات التروست والتنظيمات المالية والاحتكارات الاخرى ، وبينما يناضل المواطن متراجعا الى الوراء بلا جدوى ، او مسحوقاً

حتى الموت تحت وطأة عقب من حديد . فالشركات الاخرى التي ينبغي أن تكون من صنائع القانون ، وان تراقب بدقة وتوجه الى خدمة الشعب ، سرعان ما تغدو سيدة الشعب[٤] » .

وبدأ تطاغي نفوذ الشركات الكبرى ، يفرغ الديمقراطية الاميركية من محتواها ، فأخذ الفريق التقدمي يقاوم هذا الطغيان ، وصدر لهذا الغرض قانون شيرمان ١٨٩٠ الذي يحد من نفوذ التروستات ، وقانون كلايتون ١٩١٤ الذي وضع القاعدة القائلة : « إن عمل كائن انساني ليس انتاجاً أساسياً ولا سلعة تجارية » وقال الرئيس تيودور روزفلت : « ان الشعور الذي يخالج الان جزءاً كبيراً من شعبنا لا يمكن أن يزول الا بالقاء القبض على عشرة أو اثني عشر من زعمائه والصاقهم بحائط واطلاق النار عليهم حتى موتهم ، واعتقد اننا سنصل الى ذلك[٥] » . ولكن نفوذ الشركات الكبرى ظل يتصاعد باستمرار ، وفي ظل هذا التصاعد كانت القيم تنحدر وتفسر القوانين لمصلحة صاحب النفوذ الاقوى .

واذا كان اعلان الاستقلال قد جعل منذ سنة ١٧٧٦ من حق تقرير المصير وعدم تدخل اية دولة في الشؤون الداخلية لأية دولة اخرى ، ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية الاميركية ، فأين تقف الولايات المتحدة الان من هذين المبدأين الاساسيين من مبادىء حقوق الانسان وحقوق الشعوب ؟

يقول كلود جوليان في اشارة الى فضيحة ووترغيت وثورة الكونغرس التي أدت الى سقوط نيكسون : « اكتشف الكونغرس ان البيت الابيض قد انتهك مبدأ عدم التدخل ، لا في العلاقات بين الدولة ودولة فحسب، بل على الصعيد العائد الى السلطة

التشـريعية وفي ميـدان اختصاصهـا . والكـونغـرس يعلم أيضـاً أن السلطة التنفيـذية قـد انتهكت سيـادة بلدان اجنبيـة ، كـما انتهكت سيادة السلطة التشريعية في المجال الذي يخولها إياه الدستور .

« وجهت السي آي إي الضربة القـاضية الى الـديمقراطيـة في مناطق نائية ، كما لغمت طريقة عمل الديمقراطية في داخل المجتمع الاميركي ، ولم تقدم على ذلك من تلقـاء نفسها، بـل بأمـر السلطة التنفيذية أو بموافقتها . ومراقبتها في نظر الكونغرس ، ليست مراقبة مصلحة ادارية فقط ، بل اكراه البيت الابيض ووزير الخارجية على احتـرام الشرعيـة الديمقـراطية داخـل الولايـات المتحـدة ، وبعث الحكم الاميركي ، وهي أيضاً العمل بطريقـة تكون فيـه « المصلحة الصحيحـة » لحكومـة الـولايـات المتحـدة منبثقـة حقـاً من « قبـول المحكـومين » ، وهـو قبول يفتـرض أن يكون المحكـومين ونـوابهم المنتخبون مطلعين اطلاعاً حقيقياً ، والا آلت الديمقراطية الى مذهب لا تأثير له في الواقع . إن ثورة الكونغرس تقتضي نمـطاً جديـداً من العلاقات الخارجية ، ولا سيما عودة الى منابع الديمقراطية الاميركيـة في الداخل[٦] » .

مـاذا نذكـر في هذا الصـدد ؟ ايران . . غـواتيمالا . . سـانت دومينيـك . . سـانتيـاغـو . . تشيـلي . . فيتنـام . . لاوس . . كمبـوديا . . الـخ ؟ ! كلا ، لن نـذكر سـوى فلسـطين ، ومـوقف الولايات المتحـدة الاميركيـة منذ ثلث قـرن موقفـاً معاديـاً للحقوق العربية فيها ، مؤيداً بـلا تحفظ ولا تردد ولا حيـاء كل اغتصـاب أو عـدوان أو انتهـاك تقـوم بـه عصـابـات الاستعمـار الاستيـطاني في الاراضي العربية ! ويأخذ هـذا التأييـد كل ابعـاده في الدعم المـالي

والعون العسكري والمساندة في المحافل الدولية .

فمنذ تغلغلت الصهيونية في المجتمع الاميركي ، وسيطرت على الكثير من مرافقه السياسية والاعلامية ، وغدا لاصوات اليهود ذلك الثقل في انتخابات رئاسة الجمهورية ، اضحى رئيس الجمهورية الاميركية مجرد دمية في أيدي اليهود لا يجرؤ على اتخاذ قرار أو الاقدام على أي عمل ، وان كانت المصلحة هي التي تقضي به ، اذا لم توافق عليه مراكز الضغوط اليهودية ، حتى قال وايزمان بحق : « ان الصهيونية هي صاحبة السيادة الحقيقية في الولايات المتحدة ، وان زعيمها هو الرئيس الفعلي لها ! » .

ويروي ستيفن ايزاكس كيف ان المرشحين لمناصب الحكام والنواب والشيوخ والرؤساء يتبارون بصورة علنية في اثبات تأييدهم لاسرائيل ، ففي سنة ١٩٧٠ عندما رشح نلسون روكفلر نفسه لمنصب حاكم نيويورك نشرت في الصحف اعلانات موقعة من كبار الشخصيات اليهودية تؤكد انه « من أشد مؤيدي دولة اسرائيل » . وهناك رسالة مؤيدة له كانت تحمل توقيع تشارلز باسين أرسلت بالبريد الى مائة الف يهودي في مناطق اقتراع ذات اصوات مترددة متقلبة . واستخدما نداءات متشابهة في انتخابات مجلس الشيوخ .

ولعل النداءات الاشد حاجة لتلك السنة ، جاءت في سباق انتخابات الكونغرس بضاحية منهاتن لمصلحة المرشح اليهودي باري فارمر . فقد جاء في تلك النداءات : « كل صوت تعطيه لفارمر هو صوت من اجل بقاء اسرائيل في قيد الحياة . وكل صوت تمنحه لفارمر هو صوت من اجل بقاء اليهود السوفيات » ، ودارت احدى القضايا الرئيسية في الحملة الانتخابية حول ما اذا كانت منافسة

فارمر قد قالت انه يجب ان تحصل اسرائيل على المزيد من الطائرات النفاثة الاميركية .

مثل هذه النداءات يستخدم خارج نيويورك ايضاً ، في تلك المدن والولايات حيث يؤلف اليهود نسبة بارزة في الاصوات . فقد استخدم مثلاً في ولاية ايلليوني سنة ١٩٦٤ في اثناء السباق على الفوز بمنصب حاكم الولاية بين اوتو كرنر وتشارلز بيرسي . وكان السؤال : اي من الاثنين كان الصديق الافضل لاسرائيل ؟ وتبين انه كرنر الذي نال ٧١٪ من الاصوات .

وقد ادى احد هذه النداءات الى مقتل روبرت كينيدي الذي الهبت تصريحاته المؤيدة لاسرائيل حماسة الشاب العربي سرحان سرحان . فقبل ان يتم الادلاء بالاصوات في كاليفورنيا من اجل الانتخابات التمهيدية لمرشح الرئاسة عن الحزب الديمقراطي في حزيران - يونيه ١٩٦٨ ، كانت محطات الاذاعة في لوس انجيلس تبث رسالة موجهة من كينيدي الى المقترعين اليهود طالب فيها اميركا بقوة بتقديم المزيد من المساعدات العسكرية الى اسرائيل . ومن سخرية القدر ان وضع مسودة هذه الرسالة قد تم في شقة السناتور في « بلازا الامم المتحدة » من قبل وفد مؤلف من ثلاثة حاخامين نيويوركيين .

يقول ستيفن ايزاكس : « ان توسل المصالح اليهودية ونشدانها قد حدثا في كل الحملات الاخيرة لانتخابات الرئاسة ، وحدث مثال لذلك لافت للنظر سنة ١٩٦٠ ، ففي السباق الجاري بين جون كينيدي وريتشارد نيكسون ، اصدر المقرر الرئيسي لنائب الرئيس نيكسون بيانا اعلن فيه أن الصحف الاسرائيلية دعت الى

انتخاب نيكسون بوصفه صديقاً لاسرائيل يمكن الاعتماد عليه . واستخلص التصريح الصحفي التطمين المباشر عن كون اليهود يملكون ولاءات مزدوجة ، مناشداً مليونين من اليهود ان يدلوا بأصواتهم من أجل مصلحة اسرائيل . وأثار هذا الربط الجريء بين « الصوت اليهودي » وما تريده دولة اجنبية ، ضجة وغضباً في سائر انحاء البلد . وبعد مضي بضعة أيام ، أنكر المقر الرئيسي لنيكسون هذا التصريح ، وتبرأ منه معتبراً اياه من احد الموظفين ذوي الحماسة المفرطة . ومع ذلك استمرت النداءات تصاحبها اعلانات في الصحف اليهودية تقول إن السيد نيكسون صديق أفضل لاسرائيل من السناتور كينيدي ، وتحمل على سبيل التطمين قولاً مؤداه ان جوزيف كينيدي الاب كان معادياً للسامية[٧] » .

ومنذ أيام شهدت واشنطن المدينة التي تحمل اسم المحرر العظيم وأحد مؤسسي الديمقراطية الاميركية من أمثال جفرسون ولنكولن وفرنكلين ، سوقاً انتخابية سوداء تبارى فيها رئيس الولايات المتحدة ومنافسه في تقديم فروض الطاعة لاسرائيل ! . .

ففي مؤتمر جمعية « بناي بريث » اليهودية الاميركية ، تكلم ريغان كتلميذ صغير يتلعثم في الامتحان امام أساتذته ، فأكد « أن اسرائيل جزء من استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة » وأن العلاقة القائمة بين هاتين الدولتين تمثل « التزاماً مثالياً » وجدد العهود التي أخذها على نفسه بأن يرفض متى تولى الرئاسة قيام دولة فلسطينية ، واشراك منظمة التحرير في أية مفاوضات تجري لتسوية أزمة الشرق الاوسط .

وقال ريغان بحركة تمثيلية بارعة : « إن كارتر يرفض وصف

منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة ارهابية، أما أنا فلا أتـردد في ذلك ! » .

وهـرول كارتـر في اليوم التـالي الى المؤتمر اليهـودي ليتنصل من التهمـة ويزايـد على منـافسه ، فـأعلن أمـام اللوبي اليهـودي وتحت نجمة داوود أن شيئاً لن يؤثر على التزام بلاده نحـو اسرائيـل ، وأن القـدس يجب أن تبقى موحـدة الى الأبد ، وأضـاف : « انني فخور انـه خلال فتـرة رئـاستي ، قـدمنـا نصف المسـاعـدات التي تلقتهـا اسرائيل منذ قيامها قبل ٣٢ سنة » .

واستـطاع انـدرسـون المـرشـح الثـالث ، ان يـزج بنفسـه في المناظرة ، فأفاض في اليوم الثالث بمـا اسعفته بـه القريحـة من اشادة باسرائيل وخدماتها الكبـرى للانسـانية والحضـارة . وقد سبق لهـذا المرشح ان سافر الى تل أبيب ليؤكد لقادة الاحتلال الاسرائيلي تحيزه التام للصهيونية ويستجدي مقابل ذلك الاصوات اليهودية ، وكانت سابقة لا مثيل لها في التاريخ ان يذهب مرشح لأكبر منصب في اكبر دولة في العالم الى دويلة هزيلة تعيش على مساعدات بـلاده ليستعين بعطفها على الفوز بمنصب الرئاسـة في وطنه ! وقـد أطال انـدرسون الـوقوف امـام حـائط المبكى وهـو يعتمر القلنسـوة اليهوديـة ، ولولا خجله من ابنته التي كانت تـرافقه لـركع وبكى . وبلغ من غلوه في التصريحات وتصرفه في الوعود ، ان قال أحد المعلقـين : « يبدو أن اندرسون قد غدا أكثر صهيونية من مناحيم بيغن ! » .

لقد وصف جون برايت يوماً منصب الرئاسة الاميركية بقوله : « اننا نعرف ماهية عملية انتخابات الرئاسة في الـولايات المتحـدة . ففي كـل أربع سنـوات يخرج من التصـويت العام للشعب بـأسـره

رئيس يتربع على سدة رئاسة ذلك الشعب العظيم . انني اعتقد ان العالم بأسره لا يقدم منصباً أروع أو أرفع قدراً من هذا . كما انه ليس هناك مطمح للرجال على المسرح السياسي أعظم قدراً من ذلك . لك ان تشير إن رغبت الى الحكام الوراثيين والى التيجان التي تتوارثها العائلة جيلاً بعد جيل ، والى التيجان القائمة على الغدر ، أو الى الصولجانات الممنوحة الى قدامى المحاربين ، ولكن ليس هناك في رأيي شيء جدير بالاحترام او التقدير أكثر من سلطة الرئاسة النابعة عن انتخابات شعب حر . فاذا كان على الارض حق مقدس للحكم ، فلن نجده الا عند حاكم انتخب بهذه الطريقة الحرة ووصل السدة بهذا الشكل(٨) » .

ان رئيس الولايات المتحدة يتمتع بسلطات غير عادية ، فهو رأس دولة عظمى ومصدر القرار في نظامها السياسي ، وهو رئيس السلطة التنفيذية فيها ، وممثلها في كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية مع الشعوب والدول الاخرى ، والقائد العام لجيشها وبحريتها وقوتها الجوية والحرس الوطني في الولايات ، والمشرع الاول الذي يقوم بقيادة الكونغرس وتوجيهه في كثير من اعماله التشريعية . وهي سلطات ـ كما قال عنها ترومان ـ تجعل قيصر روما وجنكيزخان ونابليون يعضون انامل الحسد لعدم تمتعهم بسلطات مماثلة لها .

ان الرئيس الذي يتمتع بكل هذه السلطات ، في البلد العملاق الذي تجاوزت مسؤولياته حدوده وشملت بقاعاً قاصية ودانية من العالم ، يقول بصراحة انه لا يستطيع أن يتخذ موقفاً مؤيداً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته على ارضه ، ولا يستطيع أن يتخذ موقفاً معارضاً لعدوان اسرائيل

وغطرستها واصرارها على النهب والاغتصاب ، وانه لو فعل ذلك لكان عمله انتحاراً سياسياً . .

ليأذن لنا سيادة الرئيس بأن نقول ان تصريحه هذا ، في الوقت الذي يدل على مدى التردي الذي وصلت اليه السياسة الاميركية وانهيار اخلاقيتها ، ينبىء بأمر أكثر أهمية وخطورة ، هو انتحار الديمقراطية الاميركية التي بناها المؤسسون العظام وكانت قبلة الشرق والغرب ، ثم هدمها خلفاؤهم وحولوها الى حائط مبكى جديد ، من ترومان الى جونسون ومن نيكسون الى فورد الى كارتر ، هؤلاء الذين تنازلوا عن رسالة اميركا ورهنوا عظمتها ومكانتها وكرامتها مقابل اصوات انتخابية يستجدونها راكعين .

ان اميركا واشنطن وجفرسون ولنكولن وولسن وحقوق الانسان ، قد طوقتها خيوط العنكبوت الصهيوني وغرقت في مستنقعات المافيا ، ومات الحلم الكبير ، حلم المهاجرين المضطهدين باقامة عالم جديد خال من عيوب العالم القديم . وانتخابات الرئاسة وخضوعها المهين للابتزاز الاسرائيلي هي التعبير الصارخ عن انهيار الديمقراطية الاميركية بكل ما فقدته من حسنات وما آلت اليه من عيوب .

لقد غدت اميركا اشبه بجيش يحمل علما غير علم بلاده . .

واذا كان الانتخاب العام يؤلف الدعامة الأولى من دعائم الديمقراطية الاميركية ، في بلاد هي البلاد الوحيدة التي ينتخب شعبها حكامه وقضاته ونوابه وشيوخه ورؤساءه انتخاباً مباشراً ، فقد بات هذا الانتخاب خطراً على الديمقراطية نفسها ، لان فئة صغيرة يقل عددها عن نسبة ٣ في المائة من مجموع المواطنين

اضحت تسير هذا الانتخاب وتوجهه لاغراض غير اميركية ولمصلحة دولة غير الدولة الاميركية ، ولان هذه الفئة الصغيرة المدركة لهدفها والمتضامنة في عملها والمتفوقة بتنظيمها ، تفرض ارادتها على الاكثرية الخالية الذهن من ذلك الهدف ، او العاجزة فكرياً عن فهمه والاحاطة به وادراك اخطاره المقبلة ، فلا يتم اختيار الحكام والقضاة والنواب والشيوخ والرؤساء لكفايتهم وخبراتهم ومبادئهم السليمة وتفوقهم العلمي والخلقي ، بل لانهم الاكثر انسياقاً في المخطط الصهيوني والعمل لتحقيق أهداف اسرائيل .

وهكذا ، بدلا من أن يقمع هؤلاء الثلاثة في المائة ويزج بهم في السجون ، لان ولاءهم ليس لوطنهم ، باتوا يسيطرون على مقدرات الوطن ويسخرونه لخدمة الطغمة الحاكمة في اسرائيل ، وكم من موظف تورط في تصريح فأبدوه وأقصوه ، وكم من قرار صدر في الكونغرس أو البيت الابيض فتصدوا له وأبطلوه ، وكم من مرشح لم يرتاحوا اليه فحاربوه واسقطوه ، وكم من سياسي وضعوه على لائحتهم السوداء فأختفى اسمه من المسرح السياسي ، حتى بات من المستحيل معرفة من يحكم اميركا ، الكنيست ام البيت الابيض ؟ ! .

المراجع

(١) الكسي دي توكفيل : الديمقراطية في اميركا ، الجز الاول ، ص ١٧ .

(٢) جيمس برايس : المؤسسات والنظم الاميركية ، ص ١٨٣ و ١٨٥ و ٣٧١ .

(٣) فرحات زيادة وابراهيم فريجي : تاريخ الشعب الاميركي ، ص ٢٨٩ .

(٤) كلود جوليان : الحلم والتاريخ أو مئتا عام من تاريخ اميركا ، ترجمة نخلة كلاس ، ص ١٤٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٤٥٤ .

(٧) ستيفن ايزاكس : اليهود والسياسة الاميركية ، ص ١٣٠ .

(٨) كلينتون روسيتر : النظام الرئاسي في الولايات المتحدة ، ص ٦ .

أميركا
وقضية الشرق الأوسط

« سأكون سعيداً بالتعرف إليكم خلال مروري بالاسكندرية » .

تلقى الملك عبد العزيز هذه البرقية من الرئيس روزفلت ، من يالطة حيث عقد المؤتمر التاريخي في مطلع سنة ١٩٤٥ ، بينه وبين الرئيسين تشرشل وستالين .

وأرسلت أميركا مدمرة خاصة الى جدة لتكون تحت تصرف الملك في هذه الرحلة ، وتمت المقابلة في ١٤ شباط ـ فبراير ١٩٤٥ عند مدخل البحر الأحمر ، على ظهر الطراد « كونسي » حيث أحيط الملك بكل ما يستطاع من اجلال واكرام .

وقال الرئيس الاميركي وهو يمد يده باشّاً مرحباً :

ـ إنني سعيد برؤيتكم ، فما الذي يمكنني أن أفعله في سبيلكم ؟

فأجاب عبد العزيز :

ـ لقد سعدت باستقبالكم الودي ، وبما أنكم أنتم الذين رغبتم في رؤيتي ، أفترض أن لديكم ما تقولونه لي !

وكانت لهجة عبد العزيز مختلفة عن لهجة الشخصيات العربية

التي قـابلها روزفلت ، والتي أسـرفت في تملقه ، واستعـان الـرئيس الاميركي بكل براعته في التأثير ، تلك البراعة التي فعلت فعلهـا في الكثير من زعماء العالم ومنهم ستالين .

ولكن بشاشة الرئيس الاميركي لم يكن لها أي أثر عـلى زائره . وكان من دعاة الملك ألا يضن بالكلام ، وأن يدعم خطبه وأحاديثـه بـأمثال شعبيـة أو بآيـات من القرآن ، ويسلسـل رغباتـه بكثـير من المنـطق حتى يبلغ بها بشكـل بارع ، الهـدف المنشـود ، فيتـوقف إذ ذاك ويبتسم ابتسامة ذات مغزى كمن يقول لمحدثه : « ألسنا عـلى وفاق ؟! » ولكنه لجأ هذه المرة الى طريقة أخرى ، لقد بدامتحفـظاً وصـامتاً كي يحمـل محدثـه على أن يكشف أوراقـه أولاً . وذلك مـا حـدث في النهايـة . فقد تعب روزفلت من الانتـظار ، وانـدفـع في المـوضوع الـذي كان يشغله بـوجه خـاص وهو مستقبـل اليهود في فلسطين .

يقول هاري هـوبكنز رجـل البيت الأبيض في مذكـراته : « لا ريب في أن الـرئيس كان يجهـل تمامـاً حقيقـة الـرجـل الـذي دعـاه لزيارته . إنه ملك مهيب وعربي صميم . وقد طلب اليه الرئيس أن يوافق على مجيء مهاجرين جدد من اليهود الى فلسطين ، وأشار الى أن عددهم لن يشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع شعوب العالم . فـأصيب روزفلت بصدمـة عندمـا سمـع ابن سعـود يجيب دون أي تردد : لا ! . . » .

وأعلن الملك بصراحة ان العالم العربي لن يسمح بدخول أفواج جديدة من المهاجرين اليهـود الى فلسطين ، وان العـرب سيحملون السلاح ، وانه سيكون بوصفه الديني والسياسي في طليعة المحاربين

الى جانب اخوانه بفلسطين . يقول هوبكنـز : « ويبدو ان روزفلت لم يفهم تماماً مـا قالـه ابن سعود ، فـأعاد مـراراً طرح القضيـة على بساط البحث ، وكان الملك كل مرة يبدو اكثر صلابة في الرفض » .

وينـوّه روبرت شيـروود في كتابـه « في ذكرى روزفلت » بـالأثر العميق الـذي خافـه الملك عبد العـزيـز في نفس الـرئيس روزفلت الذي قال بعد اجتماعـه بعبد العـزيز : « من هـذا الملك العربي ذو الارادة الفولاذية !؟ » .

وقـد قـطع الـرئيس الاميـركي للعـاهـل العـربي عهـداً بـاسم الولايات المتحدة بألا تقف بـلاده ضد العـرب في قضية فلسـطين ، وألا تسـاند الصهيـونية ضـدهم ، وألا تتخذ أي قـرار في ما يختص بالوضع السياسي بفلسطين من غير استشارة العرب ، وأدلى في مؤتمر صحفي بالتصريح الذي لم يرق لهوبكنـز وقال فيـه ان ما عـرفه من عبـد العزيـز عن فلسطين في خمس دقـائق أكثر ممـا عرفـه في حياتـه كلها .

وعـلى أثر تـوقيـع ميثـاق هيئـة الأمم المتحـدة بعث الملك عبـد العزيز الى الرئيس روزفلت برسـالة يـذكره فيهـا بوعـده ويشرح لـه القضيـة الفلسطينيـة من جديـد ، وأجـاب روزفلت بكتـاب تحتفظ وزارة الخارجية السعودية بنصه الأصلي وقد جاء فيه :

« البيت الأبيض ـ واشنطن في ٥ نيسان ـ ابريل ١٩٤٥ .

الصديق العظيم حضرة صاحب الجـلالة عبـد العزيـز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .

لقـد تلقيت الرسـالة التي بعثتمـوها جـلالتكم لي بتـاريـخ ١٠

آذار ـ مارس ١٩٤٥ ، والتي اشرتم فيها الى قضية فلسطين واهتمام العرب المستمر بسير التطورات التي تؤثر في تلك البلاد .

إني ممتن لأن جلالتكم انتهزتم هذه الفرصة للفت انتباهي لآرائي في هذه القضية ، وقد أعطيت أدق الانتباه للبيانات التي أودعتموها في كتابكم ، واني ايضاً لمليء الخاطر بالمحادثات التي لا تنسى والتي جرت بيننا منذ أمد غير بعيد ، وانني في اثنائها تهيأت لي الفرصة لادراك أي أثر لآراء جلالتكم في هذه القضية .

تتذكرون جلالتكم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة الاميركية تجاه فلسطين ، وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ أي قرار فيما يختص بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كل من العرب واليهود . ولا شك ان جلالتكم تذكرون أيضاً أنه خلال محادثاتنا الأخيرة اكدت لكم اني سوف لا أتخذ أي عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن على أنه عدائي للشعب العربي .

وانه لمما يسرني ان اجدد لجلالتكم التأكيدات التي تلقيتموها سابقاً بخصوص موقف حكومتي وموقفي كرئيس للسلطة التنفيذية ، في ما يتعلق بقضية فلسطين ، وان اعلمكم بأن سياسة الحكومة في هذا الشأن غير متغيرة » .

صديقكم المخلص : فرانكلن روزفلت

إلا أن الرئيس روزفلت ما لبث حتى قضى نحبه وخلفه الرئيس ترومان الذي قلب سياسة الولايات المتحدة الاميركية رأساً على عقب ! . .

وبدلاً من أن تقف أميركا الى جانب وجهة النظر العربية كما وعد رئيسها العظيم ، اندفعت في ظل رئيسها الجديد للضغط على بريطانية ـ التي كانت تنتهج في تلك المرحلة حسب دوافعها التكتيكية سياسة مهادنة العرب ـ لدفعها الى خلق الظروف المؤاتية لاقامة الوطن اليهودي في فلسطين ونتيجة لضغوط الدولة الكبرى اميركا ، على حليفتها الصغرى انكلترة ، أخذت تظهر للوجود معالم سياسة منسقة ما بين الدولتين لتحقيق حلم الحركة الصهيونية .

وتركزت السياسة الاميركية تجاه الشرق الأوسط حينذاك في النقاط المحورية التالية :

١ ـ احلال النفوذ الاميركي محل الاستعمارين البريطاني والفرنسي ووراثة مصالحهما الاقتصادية في المنطقة .

٢ ـ توافق السياسة الاميركية ومصالح الحركة الصهيونية العالمية إثر انتقال مركز الثقل في هذه الحركة من أوروبا الى اميركا .

٣ ـ مقاومة حركة التحرر الوطني العربية ، لأنها تؤلف خطراً يحد من اندفاعها في السيطرة على اقتصاديات العالم العربي .

٤ ـ دعم اسرائيل بعد قيامها باعتبارها كلب الحراسة الأمين للمصالح الاميركية في المنطقة ، ورقبة الجسر الذي يمكن القفز عليه لضرب حركات التحرر الوطني في البلاد العربية .

وبمبادرة مباشرة من الرئيس الاميركي ترومان تم تأسيس لجنة أميركية- بريطانية هدفها دراسة مشاكل يهود أوروبا ومشكلة فلسطين في آن واحد . وكان لهذه البادرة أثرها السلبي على العلاقات العربية الاميركية ، اذ احتجت الدول العربية على قرارات اللجنة التي

اعلنت « لا لدولة عربية ولا لدولة يهودية » . واعتبر العرب ذلك تدخلاً في الشؤون العربية تم دون الرجوع الى منظمة الأمم المتحدة ولم تؤخذ فيه آراء الدول العربية .

وبدأت السياسة الاميركية حينئذ تعمل على استصدار اعتراف قانوني من الأمم المتحدة لقيام دولة اسرائيل ، عبر التنسيق ما بينها والاتحاد السوفياتي اعلنت بريطانيا انها ستتخلى عن انتدابها على فلسطين ، وطلبت ادراج القضية الفلسطينية على جدول اعمال الأمم المتحدة ، فعرضت على منبر هذه المنظمة في سنة ١٩٤٧ ، وتمت الموافقة على التقسيم .

وجدير بالذكر ان الاحتجاج العربي الصارخ على مؤامرة التقسيم قد دفع الولايات المتحدة في ١٩ آذار ـ مارس ١٩٤٨ على التراجع عن مشروع التقسيم ، وبتبني فكرة اقامة وصاية مؤقتة للأمم المتحدة ، بيد أنها ما عتمت ان عادت الى موقفها الأول تحت تأثير الضغوط الصهيونية وموقف الاتحاد السوفياتي المتشدد في تأييده لاقامة دولة اسرائيل .

وهكذا أعلنت الأمم المتحدة قيام دولة اسرائيل في ١٥ أيار ـ مايو ١٩٤٨ ، وسارعت الولايات المتحدة للاعتراف بالدولة الوليد في نفس اليوم الذي اعلن فيه عن قيامها ، وكذلك فعل الاتحاد السوفييتي وسرعان ما تحول التقاء الدولتين الكبيرتين على انشاء هذه الدولة الغريبة في الجسم العربي ، الى صراع بينهما حول منطقة الشرق الأوسط ، عبر الصراع المستمر ما بين العرب واسرائيل ، والذي من بعض آثاره اندلاع أربعة حروب عنيفة ، واستمرار

الأزمة المستحكمة في الشرق الأوسط الذي غدا من أخطر مناطق التوتر العالمي .

لقد انجلت نيران الحرب العالمية الثانية عن بروز كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي كدولة عملاقة ذات طموح عالمي . . وما عتمت هاتان الدولتان العظيمتين ان برزتا كزعيمتين لمعسكرين متنافسين : المعسكر الرأسمالي ونقيضه الشيوعي ، تتنازعان أشد التنازع على مناطق عدة في العالم وأهمها منطقة الشرق الأوسط لما تتميز به من أهمية استراتيجية واقتصادية . وفي الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة الى ربط هذه المنطقة بصورة كلية بعجلة مصالحها السياسية والاقتصادية ، كان الاتحاد السوفييتي يبعث الاحلام القديمة للقياصرة بأن يكون له موطىء قدم في المياه الدافئة .

واذ كنا قد أدركنا الأسباب التي حدت بالولايات المتحدة الى الاعتراف بدولة اسرائيل فان اعتراف الاتحاد السوفييتي بهذه الدولة ، ومساعدته لها ابان نشوئها ، ومدها بالسلاح والرجال من دول أوروبا الشرقية أثناء الحرب العربية ـ الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ ، مرده الاعتقاد بأن ذلك لن يؤدي الى توطيد نفوذه فيها وحسب ، بل في مجمل الدول العربية ، وان دولة الصهاينة ستكون الواحة الديمقراطية في قلب صحراء الرجعيات العربية ، وان يسار الحركة الصهيونية يمكن الاعتماد عليه كحليف للحركة الشيوعية العالمية ومنفذ لرغباتها ومحقق لطموحاتها في هذه المنطقة .

ونتيجة لهذا التنافس السياسي الحاد ، غدت منطقة الشرق الأوسط عاملاً جديداً في السياسة الدولية عكس عليها أثره البالغ ،

وهكذا دفعت المنطقة دفعاً الى حلبة الصراع بين الدول العظمى وخاصة ما بين القوتين الأعظم .

ونتيجة لدعم الولايات المتحدة المطلق لدولة اسرائيل ، ظهر شيء من التحول في السياسة السوفييتية التي أخذت تولي العالم العربي اهتماماً أكبر ، كما أن القوى العربية رأت ان من مصلحتها السياسية والعسكرية الالتقاء المرحلي مع هذه الدولة الكبرى ، كرد فعل للطغيان الاميركي ـ الاسرائيلي في المنطقة ، بغية ايجاد شيء من التوازن ، وتبعاً لمقتضيات المصلحة الاستراتيجية العربية .

وحول هذه النقطة ، وكحصيلة لتواجد القوتين الأعظم في هذه المنطقة نتيجة لقيام دولة اسرائيل ، وتبعاً لأهداف كل من هاتين القوتين في صراعها ضد القوة الخصم ، كتب الدكتور محمد طه بدوي ما يلي :

« لقد قدرت قوى حلف الأطلنطي منذ قيامه بزعامة القطب الاميركي ، ان للشرق الأوسط اهمية استراتيجية على جانب من الخطورة في صراعها مع الاتحاد السوفييتي ، فمن الشرق الأوسط يستطيع القطب السوفييتي تهديد جنوب أوروبا فضلاً عن ان تواجده فيه يمكنه من الانطلاق استراتيجياً في البحرين المتوسط والأحمر . ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، فتواجد القطب الاميركي في منطقة الشرق الأوسط يشكل خطراً مباشراً على أمن الأول ، كما يعطل انطلاقه في مواجهة المد المرتقب لامبراطورية البحر الاميركية التي راحت تتجه نحو تطويق امبراطورية البر السوفييتية بمجموعة من احلاف عسكرية كان منها حلف الاطلنطي لمواجهة المد السوفييتي في أوروبا ، وحلف بغداد لمواجهة هذا المد في

الشرق الأوسط وحلف جنوب شرق آسيا لمواجهة المد السوفييتي الى أطراف القارة الآسيوية[1] .

وقد استطاعت القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة الاميركية ، ان تحقق مجموعة من الانتصارات في منطقة الشرق الأوسط ، حين تم ضم تركيا الى حلف الاطلنطي عام ١٩٥٢ ، وضم العراق الى حلف بغداد تحت الزعامة البريطانية ، ذلك الحلف الذي اعتبر الجناح الأيمن للحلف الاطلنطي ، والموجه بصورة مباشرة ضد المد الشيوعي المرتقب . وتحركت الولايات المتحدة الاميركية بعد ذلك للضغط على عدد من الدول العربية لادراجها في نطاق الأحلاف العسكرية ، وبخاصة سوريا التي أظهرت مقاومة عنيفة ضد فكرة الأحلاف والتبعية للغرب .

وفي هذا الظرف التاريخي الحرج اخذ الاتحاد السوفييتي يزداد تقرباً من الدول العربية ، وبخاصة من سوريا ومصر بتوسيع التبادل الاقتصادي والثقافي بينه وبينهما .

وشهد عام ١٩٥٥ تحولاً كبيراً في تاريخ المنطقة إثر عقد مصر صفقة الأسلحة التشيكية ، تلك الصفقة التي اعتبرت بمثابة كسر لاحتكار السلاح الذي كانت مصادره وقفاً على المعسكر الغربي وحده .

وازداد المد السوفياتي بازدياد مده كلًّا من مصر وسوريا بالسلاح ، وهذه المرة بصورة مباشرة، الى جانب دعمهما في المجالات الدولية ، والوقوف الى جانبهما ضد الضغوط والتهديدات الغربية . وتجلى هذا الدعم عام ١٩٥٦ حين أقدمت جمهورية مصر العربية بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، على تأميم قناة

السويس ، على حين اعتبرت الدول الغربية الثلاث : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تصرف مصر خرقا للشرعية الدولية .

وحين وقع العدوان الثلاثي على مصر من قبل انكلترا وفرنسا واسرائيل ، كان للدولتين العظيمتين موقفهما الايجابي تجاه هذه القضية الخطيرة ، اذ سارع الاتحاد السوفييتي لادانة العدوان ، وطالب بسحب القوات المعتدية من مصر ، ووجه في الخامس من تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٥٦ انذاره الشهير الى الدول المعتدية . أما الولايات المتحدة فقد أعلنت شجبها للعدوان ، وطالبت القوات المعتدية بالانسحاب ، وكما كان للسوفيات في ذلك الموقف أهدافهم البعيدة ، كان الأميركان يطمحون الى الحلول نهائياً محل حليفتيهم فرنسا وبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط واستئثارهم بها .

وقد استطاع الاتحاد السوفييتي ان يستغل اخطاء الغرب لوقوفه المطلق الى جانب اسرائيل ، ومجابهته حركات التحرر الوطني بوسائل تتنافى وروح العصر ، فأوجد لنفسه موطىء قدم في منطقة الشرق الأوسط ، وخطا بذلك خطوته الأولى نحو تحقيق الحلم القيصري . في حين عمدت اميركا الى الابتزاز وطلبت ثمن موقفها مباشرة ، بدعوة الدول العربية الى الدخول في « مبدأ ايزنهاور » الداعي الى تحقيق الوجود العسكري الاميركي المباشر ، بحجة ملء الفراغ الناجم عن زوال النفوذين البريطاني والفرنسي . واتجه الضغط الاميركي على وجه التخصيص الى سوريا لحملها على قبول « مبدأ ايزنهاور » . ومرة ثانية وقف الاتحاد السوفييتي الى جانب سوريا والبلدان العربية في رفضها لهذا « المبدأ » الموجه ضده مباشرة والذي يقطع الطريق على احلامه في هذه المنطقة .

وظـل الاتحاد السـوفييتي والولايـات المتحدة قـطبي التنافس في منطقة الشرق الأوسط ، تبعاً لأهدافهما الاستراتيجية البعيـدة ، وقد برزت مواقفهما المتباينة خلال الأحـداث السياسيـة والعسكريـة التي وقعت في المنطقة نتيجة لاحتدام الصـراع العربي ـ الاسرائيلي الـذي تفجر في حربـين مريـرين : كارثـة حزيـران عام ١٩٦٧ ، وحـرب العرب التحريرية عام ١٩٧٣ ، وفي كلتا الحـربين كـانت الولايـات المتحدة الاميركية تقف ضد العرب ، ساعيـة الى اخراج السـوفييت من المنطقة ، ولكن مع الاصرار على بقاء اسرائيل قوية عزيزة منيعة الجانب ، متجاهلة بغطرسة وغباء ان موقفهـا هذا هـو الذي يـدفع العرب الى جانب السوفييت ويعزز المكاسب التي احرزوها في البلاد العربية .

ان مجمل الأحداث التي جـرت على سـاحة العـالم العربي منـذ العدوان الثلاثي حتى حرب حزيران ١٩٦٧ ، كانت تظهر الولايات المتحـدة بمظهـر المعادي للعـرب المناوىء لحـركات التحـرر الوطنيـة العـربية . وفي حـرب حـزيـران ١٩٦٧ مـارست اسلوب التضليـل السياسي ، اذ بينما كـانت تهيء اسرائيـل لشن حربهـا الخاطفـة على العـرب ، طلبت من العالم العـربي ان يتحلى بضبط النفس وايقـاف التعبئة العامـة وازالة الحشـود العسكريـة عن الحدود الاسـرائيلية . وبـادرت في الوقت نفسـه الى وضـع اسـطولهـا السـادس في حـالـة استعداد تامة ، واستنفرت قواعدهـا العسكريـة القريبـة من منطقـة الشرق الأوسط ، وقد جاء في صحيفة « الأهـرام » عن التحركـات الاميركية الاسرائيلية المشتركة عشية الحرب ما يلي :

« في صباح أول حزيران ، وصل الى قـاعدة فيسبـادن الجويـة

الاميركية في المانيا الغربية ، بعض القادة العسكريين الأسرائيليين ، وعقدوا اجتماعاً مع العسكريين الاميركيين . وحضر الاجتماع قائد عام القوات الاميركية في أوروبا . وحضره أيضاً مديرو المخابرات العسكرية الاميركية والبريطانية في أوروبا . كما تم اجتماع آخر للعسكريين الاسرائيليين في نفس اليوم ، الساعة السابعة مساء ، حضره السفير الاميركي والسفير البريطاني في المانيا الغربية . وفي ٣ حزيران تم اعادة دهن عدد كبير من الطائرات الاميركية في القواعد بألمانيا الغربية بلون الصحراء ، كما لوحظ نشاط غير عادي في هذه القواعد ، وأدخلت الطائرات بعد دهنها الى الحظائر . وفي الصباح الباكر من يوم ٥ حزيران ، أقلعت جميع هذه الطائرات الى جهة غير معلومة ، وعاد بعضها في اليوم التالي . وقامت طائرات البوينغ العال الاسرائيلية بنقل شحنات اميركية من مطار شبول في امستردام الى اسرائيل »[٢] .

وحين وقعت الحرب ، طفقت الولايات المتحدة تروج ان العرب هم البادئون بها، وان حربهم عدوانية ، وكان دورها واضحاً في استمرار دعم العدوان ، وما زال ماثلا في الأذهان ما لعبته سفينة التجسس ليبرتي من دور تخريبي .

وقد كتب ماكس فرانكل في صحيفة نيويورك تايمز (٢٤ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٦٩) أن حكومة نيكسون ظلت « منحازة بقوة الى متطلبات امن اسرائيل وتفوقها العسكري في الشرق الأوسط ، لأن قوة اسرائيل فقط هي التي تستطيع ان تردع الهجوم وتمنع الدعوة لتدخل اميركي مباشر » . والواقع ان اسرائيل قد برزت من حرب حزيران « باعتبارها رجل الشرطة الاميركي في

الشرق الأوسط ، وأقوى دولة عسكرية في المنطقة ، متحصنة بين مرتفعات الجولان والبحر الأحمر . وبهذا الوصف يمكن الاعتماد عليها لتقديم القوة الرئيسية ضد التهديدات الثورية للوضع الراهن في المنطقة » وهكذا فان حرب حزيران قد اكملت تحويل اسرائيل الى رأس جسر حقيقي للولايات المتحدة في أهم المناطق الاستراتيجية في العالم[٣] .

وهذا الموقف الداعم باستمرار لخط التصلب الذي يقوده العسكريون التوسعيون في اسرائيل ، قد مكن دولة العدوان من الاستمرار في احتلالها للأراضي التي اغتصبت في حرب ١٩٦٧ ، والابقاء على حالة اللاحرب واللاسلم حتى قيام حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ للخروج من هذا الوضع القلق .

وكانت أغلبية الدول في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة الى جانب الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة ، ولكن اميركا سلكت سلوكاً مزدوجاً ، اذ وافقت من جهة على ارجاع الأراضي في اطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، لكنها في الوقت نفسه كانت تقف وراء اسرائيل المتشبثة بما احتلته ، مما لا ترجمة عملية له سوى تكريس العدوان واستمرار الاحتلال .

وقد نشرت وزارة الخارجية الاميركية في حزيران ـ يونيه ١٩٦٧ بياناً تحت عنوان : « سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط » تطرق الى موضوع مستقبل القدس وقد جاء فيه : « ان الاجراءات الادارية العاجلة التي اتخذت اليوم (٢٧ حزيران ـ يونيه) لا يمكن ان تقرر مستقبل الأماكن المقدسة أو وضع مدينة القدس ، ان الولايات المتحدة لم تعرف في يوم من الأيام بأي تصرف منفرد تقدم

عليه احدى دول المنطقة كوسيلة لتحديد الوضع الدولي للقدس(٤) ، ولكن حين عرضت قضية مدينة القدس على منظمة الامم المتحدة ، وطرح الاقتراح الذي يدعو الى انسحاب اسرائيل من الجزء العربي المحتل لمدينة القدس ، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت ، بينما عبر آرثر غولدبرج المندوب الاميركي لدى الأمم المتحدة عن رأيه الشخصي الذي يتعارض مع الموقف الرسمي الاميركي ، ورأى انه من الضروري بمكان ان تحل قضية القدس عبر منظور يتسم « بسعة الأفق » وبأن يؤخذ بعين الاعتبار » التزام اسرائيل التزاماً كاملاً بالاحتفاظ بالمدينة الموحدة ، إذ إن للوحدة ميزاتها التي لا تنكر(٥) .

وهكذا فان الموقف الاميركي تجاه ازمة الشرق الأوسط كان يقود عملياً الى تكريس العدوان ومباركة الاحتلال ، والعمل على ابقاء التفوق العسكري الاسرائيلي بمد اسرائيل بالأسلحة المتطورة ، مما يجعل عملية استرداد العرب لأراضيهم بالقوة امراً متعذراً ، حتى لكأن الولايات المتحدة تعمل على اذلال العرب ودفعهم بنفسها الى احضان خصمها الأول .

وتركزت السياسة الخارجية الاميركية في المرحلة الواقعة ما بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ، على ثلاث مسلمات صاغها صانعو القرارات الاميركية في تحديد موقفهم من ازمة الشرق الأوسط ، وهي :

١ ـ « القدرة العسكرية الاسرائيلية التي لا تقهر .
٢ ـ العجز العربي عسكرياً .
٣ ـ الانقسام العربي سياسياً »(٦) .

وعلى هذا الأساس شرعت الولايات المتحدة تغدق الأسلحة على اسرائيل وبصورة علنية ، وتقود حربا نفسية ضد العرب ، مروجة ان اسرائيل ـ بفضل تدفق الأسلحة الاميركية المتطورة ـ قادرة على سحق كافة الجيوش العربية ، مستهدفة الى جانب ابراز التفوق العسكري وعجز العرب عن تحرير أراضيهم بالقوة ، العمل على خلق صعوبات داخلية في قلب العالم العربي .

وقد اتسمت تلك المرحلة التاريخية بسياسة الانفراج في السياسة الدولية ، وبخاصة ما بين روسيا واميركا ، كما عمل هذان القطبان على ابقاء الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط متأرجحاً ، مع الحرص على عدم الوصول بالمنطقة الى حافة الحرب ، لأن انفجار الوضع ما بين اسرائيل والعرب قد يقودهما من حيث لا يريدان الى مجابهة عسكرية .

وكان العالم وبخاصة أوروبا الغربية واليابان ، يتوجس من سياسة التقارب الاميركي ـ السوفييتي ، ويذهب في ذلك مذاهب شتى ، من أهمها تلك الآراء التي قومت الوفاق بين العملاقين على أنه اتفاق على اقتسام النفوذ عالمياً ، وابعاد أوروبا ـ بعد التقارب الصيني ـ الى الصف الثالث .

وعلى الرغم من سياسة الانفراج أو الوفاق السائدة بين القوتين الأعظم ، كانت الولايات المتحدة الاميركية تخطط لاخراج السوفييت من العالم العربي ، وبخاصة من مصر السادات ، ذلك لأن اغداق الأسلحة على اسرائيل وبدون حساب ، جعل العالم العربي ولاسيما دول المواجهة في أشد الحاجة الى المزيد من الأسلحة السوفييتية مهما كان اعتراضها على هذه الأسلحة كمية ونوعاً .

وتـوترت العـلاقـات مـا بـين مصر وروسيـا بسبب تلكؤ هـذه ومماطلتها بـايصال السـلاح الى الجهات العـربيـة ، وعـدم وفـائهـا بالتزامـاتها العسكـرية ، واستغـلال حاجـة مصر الى السلاح وقـطع الغيـار لفرض آراء ومـواقف معينة عليهـا ، مما حمـل السادات عـلى القيـام بمحاولـة لرسم خط مستقـل عن الشرق والغـرب ، وتأكيـد الهوية العربية الاسلامية لمصر .

واعتبـرت الولايـات المتحدة نفسهـا الرابـح الأكبر حـين طـرد الرئيس السادات الخبراء السوفييت من مصر ، واستغربت أوساطها الديبلوماسية كيف أن السادات أقدم على هذه البادرة دون أن يساوم عليها ويطلب ثمنهـا، وجددت أميـركا مسـاعيها للتقـرب من العالم العربي ، منوهة بأن مفتاح حل الأزمة وايجاد تسوية سلمية عادلـة في الشـرق الأوسط ، لا يمكن أن تتم إلا على يـد الولايـات المتحدة ، لأنها الوحيدة القادرة على ممارسة الضغط على اسرائيـل للانسحـاب من الأراضي العـربيـة . وعلق مـايكـل هـدسن استـاذ العـلاقـات الدولية بجامعة جونز هوبكنز عـلى هذه السيـاسة المـراوغة بقـوله : « إن الولايات المتحدة تريد أن تعطي العرب دائماً الانطباع بـأنها قد تتـدخل في النـزاع وتفعل شيئـاً لمصلحتهم ، بينما هي في الـواقع لا تفعـل شيئاً سـوى استغراق الـوقت واعطاء اسـرائيل الفـرصة لكي تدعم مركزها وتكرس من وجودها في الأراضي العربية »[٧] .

وخـلاصة القـول ان السياسـة الاميركيـة ابـان فتـرة الحـربـين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ قـد اتسمت بالمخـادلـة والمـراوغـة تجـاه العـرب ، والعمل على اخراج السوفييت من منطقة الشـرق الأوسط ، في ظل سياسة الانفراج والوفاق ، وابقاء هـذه المنطقـة في حالـة اللاحـرب

واللاسلم ، بالاعتماد على القدرة العسكرية الاسرائيلية المتفوقة ، وبالتالي فرض السلام على الطريقة الاسرائيلية ، مما يؤمن للولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها الاقتصادية القائمة في العالم العربي .

وكانت حرب السادس من تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٧٣ حصيلة تراكم الأوضاع السياسية التي تعمل في قلب الشرق الأوسط وتجعله قابلاً للانفجار في كل لحظة ، ونتيجة التضامن العربي لانهاء الغطرسة الاسرائيلية ، وذلك بالاعداد لمعركة عسكرية مقبلة ترافقها معركة النفط العربية ، ودعم دول المجابهة بكل ما تحتاج اليه من قوى عسكرية واقتصادية وبشرية .

وقد أخلت هذه الحرب بالكثير من المواقف التي اعدتها الولايات المتحدة لتثبيت الأوضاع في الشرق الأوسط ، اذ كان من حصيلتها انتصار مبدأ التضامن العربي ، على صيغة الفرقة والانقسام ، وهي الورقة الرابحة ابداً في يد الامبريالية واسرائيل . ومع سقوط صيغة الانقسام العربي سقط مبدأ العجز العربي العسكري ، اذ استطاعت القوى العربية تحطيم جدار الخوف ، والقضاء على الغطرسة الاسرائيلية ، وهزيمة شعار « القدرة العسكرية التي لا تقهر » .

ووضعت هذه الحرب مستقبل المصالح الاميركية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط على حافة الهاوية ، مما لم تجد معه محيصا من المبادرة لنجدة اسرائيل المترنحة على هضبة الجولان وخط بارليف . ووجد وزير خارجية اميركا الدكتور كيسنجر لزاماً عليه ان يعقد جلسة عمل وتشاور مع خبراء الشرق الأوسط و « مجموعة واشنطن الخاصة للعمل » التي تعتبر اعلى مستوى للعمليات داخل مجلس

الأمن القومي الاميركي ، ووضـع نصب عينيه ان يكـون للولايات المتحدة الاميركية مركز الثقل في توجيه الأوضـاع السياسيـة ، وذلك بنزع فتيل الحرب وتعزيـز مكانـة اميركـا لدى الـدول العربيـة تحت مـظلة المساهمـة في اقامـة سـلام عـادل ودائم ، بينـما كـانت تنشيء اضخم جسر جوي عرفه التاريخ لايصال السـلاح الى اسرائيـل ، بل انزلت بعضاً منه بشكل مباشر قرب خطوط القتال من الأراضي العربية المحتلة وعـلى وجه الخصـوص في المطارات القـائمة في شبـه جزيرة سيناء .

ورمت سياسة الوفاق بـظلها عـلى الحرب بشكـل أكثر قتـامة ، وكانت هذه المرة تحت شعار ابعاد شبح المجابهة النووية المـزعومـة ، ولكن دون ان تخفي الولايات المتحدة نواياها في اعتبار هذه المنـطقة احـد اهم مراكـز استراتيجيتهـا ، وعلى ذلـك تحـركت اسـاطيلهـا البحرية والجوية في تمثيلية كان مسرحها العالم كله . . وكذلك لم تعد مطامع السوفييت مكتومة وضميرية بعد ان صرحوا عـلى الملأ بـأن العالم العربي أحد همومهم لأنه واجهة حدودهم الجنوبيـة ، وتحركت اسـاطيلهم تبعا لـذلك ، تـدغـدغ احـلامهم تـطلعـات القيـاصـرة للوصول الى المياه الدافئة .

وصرح كيسنجر في المؤتمر الصحفي الذي عقده في واشنطن في الخامس والعشرين من تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٧٣ ، بعد الرحلة التي قام بها الى موسكو للاتفاق على مشروع قرار موحـد يصدر عن مجلس الأمن ويقضي بوقف اطلاق النار ، بقوله :

« فـطوال الأزمـة كـان الـرئيس مقتنعـاً بـأن لـــدينـا قضيتــين رئيسيتين :

أولاً ـ انهاء الحرب بأسرع وقت ممكن .

ثانياً ـ انهاء الحرب بطريقة من شأنها ان تساعدنا على القيام بمساهمة رئيسية لازالة الأوضاع التي ولدت أربعة حروب بين العرب والاسرائيليين في الخمس والعشرين سنة الماضية .

لقد كنا ندرك ان هناك عدة اطراف مهتمة بالموضوع . هناك بالطبع المشتركون في النزاع : مصر وسوريا من جهة العرب تساعدهما دول عربية عديدة ، واسرائيل من الجهة الأخرى . وكان هناك الاتحاد السوفييتي ، وكان هناك الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، وبالطبع كانت هناك الولايات المتحدة .

وكان رأينا ان الولايات المتحدة تستطيع ان تكون فعالة جداً في كلتا المهمتين اللتين اعلنهما الرئيس ـ انهاء الحرب وكذلك القيام بمساهمة لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط ـ اذا تصرفنا بطريقة نستطيع فيها ان نبقى على اتصال دائم مع جميع هذه العناصر في المعادلة »(٨) .

وهكذا صدر قرار جديد من مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول ـ اكتوبر لوقف اطلاق النار وكانت اسرائيل قد نقضت القرار الأول الذي صدر قبل ذلك بثلاثة أيام .

وصرح كيسنجر في المؤتمر الصحفي الآنف الذكر وبعد عودته من موسكو ، بأنه «كان هناك اقتراح بأن ترسل قوات اميركية ـ سوفييتية مشتركة الى الشرق الأوسط لمراقبة تنفيذ وقف اطلاق النار ، وأود ان احدد نيابة عن الرئيس ، موقف الولايات المتحدة ازاء هذه القضية بوضوح تام . ان الولايات المتحدة لا تجمد ولا توافق على ارسال قوة اميركية ـ سوفييتية الى الشرق الأوسط ، ولا

يمكن التصور بأن قوات الدول العظمى يجب ادخالها بالاعـداد التي ستكون ضرورية للتغلب على كلا المتحاربين» . . . إلا أن الولايـات المتحـدة تعارض حتى اكـثر من ذلـك ارسـال قـوات عسكـريـة الى المنطقة من جانب واحد ، من قبل اية دولة عظمى ، وبنـوع خاص من قبل دولة نووية ، ايا كان المظهر الذي تتخذه تلك القوات » .

وبعد ان سلكت الولايات المتحدة سياسة حافة الهاوية بـاعلان حالة التأهب القصوى في كـافة قـواعدهـا العسكريـة ، اخذ وزيـر خارجيتها مبادرة تطبيق ديبلوماسيته المرنة القـاضية بتحـطيم الوفـاق العـربي والتقريب مـا بين مصر واسـرائيل ، وتمكن من انتـزاع اول نصر ديبلومـاسي له في الـوصول الى اتفـاق ما بينهـما في ١١ تشـرين الثاني ـ نوفمبر ، يقضي بإيقـاف القتال مـا بين الـدولتين وان يلتقي طرفا النزاع لمناقشة مبدأ فصل القوات تحت اشراف الأمم المتحدة .

واستـطاعت الولايـات المتحـدة ان تخـطو خـطوة اخـرى نحـو هـدفها ، حـين تم في مؤتمر جنيف في ٢١ كـانـون الأول ـ ديسمبـر ١٩٧٣ لقاء ممثلين عن مصر واسرائيل ، وكان هذا مطلباً اسرائيلياً رفضه العرب رفضاً قاطعاً كما كان التعامـل مع العـرب دولة فـدولة وليس كوحدة سياسية متكاملة مطلباً اسرائيلياً آخر حققته دون عناء كبـير . ثم تمكن كيسنجـر من تحقيق انجـاز آخـر حـين استـطاع الوصول الى اتفاق لفصل القوات ما بين مصر واسرائيل ، بعد عدة رحلات قام بهـا متنقلاً مـا بين عـاصمتي الدولتـين ، وكان حصيلة ذلك انسحاب اسـرائيل ممـا عرف « بـالجيب » غربي قنـاة السويس والى مسـافة تبعـد عن القناة ١٥ ميـلا داخل شبـه جزيـرة سينـاء ، وتخفيف الـوجـود العسكـري المصـري ، ومـرابـطة قـوات تـابعـة

للطوارىء الدولية ما بين القوات المسلحة المصرية والاسرائيلية .

أما فيما يتعلق بالجبهة السورية ، وبعد ان شرعت سوريا بحرب الاستنزاف ، تحرك هنري كيسنجر ما بين دمشق وتل ابيب ، وتمكن بعد العديد من الرحلات المكوكية من تحقيق فصل للقوات على الجبهة السورية في ايار ـ مايو ١٩٧٤ ، وتبع ذلك زيارة للرئيس نيكسون الى منطقة الشرق الأوسط في شهر حزيران ـ يونيه من العام نفسه ، توجت باعادة العلاقات العربية ـ الاميركية التي قطعت منذ نكسة حزيران ، فضلاً عن عدد من الاتفاقات الاقتصادية والفنية .

وقد تجلى تأثير الضغط الاميركي على مصر بصورة اوضح في اتفاق فك الارتباط الثاني الذي وقع في اوائل ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٥ وكان من بنوده تركيب شبكة انذار اميركية في متلا وجدي ، اذ دخلت الولايات المتحدة بذلك بصورة شرعية طرفاً مباشراً في النزاع العربي ـ الاسرائيلي .وكان ذلك ايذانا ببداية عهد التسوية على الطريقة الاميركية .

وقد دل تسلسل الأحداث وتعاقبها على ان الولايات المتحدة استطاعت ان تقطف لوحدها الكثير من ثمرات حرب اكتوبر التحريرية ، فحققت عدداً لا يستهان به من المكاسب ، وفي مقدمتها شق وحدة الصف العربي المعادي لاسرائيل والعودة القوية الى منطقة الشرق الأوسط عبر كسب ثقة بعض القادة العرب وفي طليعتهم الرئيس السادات الذين باتوا على يقين بأن مفتاح الأزمة هو في يد الولايات المتحدة وحدها ، وانها الوحيدة القادرة على ممارسة الضغط على اسرائيل لاعادة الأراضي المحتلة .

واستطاعت الولايات المتحدة كذلك اضعاف دور الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط ، ودفعه خارج مسار الأحداث ، ولا سيما في مصر والسودان ، حيث يعتبر الروس ان التقارب الذي يقوم به السادات مع اميركا واسرائيل انما هو يعتبر عن معاداة السوفييت .

يقول الكاتب الاميركي روبرت كونري : « لا توجد منطقة في العالم تهدد السلام العالمي ، مثل منطقة الشرق الأوسط ، فالتوتر القديم قدم التاريخ ما بين دول تلك المنطقة ليزداد حدة بسبب التنافس السوفييتي الاميركي »(٩) .

ويقول الكاتب السوفييتي ايفان دونيف : « يعتبر الشرق الأوسط ، مصدر القلاقل في عالمنا . وهذا ليس بالأمر الجديد . فمنذ ان استوى الكون ، ومنذ ان كتب التاريخ كان المرجل يغلي هناك ، حروب تضطرم وشعوب تتمرد ، وصروح حضارة تشاد ، متوهجة عبر العصور . هذا هو الباب المؤدي الى قارتي آسيا واوروبا ، والى أفريقيا واستراليا النائية . وهنا آبار النفط لكل كوكبنا . وكل حدث في العالم يجد صداه هنا . وفي كل ما يخطط ، يدخل الشرق الأوسط في الحسبان دائماً . هنا اشتبكت جيوش الفراعنة والحثيين ، جيوش الأشوريين والبابليين ، جيوش الفرس والاغريق . وهنا وضع الاسكندر المقدوني اسس دولته الجبارة . وفي تاريخنا المعاصر كان الشرق الأوسط اكثر مناطق العالم توتراً »(١٠) .

واذا كانت هاتان النظريتان الاميركية والسوفييتية الى الشرق الأوسط ، تظهران مدى أهميته لدى كل منهما ، وتنبهاننا الى مدى الخطر

الذي يحدق بنا ، وتدعوانا الى الحذر من ان تسحق بلادنا في زحمة الصراع بين امبراطورية البحر الاميركية وامبراطورية البر السوفييتية .

والواقع انه بينما تخطط الدول الكبرى لما سيجري في هذه المنطقة بعد ربع قرن ، كما خططت منذ ربع قرن لما يجري فيها الآن ، نلهو نحن في التسابق الى السلطة والاستئثار بها وتحويلها الى مزرعة للاقرباء والاصدقاء ، ونحول بالبطش والارهاب دون اهل الرأي والافصاح عن آرائهم وتنظيم صفوفهم ووضع خطط عقلانية لمواجهة المستقبل المظلم ، ومن وراء شعارات الوحدة والتضامن العربي ، تكيد كل دولة عربية لشقيقاتها ، وتعمل على عرقلة تطورها واضعاف قوتها ، مندفعة وراء حلم الزعامة الفارغة على عالم عربي مهدد بالضياع .

لقد آن لنا ان ندرك اننا نخوض صراعاً من اجل البقاء ، وان سبيلنا الى الانتصار في هذا الصراع انما يكمن في الديمقراطية والحرية والوطنية الصادقة ، والتضامن العربي الصحيح ، والدراسة العلمية العميقة لأوضاعنا وامكاناتنا ، واخذ اقدارنا بأيدينا ، وصنع قراراتنا بأنفسنا في ضوء مصلحتنا وواقعنا ، وكسب المعركة سواء بقوة الديبلوماسية الهادفة الواعية، او بالاستعداد الجدي المدروس الذي يشمل جميع القوى العربية ، بالفعل والتنظيم لا بالخطب الغوغائية والتصريحات الاستهلاكية ، لخوض المعركة الخامسة التي تتجمع غيومها في أفقنا وفوق سماء هذه المنطقة الخطيرة والحساسة التي كانت وستظل موضع تنازع الشرق والغرب ، تارة بارادتنا نحن ، وطوراً خارج نطاق هذه الارادة .

المراجع

(١) د. محمد طه بدوي : المجتمع العربي والقضية الفلسطينية ، ص ٤٠٨ .
(٢) فؤاد قازان : الثورة العربية واسرائيل ، ص ٣٢٣ .
(٣) فرجينيا بردوين ومارك سلدن : السر المعروف ومبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا ، ترجمة طربين وعازوري ، ص ١١-١٣ .
(٤) العلاقات الاميركية والضغط الصهيوني ، ص ٢٣ .
(٥) المرجع السابق ، ص ٢٤ .
(٦) د. سعد الدين ابراهيم : كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ، ص ١٣٥
(٧) المرجع السابق ، ص ١٤٧ .
(٨) مجلة « الطليعة » المصرية ، ابريل ١٩٧٥ ، ص ١٣٠ .
(٩) الصراع السوفييتي الاميركي في الشرق الأوسط ، ص ١١ .
(١٠) ايفان دونيف : الصهيونية بلا قناع ، ترجمة فرات الجواهري ، ص ٥ .

جذور الابتزاز السياسي الصهيوني في الولايات المتحدة

على الرغم من ان الحركة الصهيونية قد شهدت مولدها في أوروبا وخطت فيها خطواتها الأولى، فإن مركز الثقل فيها قد انتقل في أعقاب الحرب العالمية الثانية الى الولايات المتحدة الاميركية حيث لعبت دوراً خطيراً وبالغ الأهمية في توجيه السياسة الخارجية الاميركية ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ، كان من بعض ترجمته العملية ما منحته الولايات المتحدة لاسرائيل وأمدتها به من دعم اقتصادي وعسكري وسياسي منذ وجودها حتى اليوم .

وقد شهدت الولايات المتحدة الاميركية أربع هجرات يهودية ، على فترات امتدت منذ القرن السابع عشر حتى القرن العشرين . وتعتبر الاقلية اليهودية الاميركية من أضخم التجمعات اليهودية في العالم « اذ ان عدد اليهود الاميركيين فيها قدر عام ١٩٦٧ بخمسة ملايين وسبعمائة ألف ومائتي يهودي ، أو ما يقرب من ٣ في المائة من اجمالي عدد سكان الولايات المتحدة »[1] .

ويمكن القول بأن الهجرة اليهودية قد ارتبطت تاريخياً بتاريخ اكتشاف القارة الاميركية بالذات « فقد أخذ اليهود منذ ذلك الحين ، يتطلعون اكثر فأكثر الى القارة الاميركية كحقل مثمر ،

وشرعوا يتاجرون في اعداد ضخمة الى اميركا الجنوبية ولا سيما الى البرازيل ، وما عتموا نظراً لاشتراكهم عسكرياً في نزاع قام بين البرازيليين والهولنديين ، ان اضطروا الى الهجرة من جديد ، فأخذوا يتجهون الى المستعمرة الهولندية التي غدت تدعى اليوم نيويورك »[٢] .

وقد بدأت هجرة اليهود « السفرديم » ، اي اليهود الذي هم من اصل اسباني او برتغالي ، الى القارة الاميركية منذ اكتشافها حتى عام ١٨١٥ ، ومنذ هذا العام حتى عام ١٨٨٤ بدأت الولايات المتحدة الاميركية تشهد موجة ثانية من هجرة اليهود الألمان ، ومع عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٣٠ شهدت الهجرة اليهودية الثالثة وهم « الاشكناز » القادمين من أوروبا الشرقية وبخاصة من بولونيا وروسيا القيصرية ، ويعتبر هذا العنصر الاشكنازي هو الأغلب ويشكل ٨٥ في المائة من يهود الولايات المتحدة الاميركية . اما الهجرة اليهودية الرابعة فقد ابتدأت من الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين حتى العهد الحاضر ، وكان معظمها من اليهود الألمان الذين هاجروا ابان الحكم الهتلري . وجدير بالذكر ان ولاية نيويورك تعتبر اكبر مركز للأقلية اليهودية الاميركية اذ تضم ٤٠ في المائة من مجموع اليهود الاميركيين يمثلون ١٤ في المائة من سكان هذه المدينة الضخمة .

والمهم بالنسبة الينا مدى تأثير هذه الأقلية اليهودية التي تسيطر على غالبيتها الحركة الصهيونية العالمية ، في الحياة السياسية والاقتصادية الاميركية ، والدور الذي تلعبه في توجيه السياسة الخارجية وبخاصة فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط .

ويمكن ان نعتبر مؤتمر بلتيمور في سنة ١٩٤٣ بداية الانطلاقة العلنية المنظمة لغزو الرأي العام الاميركي من قبل الصهيونية العالمية ، وان كانت للصهيونية من قبل ذلك مساع دائبة في هذا المضمار .

فخلال الحُرب العالمية الثانية اعتبرت الصهيونية العالمية ان عطف الشعب الاميركي على قضيتها يجب ان يأتي في طليعة اهتماماتها ، نظراً للدور الكبير الذي ينتظر ان تمثله الولايات المتحدة الاميركية في السياسة الدولية . ولتحقيق هذا الغرض دعي المؤتمر للانعقاد خلال شهر أيار ـ مايو ١٩٤٣ في فندق بلتيمور بمدينة نيويورك تحت اشراف مجلس الطوارىء التابع للمنظمة الصهيونية في أميركا . واتخذ هذا المؤتمر مقررات اهمها العمل على فتح ابواب فلسطين امام اللاجئين اليهود ، وان تعطى الوكالة اليهودية سلطة الاشراف على الهجرة لفلسطين والسلطة اللازمة لبناء البلاد بما في ذلك تنمية اراضيها غير المأهولة وغير المزروعة ، وان تثبت فلسطين ككومنولث يهودية ضمن اطار العالم الديمقراطي الجديد ، كما قرر تشكيل قوة ضاربة تنضم الى جيوش الحلفاء وتحارب تحت الراية اليهودية .

وقد وضع المؤتمر المخططات السرية اللازمة لتكوين فئة قوية مرتفعة الصوت ، تستطيع استخدام الاجهزة السياسية الاميركية ، لادخال مبادىء بلتيمور الى سياسة اميركا الخارجية ، وتحويل هذه السياسة الى خدمة الأهداف الصهيونية .

وقد استعمل زعماء الصهيونية لتحقيق هذا الغرض جميع الأساليب والوسائل الممكنة ، وركزوا بصورة خاصة على الاضطهاد

التاريخي الذي تعرض له اليهود ، والمذابح التي حلت بهم ، وربطوا ذلك بالدولة اليهودية التي يعملون على انشائها كحل وحيد لمشكلتهم وتعويض منصف تقدمه الانسانية لأولئك المضطهدين والمشردين عن الظلم الذي لحقهم في مختلف البلدان وعلى تعاقب العصور .

وكانت انباء الاضطهاد النازي لليهود ، والمذابح الجماعية ، وافران الموت ، تذاع وتضخم ويبالغ فيها وتختلق في أحيان كثيرة ، لاثارة الشفقة على اليهود الذين غدوا في نظر الجميع الضحية التي يجب العطف عليها وتضميد جراحها والأخذ بيدها الى ملجأ تحتمي به وتستقر فيه وتطمئن فيه الى غدها ، وهذا الملجأ هو فلسطين .

وساد الجميع شعور بالذنب تجاه ما عومل به اليهود من اذلال وامتهان ، ولا سيما الاميركيين المتحدرين من اصل الماني ، او الهاربين من المانيا او من الدول التي سيطرت عليها ، ومن هؤلاء روبرت واغنر عضو مجلس الشيوخ الألماني الأصل والبروتستانتي المذهب ، الذي تألفت برئاسته « لجنة فلسطين الاميركية » واخذ يخطب في كل اجتماع ينظمه اليهود او وليمة يدعون اليها ، وعين جميع مساعديه من اليهود ، وقام بدعاية دائبة لفكرة الدولة اليهودية بين زملائه اعضاء مجلس الشيوخ واصدقائه من كبار السياسيين ، كعلاج « للنكبة المفجعة التي حلت باللاجئين الهاربين من الاضطهاد ولم يجدوا موطناً لهم » .

وقبل انتهاء الحرب ازداد اعضاء « لجنة فلسطين الاميركية » حتى بلغ ٦٥٠٠ عضواً كلهم من الشخصيات السياسية البارزة ، وفيهم اعضاء من مجلسي الشيوخ والنواب ووزراء وحكام ولايات

وقضاة ورؤساء بلديـات ، وقد استـطاعت هذه اللجنـة حمل مجلسي الكونغرس في ٢٧ كـانون الثاني ـ يناير ١٩٤٤ على اتخـاذ قرار جـاء فيه : « . . . بما ان الاضطهاد الغـاشم للشعب اليهودي في أوروبـا قد اظهر بوضوح الحاجة الى وطن يهودي يلجأ اليه العدد الكبير ممن اصبحوا مشردين من جـراء هذا الاضـطهاد : لـذلك فقـد تقرر ان تستعمل الولايات المتحدة نفوذها وتتخذ الاجراءات المنـاسبة لفتـح ابواب فلسطين ليدخلها اليهود بصورة حـرة ، وتعطى لهم الفـرصة التـامة لـلاستيطان فيستـطيع الشعب اليهـودي في نهاية الأمـر اعادة انشاء فلسطين كدولة يهودية ديمقراطية حرة » .

ويعلق ريتشارد ستيفنس على ذلك بقوله : « كان القرار مطابقاً تقـريباً لبـرنامـج بلتيمور الـذي سبق ان دعا الى انشـاء كـومنـولث يهودية ، والتغيير المهم في صيغة قـرار الكونغـرس كان ابـدال كلمة « انشاء » بعبارة « اعادة انشاء » والغاية الصريحة من ذلك هي خلق الاعتقاد بأن الكومنولث اليهودية كانت موجودة يوما وان اعادتها الى حيز الوجود ما هو الا أمر مناسب »[٣] .

واتخذ المخطط الصهيوني سبيلاً آخر لتحقيق اهداف الصهيونية عن طريق الجماعـات الدينيـة البروتستنتيـة ، فاقتنعت بعض هـذه الجماعات بأن اقامة دولة يهودية حديثة لنا هو تحقيق لنبوءة التوراة ، فاتخذت خطوات بادارة نيومن لتعليم الرأي العـام الاميركي واثـارته باسم اقامة فلسطين كدولة يـهودية ، وتـألف لهذا الغـرض المجلس المسيحي لفلسـطين ، وقبل نهايـة نيسان ـ ابـريل ١٩٤٥ بلغ عـدد أعضاء هذه الجمـاعة نحـو ٢٤٠٠ ، وتمتعت هذه المنـظمـة بتـأييـد

الكثيرين من زعماء البروتستانت الـذين نظر كثيـرون منهم الى اعادة اسرائيل في ضوء نبوءة التوراة .

وبفضل موازنة ضخمة مع زعامة قوية عاملة تم تنفيذ « برنامج للعلاقات الصهيونية العامة والقيام بنشاط سياسي على نطاق لم يحلم به من قبل » ، وامتد هذا النشاط الى كل ولاية من ولايات الاتحـاد الاميركي ، وتم بسرعة انشاء المكتب الرئيسي في نيويـورك ، كما ان اربـع عشـرة دائـرة خـاصــة انشئت فـوراً لــلاتصـال بــالمحيط ، والمعلومات ، والنشر ، والخطبـاء ، والأبحاث ، وحشـد المثقفين ، والرأي العام المسيحي ، والقوى الدينية ليهود اميـركا ، والحـوادث الخاصة ، والعلاقات العمالية ، والتخطيط السياسي بعـد الحرب ، واللجنـة الاميركيـة لفلسطين ، والمـوارد الاقتصـاديـة ، والاتصـال بالجماعات الحليفة النـاشئة بعـد الحرب . وفي الـوقت نفسه انشيء مكتب دائم في فلسطين ، وفي غضون فترة قصيرة من الزمن اخذت الأوساط الرسمية تشعر بوجود قوة جديـدة وديناميكيـة على المسـرح السياسي(٤) .

لقد استطاعت الأقليـة اليهوديـة التغلغل في البنيـة الاقتصادية الاميركية ، وغدا الكثير من اليهود من كبار رجـال الأعمال والتجـار وأصحـاب المصـارف . وتـدل الاحصـاءات التي اجـريت في هـذا الصـدد على المـدى الذي بلغـوه في سيطرتهم الاقتصـادية ، واهميـة الدور الذي يلعبونه في الحركة النقابية وصناعة الاعلام .

والى جانب التغلغل الاقتصـادي ، تمكن اليهود من النفـاذ الى اعمـاق الأحـزاب السيـاسيـة ، وبـوجـه أخص داخــل الحـزبــين الرئيسيين : الجمهوري والديمقراطي ، وغدا للأقلية اليهـودية ذات

الاتجاه الصهيوني ثقلها الملحوظ في كل من انتخابات رئاسة الجمهورية وانتخاب اعضاء مجلسي الشيوخ والنواب .

وقد أثر تمركز الأقلية اليهودية في الولايات المهمة ، وما تلعبه من دور سياسي واقتصادي ، على الخطط الانتخابية في الولايات المتحدة التي تحتاج تبعا لنظامها الانتخابي الى مجموع الأصوات الشعبية ورضا تكتلات الأقليات . وابتداء من عام ١٩٤٨ غدا للأصوات اليهودية ثقلها الانتخابي وغدت موضع التنافس بين السياسيين والمرشحين الحزبيين .

يقول الأستاذ مصطفى عبد العزيز : « ان توزيع هذه الأقلية في الولايات المتحدة يتميز بعدم التشتت بل يتركز في ولايات معينة ومدن رئيسية لها وزن خاص في الانتخابات الاميركية كنيويورك وشيكاغو وسان فرنسيسكو ولوس انجلوس وبوسطن ، ويلاحظ ان اليهود ركزوا تجمعهم الأكبر في مدينة نيويورك التي تعد من اهم مراكز النشاط الاقتصادي والثقافي والفكري والسياسي في الولايات المتحدة ، واصبح لهم بحكم تركزهم الكثيف فيها نفوذ بارز في اتجاهاتها ، فما يقرب من ثلث الأصوات الانتخابية فيها تخص اليهود . ولذا اصبحت الأصوات الانتخابية اليهودية في نيويورك وغيرها موضع اهتمام الحزبين وتنافسهما ، وذلك بعد ان نجح الزعماء الصهيونيون في بذل كل جهدهم ليبثوا أن أصوات اليهود تشكل عنصراً مهما في الانتخابات(٥) .

والواقع ان عدد أصوات الناخبين اليهود المحدد لا يكفي وحده لفوز احد المرشحين للرئاسة » الا انه يصبح مهما جدا عند توازن عدد ناخبي مرشحي الرئاسة فتأتي الأصوات لترجح كفة احدهما.

من هنا فان شرط ممارسة تأثير يهودي بواسطة الناخبين اليهـود ، هو وجوب تقارب بين داعمي مرشحين للرئاسة ، كما حصـل مثلا بـين فورد وكارتر اللذين حصلا عـلى أصوات متقـاربة زادت فيهـا حصة كارتر بعد ان دعم يهوديا . أما حينـما يكون احـد المرشحـين متمتعا بتأييد قوي ولا ينافسه بقوة مـرشح آخـر ، فان الأصـوات اليهوديـة تفقد قيمتها وتصبح ثانوية كعددها ، وهذا ما حصل عندمـا انتخب دوايت ايزنهاور الذي اعتمد فوزه على شعبيته وليس عـلى الأصوات اليهودية ، وبسبب ذلك اجبر الكيان الصهيوني عـلى الانسحاب من سينـاء سنة ١٩٥٦ دون ان يؤدي ذلـك الى اي تأثـير يمارسـه اللوبي الصهيوني في الكونغرس »[٦] .

ان الحركة الصهيونية التي استـطاعت ان تدعم مـواقعها عبـر استغلال اصوات الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة ، قد انطلقت الى آخر الشوط نحو تحقيق بغيتها في الابتزاز السياسي ، وبالتالي جر مياه السياسـة الاميركيـة نحو طـاحون اسـرائيل في انحيـاز لها ضـد العرب ، بالمساومة على اصوات الأقليـة اليهوديـة مع المـرشحين الى عضوية مجلسي الشيوخ والنواب وسواهما من المناصب التي تتدرج من قاعدة السلطة حتى اعلى قمة فيها .

ولعل اوضح صـورة تمثل اهميـة الأصوات اليهـودية ـ وبـالتالي ضمـان رغبات الصهـاينة ـ في الانتخـابات الاميـركية ، مـا أدلى به الرئيس الاميركي هنري ترومان للمندوبـين العرب الـذين قابلوه في محاولة منهم لحمل الولايات المتحدة الاميركية على الوقوف الى جانب الحق والعـدل وعـدم التحيـز ، فكـان جـوابـه لهم : « آسف أيهـا السـادة ، عليّ ان استجيب الى مئـات الآلاف من الذين يتـطلعـون

بشوق الى نجاح الصهيونية ، فلا يوجد مئات الآلاف من العرب في مناطقي الانتخابية ! » .

وكان من البديهي ان تؤدي أساليب الابتزاز هذه ، وحاجة المرشحين الى الأصوات الانتخابية ، الى بروز الثقل الصهيوني في مجمل السياسة الاميركية ، ودفع العديد من الشيوخ والنواب الى تأييد الحركة الصهيونية ، والعطف على اسرائيل ، واتخاذ المواقف العدائية من العرب ، دون اي التفات الى مفاهيم العدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

والى جانب الضغوط الصهيونية الناجمة عن الحاجة الى الأصوات اليهودية، تمكنت هذه الحركة العنصرية من ان تلعب دوراً ابتزازياً ثانياً يتمثل في الدعم المالي وتمويل المعارك الانتخابية نتيجة لامكاناتها الاقتصادية الهائلة .

وقد اعترف جيمس فورستال وزير الحربية في عهد الرئيس ترومان ، في مذكراته ، بهذا الدعم المالي الصهيوني للمعركة الانتخابية ، فقال :

« ان السناتور ماكغرات ردد لي ان مصادر التمويل اليهودي تشكل جزءاً اساسياً من تمويل الحزب الديمقراطي ، وان معظم هذا التمويل قد تم على أساس ما يتوقعه مقدموه من اليهود من موقف الحزب معهم في قضية فلسطين » ثم يستطرد فورستال قائلاً : « ان مساعدي الرئيس ترومان دافيد نايلز وسام روزنمان ، ابلغاني ان المحافظ ديوي على وشك ان يدلي ببيان في صالح الصهيونية في فلسطين ، وأصر على انه ما لم يسر ترومان في هذا الاتجاه ، فان ولاية نيويورك سوف تفقد ويفوز بها الديمقراطيون »(٧) .

ولأهمية الدور الذي تلعبه الأقلية اليهودية ، والمتمثل بالاستقطاب الصهيوني ، كان ذلك التنسيق الدقيق والتخطيط البارع والضغط المتواصل الذي ارتفع الى مستوى قبول دولة الولايات المتحدة ازدواجية الهوية بالنسبة لليهودي الاميركي ، فهو اميركي رسمياً واسرائيلي في الوقت نفسه . ولكن الاميركيين الصهيونيين وان نادوا بازدواجية الانتماء ، فان ولاءهم الحقيقي لاسرائيل، واسرائيل وحدها .

وكان للسيطرة الصهيونية الواسعة على صناعة الاعلام الدور البارز في مخاطبة الاميركيين ، وبخاصة الفئات القيادية صانعة القرارات السياسية الحاسمة ، غير ناسية كسب الرأي الشعبي العام عبر مختلف الأجهزة الاعلامية الثقافية والصحفية والفنية .

ويكفي ان نذكر انه في بدء الانطلاقة الصهيونية في الولايات المتحدة ١٩٤٣ ، اشترى مجلس الطوارىء بالتعاون مع المنظمة الصهيونية الاميركية وقتا اذاعياً من ١٨٢ محطة اذاعية في الولايات المتحدة ومن ٥٠ محطة اذاعة في كندا ، وسمع الاميركيون في ٤٦ ولاية اصوات كبار النجوم في ادوار دراماتيكية من برنامج « فلسطين تتكلم » . وزودت الصحافة الاميركية بمئات البيانات والمقالات الصهيونية الموجهة ، كما زيد انتشارها بالاتصالات الشخصية مع اصحاب الصحف ومحرريها ومراسليها ، وتم في العام ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ توزيع اكثر من مليون نشرة وكراس على المكتبات العامة ورعاة الكنائس والمراكز الاجتماعية والمربين والقسس والكتاب ، ومدوا بأموالهم عدداً من المؤلفات ، وقاموا بنشرها متعاونين مع دور النشر التجارية ، ويقال ان عدد هذه الكتب بلغ في سنة ١٩٤٤ ـ

١٩٤٥ بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ كتاب[٨] .

ان الصهيونيين لم يدعوا سبيلاً من سبل الاتصال والدعاية الا وسلكوه واتقنوا العمل به ، بالتوجيه المخطط والتنظيم الدقيق ، وقد صدرت تعليمات القيادة الى لجان الطوارىء المحلية لكي تقيم أوثق العلاقات مع اعضاء الكونغرس من مناطقها ، اما بواسطة الوفود او من طريق الحفلات الاجتماعية المحلية الصغيرة التي يدعى اليها اولئك النواب . وكانت الغاية من وراء هذه الاتصالات خلق جماعة من المشترعين القوميين ، كما هي الحال في مجلس العموم البريطاني ، يكونون مطلعين على تفاصيل الموقف في فلسطين ، فيستطيعون البحث عن فهم . وجاءت التوجيهات الى الجماعات المحلية للاتصال بالزعماء السياسيين من الرسميين وغير الرسميين ، ومن اعضاء الحزبين في الوقت نفسه ، دون اهمال الأوساط الشعبية ، فقد رأى مجلس الطوارىء ان مجلس الكونغرس الاميركي لن يضطر الى القيام بالعمل المطلوب الا اذا كان هناك « رأي عام كبير جداً مؤيد في كافة انحاء البلاد ، فزعماء الأمة السياسيون انما ينقادون بآراء ناخبيهم المحليين » وكان مصداق هذه الطريقة الفعالة عريضة رفعت بعد ذلك الى رئيس الولايات المتحدة من قبل اربعين حاكماً من حكام الولايات مؤيدين بها اقامة دولة يهودية »[٩] .

ويؤكد يوري ايفانوف ان في العالم ١٠٣٦ مؤسسة خاصة للنشر تعمل لمصلحة الصهاينة ، غير ان زعماء الصهاينة يصرفون جل اهتماماتهم في اقحام دعايتهم او « العنصر المتعاطف معهم » في الصحف المركزية لكل الدول وفي الاذاعات الدولية ، كما انهم

ينفذون الى صميم الانتاج السينمائي والتلفزيوني ، وهم لا يفرطون بأية شاردة لاستخدامها بواسطة هذه الوسائل الجبارة للتأثير على الرأي العام العالمي لأنهم يدركون جيداً ان هذه « الفئات » التافهة قد تكون ذات شأن اذا ما أحسن استخدامها(١٠) .

وهكذا نجحت الحركة الصهيونية في تشويه الحقائق وتزييف الواقع، بالنسبة لطبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مما دفع المعلق السياسي اندرو كارفلي الذي لم تستطع الدعاية الصهيونية ان تثنيه عن قول الحقيقة ، الى ان يكتب محللا أساليبها في تشويه الوقائع وعرضها على الرأي العام بالشكل الذي يتلاءم مع اهدافها ، بقوله :

« ان الصهيونيين لا يكتفون بتقويض جهود الديبلوماسيين في الشرق الأوسط عن طريق الضغط الذي يمارسونه على واشنطن ، فهم يبذلون ايضاً جهوداً ضخمة للتأثير على وسائل الاتصال والاعلام الاميركية . فالصهيونيون يمارسون عن طريق الاعلانات والمقالات وغيرهما ، نفوذاً كبيراً في وسائل الاتصال ، يضمن لهم ان تعرض الأنباء بصورة مؤيدة لاسرائيل ومعارضة للعرب . ومن ثم نجد ملايين من الاميركيين لا يعرفون الوقائع الصحيحة عن الشرق الأوسط . ولعلنا لا نخطىء اذا قلنا ان اغلبية الرأي العام الاميركي يعتقد ان اسرائيل دولة صغيرة مقدامة ديمقراطية ، وانها نموذج للتنمية الاقتصادية ، تسبح في بحر من الدول العربية المتخلفة التي لا تفتأ تهدد كيانها . وليست هذه النظرة موضع شك او تساؤل ، فقليل من الاميركيين من يجرؤ على التساؤل عن شيء يتعلق باسرائيل او بالنشاط الصهيوني والضغوط الصهيونية . . وانه

لمن المؤسف حقاً ان مجتمعاً يتباهى بأنه قائم على البحث الحر المفتوح ، نادراً ما يناقش مثل هذه الأمور خوفاً من ان يصفه الصهيونيون بأنه معاد للسامية »[١١] .

وما أكثر ما استعملت الصهيونية العالمية في الولايات المتحدة وفي مختلف انحاء العالم ، تهمة العداء للسامية والتمييز العنصري واعتناق النظرية العرقية ، للتعتيم على الحقائق الجارية في منطقة الشرق الأوسط ، وما اكثر ما شهرت هذا السلاح ، وما تزال تشهره ، ضد مناوئيها . . وقد نشر البروفسور ويلارد الكستوني مقالاً في هذا الموضوع قال فيه :

« ان الذين يعارضون اعمال اسرائيل يترددون في الجهر بآرائهم ، خشية ان توجه اليهم تهمة العداء للسامية ، وان الناقد المسيحي للصهيونية مشلول مثل وسائل الاعلام وللسبب ذاته ، وهو لا يستطيع التنديد بالغزو الاسرائيلي المسلح ، لأن عليه ان يسير بحذر في ميدان الخدر الديني ، ونتيجة لذلك فان حرية الكلام مكبوتة في الولايات المتحدة حول الصهيونية اكثر منها حول اي موضوع آخر »[١٢] .

وقد جعل التنسيق الكامل بين اسرائيل والمنظمة الصهيونية الاميركية ، من هذه الحركة، الناطق الرسمي باسم هذه الدولة ، في قلب الولايات المتحدة الاميركية ، فهي تعمل على رعاية مصالحها ، وتعبىء الرأي العام لتحقيق اهدافها ، وما تفتأ تضغط على القيادات السياسية لتقدم لها كافة المعونات الاقتصادية والعسكرية ، بغية الحفاظ الدائم على ان يكون ميزان القوى في الشرق الأوسط الى جانبها ، تحت شعار صون السلام والاستقرار

وضمان استمرار المصالح الاميركية .

وجدير بالذكر « ان المنظمة الصهيونية الاميركية مسجلة بالولايات المتحدة كمنظمة تابعة لدولة اجنبية طبقاً لقانون ١٩٣٨ والمعدل عام ١٩٧٥ الذي ينص على ضرورة تقديم بيان بشأن المنظمات التي تخضع لها ومجالات توزيع اموالها واسماء الأشخاص الذين يتعاملون معها الى وزارة العدل لحماية الدولة وسلامتها وذلك استناداً الى اعلان اسرائيل رسمياً عام ١٩٥٢ بأن المنظمة الصهيونية العالمية تعتبر ممثلة لها ، ويسمح لها بالعمل داخل اسرائيل وخارجها ، ولهذا فقد أدرجت الوكالة اليهودية الموجودة في الولايات المتحدة (وهي احدى المنظمات الصهيونية الرئيسية) على انها عميلة لجهة اجنبية »[١٣] .

ولقد كتب الكاتب الاميركي جان تني محللاً الحركة الصهيونية كاشفاً اياها على حقيقتها بقوله : « ومن الحقائق المسلم بها ان الصهيونية حركة سياسية بحتة واقتصادية كذلك ، ولن تمنع هذه الحقيقة العصبة المعادية للتشهير من ان تدعي انها حركة دينية او جنسية . والصهيونية كالشيوعية سواء بسواء ، فهما حركتان تشكلان خطراً دولياً ، وبينما لا يكون من اهداف الصهيونية القضاء على الحكومات القائمة بالعنف أو بقوة السلاح، إلا أنها لا تعرف الاخلاص ولا الوفاء للولايات المتحدة ، وذلك لأن اخلاصها كله وقف على اسرائيل ، وهي تؤمن بأن كل يهود العالم ليسوا الا رعايا لهذه الدولة اليهودية »[١٤] .

وغير خاف على احد ان المنظمة اليهودية في الولايات المتحدة تعمل على أساس انها تمثل الشعب اليهودي ، ويذكر جان تني ان

هذه المؤسسة قد تم تأسيسها عام ١٨٩٧ ، ومبادئها نفس مبادىء الصهيونية العالمية « ولها مكتب في فلسطين ، ونشاطها موجه للتعليم والدعاية بالراديو وأشرطة السينما ، وتقدم منحاً دراسية في الجامعة العبرية ، ومديرها الدكتور عمانويل نيومن الذي سجل لدى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ بصفته ممثلاً للشعب اليهودي ، ولهذه المنظمة عدة مطبوعات دورية هي : «فلسطين الجديدة » و « جماعة اللديش » و « كتاب فلسطين السنوي » ويبلغ عدد اعضائها ربع مليون يهودي » .

ومن تحصيل الحاصل القول بأن الصهيونية قد تركت اثرا عميقاً على الأقلية اليهودية ، وجعلتها تنساق في تيارها وتعمل على تحقيق اهدافها الرامية الى دعم اسرائيل وتحقيق مخططاتها العدوانية . . ومع ذلك فقد ظلت هناك قوى يهودية معادية للحركة الصهيونية ، وأبرزها « المجلس الاميركي لليهودية » الذي يحاول ان يفصل ما بين الانتماءين الديني والقومي ، على أساس ان اليهودية دين وعلى اليهود ان يذوبوا في المجتمعات التي يعيشون فيها ، وانه ليست هناك اية علاقة قانونية ما بين يهود اميركا ودولة اسرائيل .

وتسير هذه الحركة التي تعتبر نفسها « منظمة قومية اميركية » في خط معاكس للتيار الصهيوني ، عاملة على دمج اليهود وصهرهم في المجتمع الاميركي ، ولا تنفك تكشف في الوقت نفسه ، دور الحركة الصهيونية ومدى ارتباطها بالدولة الاسرائيلية . وقد نوهت احدى المجلات التي تصدرها بما تقوم به الحركة الصهيونية من خرق دائم للقوانين الاميركية ، داعمة ذلك بالأمثلة التي نقلها الأستاذ مصطفى عبد العزيز في كتابه « الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية » وهي :

١ ـ قام عدد من الصهيونيين علانية بنقل كمية من الأسلحة والذخيرة الى فلسطين قبل العام ١٩٤٨ منتهكين بذلك القانون الأميركي .

٢ ـ اعتاد وزير الخارجية الاسرائيلية ووفدها في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على التحدث نيابة عما يسمونه « الشعب اليهودي » .

٣ ـ قامت اسرائيل بإرسال مذكرات رسمية الى الحكومة الاميركية وعشرين حكومة اخرى نيابة عما أسمته بالمواطنين اليهود في بلدانها بما فيهم الولايات المتحدة .

٤ ـ تلتزم الوكالات الصهيونية في الولايات المتحدة رسمياً باتفاق مع اسرائيل ، لتقوم نيابة عنها في الولايات المتحدة بالأعمال « التي لا يمكن لاسرائيل القيام بها » .

٥ ـ يتولى السفراء ووزراء اسرائيل ، طبقاً لاتفاق رسمي مع المنظمة الصهيونية العالمية ، تنسيق عملهم مع الوكالات الصهيونية في الدول الأجنبية ، ويقومون بمهامهم كمبعوثين فوق العادة ليهود هذه الدول ومن بينهم يهود الولايات المتحدة .

٦ ـ تقوم المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة بالضغط بانتظام على البيت الأبيض والكونغرس والمجالس التشريعية بغية الحصول على العديد من المساعدات السياسية والعسكرية والمالية لدولة اسرائيل ، بغض النظر عما اذا كان ذلك يتمشى مع مصالح الولايات المتحدة ام ضدها .

٧ ـ درج الزعماء الاسرائيليين في تصريحاتهم العلنية على القول بأن

يهود الولايات المتحدة مسؤولون عن ارسال ابنـائهم ليعيشوا في اسرائيل بصفـة دائمة وعليهم ان يهـاجروا هم انفسهم اليهـا ، لأنه ليس لهم مستقبل في الولايات المتحدة .

٨ ـ تنظر كل منظمة صهيونية في الولايات المتحدة لمبدأ الهجرة كأحد المتطلبات الرئيسية ، وتعمل على تهيئة الجو لها ببث روح الهجرة بين اليهود الاميركيين .

٩ ـ تستعـين المنظمـات الصهيونيـة في بث روح الهجـرة بمجمـوعـة متنوعة من البرامج الثقافية والتعليمية الاسرائيلية ، كالرقصات والأغـاني الاسرائيليـة واللغة العبـرية ، وغيـرها من الـوسـائـل التعليميـة التي تعمل عـلى فصل الشبـاب اليهـودي عن بيئتهم الاميركية .

الا ان الصهيـونية العـالمية لا تقبـل بحال من الأحـوال منـطق « المجلس الاميركي لليهودية » وتعتبر أنه من الطبيعي بالنسبة لليهود التعاون والتعاضد مع وطنهم الأم اسـرائيل ، وانهم يشكلون شعبـاً توزعته دول العـالم ولا يمكن فصم العرى مـا بين افـراده ، فهم الى جـانب انتمائهم الـديني يجمعهم الرابط القـومي ، وبالتـالي فهم ، رغم توزيعهم في كافة اقطار العالم ، امة واحدة ، وعلى اليهودي ان يكون مزدوج الولاء للدولة التي تعيش فيها ولدولـة اسرائيـل في آن معاً .

ولا بـد من الاشـارة هنـا الى الـدعم المـادي الـذي تمـد بـه الصهيونية العالمية دولة اسرائيل ، والتي لولاه ولولا الدعم الاميركي المتواصل ، لانهارت اقتصاديا وعسكـريا بـين ليلة وضحاهـا . ومن أبرز هذا الدعم ما تقوم به اسرة روتشيلد التي تسيطر سيطرة واسعة

على الاقتصاد الأوروبي ، وهي ذات نفوذ واسع في البنية الاقتصادية الاميركية ، وما تنفك تقدم لاسرائيل كافة ضروب الدعم المادي والمعنوي وتقوم بمساع كبرى لتقديم المنح الدولية اليها ، ومن امثلة ذلك ما مارسته من ضغوط على دول اوروبا الغربية لضم اسرائيل الى السوق الأوروبية المشتركة وقد أشار خيري حماد الى ذلك في ابان الحملة الروتشيلدية على هذه الدول بقوله : « ان البارون ادمون دي روتشيلد ما زال يهدد دول السوق الأوروبية المشتركة ، اذا لم تنفذ رغبات اسرائيل وتربطها بالسوق المشتركة بطريقة او بأخرى . ونشرت صحيفة الاوبزرفر في عددها الصادر في السادس من نوفمبر من عام ١٩٦٢ ، تصريحاً للبارون قال فيه: «يجب أن تزداد علاقات اوروبا باسرائيل قوة لأنه كلما قوي الاقتصاد الاسرائيلي ، كلما ارتفع مستوى المعيشة في اسرائيل ، وازدادت اهمية التعاون الاسرائيلي ـ الأوروبي في جميع الميادين . وعلى اوروبا ان تضمن هذا التطور ، وان تدرك انه لا يتحقق الا بضمانها . ويمكن بهذه الطريقة ان تطور اسرائيل بنيان اقتصادها الناقص ، اذا منحناها الوسائل اللازمة لتحقيق رسالتها ، وانا على ثقة من انها ستنجز اهدافها »[١٥] .

لقد قدمت الصهيونية العالمية لدولة اسرائيل الكثير من أسباب الدعم المادي الذي مكنها من الوقوف على قدميها ، وتدارك اقتصادياتها المنهارة ، وامنت لها مليارات الدولارات من التبرعات والمساعدات ، وهي تسلك سبل الابتزاز لدفع اليهود الاميركيين للتبرع لاسرائيل والا حاصرتهم اقتصادياً ، وحاربتهم سياسياً وعملت على تقويض مكانتهم الاجتماعية .

وتشير الاحصاءات الى ان حجم المساعدات التي قدمتها الحركة الصهيونية لدولة اسرائيل ما بين سنتي ١٩٣٩ و ١٩٦٤ بلغت مليارين وسبعمائة مليون دولار، وبلغت هذه المساعدات ذروتها في مرحلة تهجير يهود أوروبا الوسطى وقيام اسرائيل ، اذ زاد المعدل السنوي لهذه المساعدات ما بين ١٩٤٦ و ١٩٤٨ على ٢٠٠ مليون دولار .

والحركة الصهيونية المتمركزة في أوساط الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة ، تحتل مركز الثقل في اطار الصهيونية العالمية المنتشرة في كافة أصقاع المعمورة ، وقد استطاعت بفضل مكانتها السياسية والاقتصادية ان تلعب دوراً نشطاً في التأثير على السياسة الخارجية الاميركية لطمس الحقائق وخلق جو من العداء في أوساط الرأي العام ضد حركة التحرر العربية ، والعمل المتواصل لدعم اسرائيل ، واظهارها بمظهر المدافع عن المصالح الاميركية في الشرق الأوسط ، والتأكيد بأنه ليس هناك من أي تناقض في المصالح الحيوية لكلتا الدولتين : اسرائيل والولايات المتحدة ، الى درجة اخذ معها بعض المحللين السياسيين يعتبرون ان اسرائيل احدى الولايات الاميركية ، وان على اميركا ان تلتزم بوجود اسرائيل واستمرار بقائها وتفوقها ، بالرغم مما يشكل هذا الالتزام من خرق لكل القيم الانسانية والاعراف الدولية ولحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره على تراب وطنه .

وذلك هو سر الابتزاز السياسي الاسرائيلي المستمر للولايات المتحدة وتلك هي ابعاد الضغط الصهيوني فيها .

١٩٨٠/٣/١٤

المراجع

(١) مصطفى عبد العزيز : الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية ، ص ١١ .
(٢) هنري فورد : اليهودي العالمي ، ص ١٩ .
(٣) رتشارد ستيفنس : الصهيونية الاميركية وسياسة اميركا الخارجية ، ترجمة جورج نجيب واكيم ، ص ٧٥ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٦٢ و ٦٧ .
(٥) الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية ، ص ١٢٥ .
(٦) صلاح المختار : تحليل نمط التفكير الستراتيجي الاميركي ، ص ٣٤ .
(٧) الأقلية اليهودية ، ص ١٤٢ .
(٨) الصهيونية الاميركية وسياسة اميركا الخارجية ، ص ٥٠ ـ ٥٣ .
(٩) المرجع السابق ، ص ٦٩ .
(١٠) يوري ايفانوف : احذروا الصهيونية ، ترجمة أحمد داود، ص ٢٤٥ .
(١١) اندرو كارفلي : العلاقات العربية والضغط الصهيوني ، ص ١٣ .
(١٢) الأقلية اليهودية ، ص ١٤٢ .
(١٣) المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
(١٤) جان تني : الطابور الخامس الصهيوني ، ص ١٠ ـ ١١ .
(١٥) خيري حماد : الصهيونية، جذورها ونشأتها وأهدافها ، ص ٩٨ .

النفط والحرب
النفسية التي تشنها
اميركا على العرب

كان العالم العربي وما برح ، ذا أهمية استراتيجية كبرى ، ومحل اطماع العديد من الدول الاستعمارية قبل اكتشاف النفط بردح طويل ، لما يتمتع به من مركز جغرافي يشكل حلقة الوصل بين اوروبا وآسيا وأفريقيا ، فكان على مرّ الأيام محط أطماع الغزاة الاوروبيين .

وازدادت أهميه هذه المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى ، بما كان للنفط من أثر بالغ في مسار الحرب ، واعتماد الدول عليه كمصدر للطاقة المحركة ، واعتباره السلعة الستراتجية الاولى للآليات البرية والاسلحة البحرية والجوية . وقد أعرب اللورد كرزون عن ذلك في اجتماع عقد في هيئة البترول المتحالفة في ٢١ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩١٨ فقال : « كان الزيت حتى قبل الحرب معتبراً من أهم الصناعات والموارد القومية ، وتزايد استعماله في الاغراض الاقتصادية والنقل ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت ومستخرجاته من بين العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها لمواصلة الحرب وكسبها . كيف كان في استطاعة الدول المحاربة بدون الزيت أن يحققوا سرعة انتقال الاساطيل وحركتها ونقل الجنود

وصناعة المتفجرات ؟ . . وقد لعبت كافة مستخرجات الزيت والغاز والبنزين أدواراً متساوية من حيث أهميتها في الحرب . وفي الحقيقة يجوز لنا القول بأن الحلفاء قد سبحوا على موجة من الزيت نحو النصر . لقد كان فرضاً على الحكومة ان تنظم موارد امداده في مختلف العالم ، وان تحتفظ بمقادير منه ، وان تعمل على توزيعها بالعدل ، وان تتخذ التنظيمات التي تكفل نقله وخزنه في مراكب الزيت وأنابيبه[1] » .

وعلى هذا فقد انعكست نتائج الحرب العالمية الأولى على منطقة الشرق الأوسط ، مع انهيار الامبراطورية العثمانية ، واقتسام العالم العربي وتجزئته ما بين انكلترا وفرنسا وظهور الخطر الصهيوني إثر وعد بلفور الذي تضمن تعهد بريطانية بتأييد الحركة الصهيونية في بناء وطن قومي بفلسطين .

وكان للمصالح الاقتصادية اثرها الكبير في السياسة الاستعمارية ، ويمكن القول مع الكاتب الاميركي جو ستورك : « ان تاريخ الشرق الاوسط الحديث ، مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بمجهود الدول الغربية لضمان سيطرة مطلقة على موارد المنطقة وتجارتها . وكان النفط هو المورد الرئيسي . وقد تحققت السيطرة الاوروبية (وفيما بعد الاميركية) على النفط بواسطة سلسلة من الامتيازات[2] » .

ولا شك في ان أهم تحول طرأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، هو دخول الولايات المتحدة الاميركية حلبة التنافس مع بقية الدول الاوروبية على منطقة الشرق الأوسط ، وقد جهدت بريطانيا قدر مستطاعها ان تمنع التغلغل الاميركي في هذه المنطقة

التي أخذت دور الدولة المنتدبة فيها ، وعملت على انهاء المصالح الاقتصادية للدول الاجنبية فيها ، ولكن الولايات المتحدة التي كانت تنادي بمبدأ سياسة الباب المفتوح في حلبة التنافس الاقتصادي ، شجعت الشركات الاميركية على أن يكون لها نصيبها من الامتيازات النفطية في الشرق الاوسط ، وبخاصة في العراق وايران .

وفي معرض مطامحها هذه ، تقدمت الولايات المتحدة بسلسلة من الحجج تعبر فيها عن حقها بأن يكون لها موطىء قدم في العالم العربي وايران ، وهي[٣] :

١ ـ ان الحلفاء قد ربحوا الحرب معاً .

٢ ـ للحصول على هذا النصر لم توفر الولايات المتحدة جهدها البتة وخاصة في ميدان البترول واضاعت الكثير من احتياطيها وانتاجها .

٣ ـ من المنطق والمعقول اذن ان تجني ثمرات النصر بالتساوي .

٤ ـ ان الاحتكارات مغايرة لمبادىء الحرية الاقتصادية وسياسة « الباب المفتوح » التي يتمسك بها الاميركيون بكل قوة .

وبهذه الحجج تمكنت الولايات المتحدة الاميركية من تثبيت قدمها في منطقة الشرق الاوسط عبر اسهام شركاتها في « الشركة العراقية للبترول المعروفة بأي . بي . سي». وتحركت من ثم نحو البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية حيث استطاعت الحصول على امتيازات للتنقيب والاستثمار في هذه الاقطار ، الامر الذي أغضب اقطاب الاستعمار البريطاني وفي طليعتهم اللورد لويد

الذي وجه انتقاداً شديداً الى شركة النفط البريطانية- الايرانية التي لم تعمل على مد سيطرتها الى الخليج » وهاجم السياسة البريطانية التي تساندها . . مؤكداً أن الأمر قد أصبح ينذر بكارثة وطنية بعد حصول الشركات الاميركية على استغلال النفط في البحرين والسعودية ونصف حصص الاسهم في الكويت و٢٣,٧٥٪ في شركات النفط العاملة في قطر ومشيخات الساحل المتصالح وسلطنة عُمان ، ودعا الى ضرورة العودة الى سياسة كرزون وغلق الباب المفتوح ، كما ندد بضعف المركز البريطاني في الخليج خاصة اذا اقترن التدخل الاميركي بالنشاط التجاري والملاحي الواضح الذي تقوم به كل من المانيا وايطاليا واليابان[٤] » .

وفي الحرب العالمية الثانية غدت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية مزدوجة ، باعتبارها مصدراً رئيسياً للطاقة من جهة ، ومسرحاً للعمليات العسكرية تبعاً للأهمية الاقتصادية للمنطقة من جهة ثانية .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية غدت الولايات المتحدة الاميركية الدولة الاعظم وذات الطموحات الامبراطورية في السيطرة العالمية وزعامة العالم الرأسمالي ، فخرجت عن سياستها التقليدية ، سياسة الباب المفتوح والاكتفاء بالتنافس الحر في الشؤون الاقتصادية ، وأخذت تتوسع على حساب شركائها الاوروبيين وتعمل على اقصائهم ما أمكنها ذلك ، لا سيما وان بريطانيا وفرنسا كانتا في مركز لا تحسدان عليه .

وحين استطاعت الولايات المتحدة أن تمد نفوذها الى أوروبا الغربية ، التي باتت دولها مجرد تابع للشريك الاكبر ، أضحى

للاميركيين نصيب الاسد في اقتصاديات الشرق الأوسط ، وانتهى الدور الذي مثلته بريطانية في الخليج العربي باعتباره حقلاً مغلقاً لنفوذها الخاص .

وكما كان للمصالح النفطية اثرها على مجمل السياسة الخارجية الاميركية ، وجدت الولايات المتحدة نفسها ، وبخاصة شركاتها ، ان عليها أن تلعب دوراً في الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط ، وحاولت بهذا الصدد ، ان تعارض بادىء ذي بدء أهداف الحركة الصهيونية في الاستيلاء على فلسطين ، لكنها ما عتمت ان بدلت من موقفها هذا تحت ضغط القوى الصهيونية الداخلية . يقول جو ستورك في ذلك :

« لم تكن المصالح الاميركية في أي مكان أقل وضوحاً مما كانت عليه في سياسة الولايات المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ . كانت الشركات الاميركية تعارض أي دعم رسمي لأهداف الصهيونية ، وتجلى ذلك على أشده على أيدي ممثلين من النخبة الاميركية الممتازة الخاصة أمثال وزير الدفاع فورستال ووكيل وزارة الخارجية اتشيسون . وكان دعم التقسيم في الامم المتحدة عام ١٩٤٧ ، سياسة ترضية للضغوط الصهيونية المحلية ، لكنها لم تعد قادرة على تفادي نزاع مسلح خطير في فلسطين اكثر من غيرها من السياسات . وعندما اتضح في مطلع عام ١٩٤٨ ان النزاع لا يمكن تفاديه عن طريق التقسيم ، تلاشى الدعم الاميركي لتلك السياسة . وكان الحد الادنى الذي لا يمكن انقاصه لهدف السياسة الاميركية في فلسطين هو ترحيل البريطاني ومنع تواجد الروسي في شكل قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة . وهذا ، مقروناً

بضغوط سياسية محلية ، دفع ترومان الى الاعتراف في التو واللحظة باسرائيل في ١٥ أيار ـ مايو عام ١٩٤٨ . أما الدعم الاستراتيجي لاسرائيل فكان تطوراً لاحقاً(٥) » .

ومع قيام دولة اسرائيل في قلب العالم العربي ، ازدادت اهتمامات الولايات المتحدة الاميركية بمنطقة الشرق الاوسط ، اذ وجدت فضلاً عن مصالحها الاقتصادية الهائلة ، ان عليها الكثير من المسؤوليات السياسية والمالية تجاه هذه الدولة وبغية ضمان استمرارها ، لأنها قد أثارت الكثير من الملابسات والتعقيدات في العلاقات العربية ـ الاميركية ، وما تلا ذلك من دخول السوفيات منطقة الشرق الاوسط .

وكانت الخمسينيات من هذا القرن بمثابة العقد الذهبي بالنسبة للشركات النفطية العالمية لما حققته من أرباح أسطورية ، وفي مقدمتها الشركات الاميركية ، ناهيك بالدور الذي أخذ يلعبه النفط في السياسة الدولية ، ومن مظاهره ذلك النزاع الذي نشب حول منابع النفط الايراني حين أقدم الرئيس مصدق في شباط ـ فبراير ١٩٥١ على تأميم الشركة الانجلو ايرانية ، وغادر الشاه ايران الى ايطاليا ، وفي وقت كان يدور فيه الصراع الخفي على ايران ما بين الروس والاميركان ، ومحاولة الاتحاد السوفياتي فرض سيطرته الاقتصادية على المقاطعات الشمالية واحلال نفوذه محل النفوذ البريطاني فيها .

وهنا برزت الولايات المتحدة الاميركية منتزعة صفة الرابح الاكبر في ذلك الصراع ، اذ أخفقت تجربة مصدق وعاد الشاه الى ايران اثر انقلاب الجنرال زامارا عام ١٩٥٣ ، وانجلى الامر عن

عـودة السيطرة النفـطية عـلى ايران ، وابعـاد الاتحاد السـوفياتي عن مسرح الاحداث ، وواكب هـذه المسيرة الـدخول الاميـركي القوي الى ايـران ، وغدا الحضـور الاميـركي واضحـاً في منـطقـة الشـرق الاوسط ، نتيجـة لتوسـع مصالـح الولايـات المتحدة الاقتصـادية ، ولنفوذها الخطير في سياسة هذه المنطقة التي اعتبـرتها من أهم وأثمن مناطقها في العالم .

وقـد بلغ من نفوذ شـركات النفط الاميـركيـة انها كـانت وراء نجاح الرئيس ايزنهاور في معركة الرئاسة سنة ١٩٥٣ ، وانه كان لها في الوزارة التي الفها سبعة أعضاء من أقطابها ، وقد صرح ايـزنهاور يـومـذاك بقـولـه : « من الامـور التي تؤكـد أهميـة الشـرق الاوسط القصوى ، احتواؤه على ثلثي مصادر البترول المعروفة في العالم حتى الان . وهذه المصادر البترولية لا تقـل أهمية عن الحلف الاطلسي ، بل ان هذا الحلف يفقد معناه وهدفه اذا فقدنا مصالحنا البتـرولية في الشرق الاوسط » .

وكـانت النتيجة الحتميـة لتعاظم المصـالـح الاقتصـاديـة الممثلة بالنفط ، تعاظم التدخل الاميركي في شؤون الشرق الاوسط والعالم العربي الذي بدأ يتحرك ضد السياسـة الاميركيـة المؤيدة لاسـرائيل والمتـلاعبـة بحقـوق الـدول المنتجـة للنفط ، وذلـك حـين عمـدت الشـركات المستثمـرة على تخفيض الاسعـار المعلنة للنفط الخـام مـع نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ، هذه الاسعار التي ترتكز عليهـا حصص الدول المنتجة والبالغة خمسين في المائة من الارباح .

وقـد أدى هذا العمـل الى غضبة العـالم العربي والـدول المنتجة الاخرى ، ولاحت في الاجواء تحركات ولقاءات ما بين هذه الـدول

للحفاظ على مصالحها ، ومن أبرزها اللقاء الذي عقد في بغداد عام ١٩٥٩ وضم الدول العربية المنتجة بالاضافة الى ايران وفنزويلا ، والذي اسفر عن تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) ، وكان في رأس مهام هذه المنظمة تحقيق الاستقرار في اسعار النفط ، واعادة سعره الى ما كان عليه قبل عام ١٩٥٩ ، وسرعان ما برزت هذه المنظمة في الميدان الدولي والمحلي ، كممثل فعلي لمصالح الدول المنتجة ، واستطاعت أن تحقق ارباحاً لدولها ، وذلك بفرض رفع أسعار النفط من جهة ، ومطالبتها باستثمار جزء من الأرباح التي تحققها الشركات في تنمية أوضاعها الاقتصادية من جهة ثانية .

ومع الستينات ظهر اتجاهان في سياسة الدول العربية المنتجة ، نادى أولهما بمبدأ التأميم ورفع الثاني شعار المشاركة ، وتبلور هذان الاتجاهان مع العقد السابع حين اقدمت كل من العراق وليبيا وسورية على تأميم المصالح النفطية الغربية في بلادها ، وتزعمت المملكة العربية السعودية مبدأ المشاركة الهادف الى تحقيق الاستقرار في الاوضاع السياسية في منطقة الشرق الاوسط . ولكن دور النفط ظل مقتصراً على الناحية الاقتصادية الخالصة ، حتى كانت حرب تشرين ـ اكتوبر ١٩٧٣ فبرز كعامل سياسي مهم في السياسة الدولية ، حين شهره العرب سلاحاً ماضياً في وجه الدول المنحازة الى اسرائيل وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية .

وكان خبراء النفط قد اقتنعوا بأن سلاح النفط لا يستخدم بوقف ضخه فقط ، وانه يكفي الا تزيد الدول المنتجة من انتاجها أو تخفضه قليلاً لكي تثير على الفور أزمة استهلاك عالمية ، نظراً

للحاجة المتزايدة الى الطاقة في الدول الصناعية ، فاذا أضيف الى ذلك رفع الاسعار وهو النتيجة الطبيعية لخفض الانتاج ، أمكن الوصول الى زيادة في الدخل تعوض الدول المنتجة عن الزيادة في الانتاج.

وقد اقترن خفض الانتاج الذي اعلنته البلاد العربية المنتجة برفع سعر النفط ، ومن الخطأ الاعتقاد بأن هذه الدول قد استغلت ظروف المعركة لرفع الاسعار ، فمنذ ١٥ ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٣ اجتمع ممثلو الاوبيك في مقر المنظمة بفيينا لاجراء مباحثات حول الاسعار لأن النفط لا يحصل على سعره الحقيقي ، وصرح الشيخ أحمد زكي يماني بأن اتفاق طهران لسنة ١٩٧١ بين دول الخليج والشركات الغربية بات ميتا او في طور الاحتضار وفي حاجة الى تعديل كبير . وقد أشار وزير النفط السعودي الى ذلك في محاضرة القاها في جامعة الرياض(٦) .

ولم يكن في الحسبان ـ وفي أوساط دول العمالقة على التخصيص ـ نجوم العملاق العربي الذي لم يكن في تصور تلك الاوساط سوى بيدق صغير على رقعة الشطرنج العالمية ، واذا به لا يكتفي بتحطيم اسطورة التفوق الاسرائيلي من خلال وحدة كلمة العرب ، وانما يمتشق في معركته الجديدة أمضى سلاح عرفه العصر ، فتنقلب الصفحة ويرتد العالم الصناعي المتطور الى دوامة الذعر والفوضى والتخبط ، وتنجلي الصورة عن مؤشر ينطق برجحان الكفة العربية في ميزان الحياة الدولية .

ولسنا نأتي بجديد اذا قلنا ان النفط عصب التقدم الصناعي ، والاساس الذي يرتكز عليه استمرار التقدم الحضاري ، وهو من

الاهمية بحيث يأتي في المقام الاول في كافة المجالات الاستراتيجية والحيوية لسائر الدول وفي كل مجال ، ولهذا فان تخفيض انتاج النفط بصورة عامة وقطعه عن الدول التي تؤازر اسرائيل ، بصورة خاصة وقد احدث هزة كبرى في الاوساط العالمية ، وشعر بنتائجه كل فرد وكل عائلة في دول الغرب .

ولم يكن سلاح النفط في الواقع سلاحاً موجهاً ضد صدور الشعوب ، وانما ضد الحكومات المعنية ، وبتعبير آخر ضد سياسة هذه الحكومات ، وقد سبقته انذارات متعددة وجهها قادة العرب وعلى رأسهم المغفور له الملك فيصل ، لتحريك الضمير العالمي ، كي يشعر بأن هناك شعباً ما يزال مشرداً منذ ربع قرن يجب أن تحل قضيته ويظفر بحقه ويستعيد أرضه ووطنه .

وتحركت بعض الأوساط الغربية عبثاً في محاولة منها لتحييد سلاح النفط الاقتصادي وعزله عن المعركة السياسية ، طمساً لحقائق الحياة الدولية التي تقيم أي حاجز عازل بين السياسة والاقتصاد ، على حين تبيح الدول الكبرى أنفسها وضع اقتصادها في خدمة سياستها دون أن تسمح لأحد بانتقادها أو الشك في اخلاقيتها ، وقد مارست الولايات المتحدة الحظر والحصار طوال سنوات ضد دول أميركية لاتينية ، كما ربطت بعض أنواع التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي بموقفه من الهجرة اليهودية .

وهكذا فان الدول العربية حين لجأت الى سلاح النفط ، قد استخدمت حقها في التعبير عن موقفها ، لاستعادة الحق العربي كاملاً غير منقوص ، عبر المواقف المتدرجة من التحذير الى الانذار الى القطع .

وقد جعل ترابط العلاقات الاقتصادية بالواقع السياسي ، من سلاح النفط سلاحاً سياسياً فعالاً ، وبخاصة ضد الولايات المتحدة الاميركية التي اعتمدت السياسة الرامية الى تأمين تفوق اسرائيل عسكرياً بما تمدها به من السلاح المتطور والعتاد الوافر والمساعدات الاقتصادية ..

وادى هذا الموقف الى اضطراب خطير في بنية الاقتصاد العالمي ، وتجلت الخلافات حادة قاسية بين الولايات المتحدة ودول السوق الاوروبية المشتركة التسع ، وبخاصة عندما اتخذت هذه الدول موقفاً ايجابياً من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، كما ان اميركا نفسها اخذت تتظاهر بتعديل سياستها وتسعى الى تحسين صورتها لدى العرب .

ولكن موقف الملك فيصل كان صريحاً وواضحاً ، وقد حدده واعلنه الدكتور كيسنجر لمندوبي الصحافة العالمية ، وهو أن بلاده ستواصل استخدام النفط كسلاح في أزمة الشرق الاوسط حتى تتحقق أهداف ثلاثة :

١ ـ الانسحاب الاسرائيلي التام من جميع الاراضي العربية .

٢ ـ منح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

٣ ـ التأكيد على الطابع العربي لمدينة القدس .

وهكذا جعلت معركة النفط الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية في موقف المجابهة وعاد كيسنجر الى واشنطن غاضباً ثم رجع في ١٥ كانون الاول ـ ديسمبر ليقول للملك وقد ارتسمت على شفتيه ابتسامة عريضة :

ــ يا جلالة الملك اني مكلف بأن ابلغكم أن الـرئيس نيكسون والحكومة الاميركية يتعهدان بالضغط على اسرائيـل للانسحـاب من الاراضي العربية المحتلة وتأمين عـروبة القـدس والحقوق المشـروعة للفلسطينيين .

وخيل اليه ان التعهد الذي فـاجأ بـه الملك سيغير مـوقفه تمـاماً ويقابله بمبادرة ايجـابية فـورية بشـأن الحظر ، ولكن فيصـل بن عبد العـزيز ظـل محتفظاً بهـدوئه ولم يبـد عليه مـا يدل عـلى انه فـوجىء بالتعهد الاميركي الخطير ، وقال بذات اللهجة الفاتـرة التي بدأ بهـا الحديث :

ــ هذا أمر جيد !

وشعـر كيسنجر بـالارتياح لهـذه الكلمات ولم يستـطع أن يكتم اعجـابه بحيـوية الملك العجيبـة التي ما تـزال في مد لا جــزر لـه برغم جسمه الضامر وعينيـه الغائـرتين ، ولكنـه ما لبث حتى شهـد وميضاً خاطفاً يغمر وجه الملك وسمعه يقول :

ــ يؤسفني ان اقول لك يا سيادة الوزير انـه سبق لي ان تلقيت من الحكـومـة الاميـركيـة وعـوداً عـدة حـول القضيـة الفلسـطينيـة والعدوان الاسرائيلي دون ان ينفذ أي وعد منها ، ولـذلك فـاني غير مستعد لقبول أية وعود أو ضمانات أميركية جديدة تعـطى لي داخل غـرفـة اجتمـاعـات مغلقــة ، وأرى نفسي مضـطراً لأن أطلب من الحكـومة الاميـركية اعـطاء هذه الضمـانات علنـاً وفي بيـان رسمي يصـدره الرئيس نيكسـون ويؤكد فيـه بصراحـة ووضـوح استعـداد الحكـومـة الاميـركيـة جـديـاً للضغط عـلى اسـرائيــل حتى يتحقق الانسحـاب من الاراضي العـربيـة المحتلة والحفـاظ عـلى عـروبـة

القدس وعودة الفلسطينيين الى ديارهم وتأمين حقوقهم الوطنية المشروعة ! .

فتولى وزير الخارجية الاميركية الذهول ، ولم يصدق ما يسمع ، واراد مناقشة الملك في الشرط الجديد الذي وضعه والذي بدا للوزير انه عسير وغير معقول ، ولكن فيصلا أفهمه بلباقة انه غير مستعد لمناقشة هذا الموضوع ، وانه قال كل ما لديه . وفهم كيسنجر من ذلك أن الزيارة قد انتهت فغادر مكتب الملك متجهم الوجه، بادي الانفعال ، ولم تستطع حتى دبلوماسية عمر السقاف أن تعيد اليه ابتسامته المألوفة ، وقال لمن حوله انه لم يسبق له ان سمع مثل هذه اللهجة وهذا التصلب من أي زعيم في العالم .

وانقضت سنة ١٩٧٣ وبدأت شهور السنة الجديدة تتلاحق ، واعتمدت الولايات المتحدة سياسة جديدة لحل أزمة الشرق الاوسط كان ظاهرها يدل على أنها اكثر تجاوباً مع الاماني العربية فاقتنع معظم القادة العرب وفي مقدمتهم الرئيس السادات بأن الوقت قد حان لوقف الحظر عن تصدير النفط العربي الى الولايات المتحدة ، تشجيعاً لها على المضي في السياسة الجديدة التي انتهجتها . ولكن الملك فيصل لم يكن قد اقتنع بعد ، وهو ما يزال ينتظر ذلك التعهد العلني الذي طلبه من الرئيس الاميركي ، واذا بالرئيس نيكسون يقدم هذا التعهد فيعلن في مؤتمر صحفي : « لقد الزمنا أنفسنا بالقيام بدور فعال في المساعدة على تحقيق سلام عادل في الشرق الاوسط على اساس تنفيذ كامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ » .

وكـانت حرفيـة التصريـح تعبر عن نفسهـا ، فلم يسـع الملك فيصل الا تلبية الرغبة العربية التي كانت تناشده الموافقـة على الغـاء الحظر . وهكذا قرر وزراء النفط في المملكة العربية السعودية ومصر والجزائر والكويت وقطر والبحرين واتحاد الامـارات العربيـة في ١٨ آذار ـ مـارس ، رفع حـظر شحن النفط الى الولايـات المتحدة بعـد خمسة أشهر من اعلانه .

ان هذه الازمة التي عانتها اميركا والعالم الغـربي لم تمر كسحابـة عابرة بل تركت آثارها العميقـة في السياسـة الاميركيـة وتركـزت في هدفين رئيسيين :

١ ـ شق الالتحام العربي الـذي تجلى في حـرب تشرين ومؤتمـر الدار البيضاء الذي تلاها ، وبروز العالم العـربي كقوة لا يستهـان بها عسكـرياً واقتصـادياً وسيـاسياً نتيجـة لوحـدة الموقف بـين دول المواجهة والـدول المنتجة عـلى الاصعدة السيـاسية والاقتصـادية والعسكرية .

ولا يخفى أن أحـد النقاط الاسـاسية التي كـانت السياسـة الاميـركية تـرتكز عليهـا وهي ماضيـة في سياسـة تجاهـل الحق العربي ودعم الغطرسة الاميركية اعتقادها بانها قـادرة دائماً عـلى لعب ورقة رابحة باستثمار التنـاقض القائم بـين الدول العـربية الثورية من جهـة ، والدول المحـافظة من جهـة ثانيـة . . ذلك التناقض الذي يجعـل المصالـح النفطيـة الاميركيـة في زعمها في منأى من المخاطـر ولكن احداث حـرب تشرين ومـا تلاهـا بين وهن ذلك الافتراض الاميركي وتهافته .

ومن هنـا جـاء تـركيـزهــا عـلى مصر بجميـع الاسـاليب

والوسائل لاخراجها من ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي، معتقدة بأن ذلك سيؤدي الى شق العالم العربي مرة ثانية الى جبهتين كبيرتين، ولكن اجماع الدول العربية بأسرها على مقررات مؤتمر بغداد أظهر خطأ اعتقادها واخفاق رهانها ، وان كان خروج مصر من ساحة الصراع قد أحدث شرخاً كبيراً في جبهة المواجهة .

٢ - نتيجة لاحداث حرب تشرين وأزمة النفط التي رافقتها ، تبلورت المصالح الاميركية في منطقة الشرق الاوسط بمجموعة من الاهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وبرزت بشكل مترابط في اطار السياسة الاميركية الكونية . . وفي رأس هذه الاهداف ضمان تدفق النفط العربي لكل من الولايات المتحدة وحلفائها ، مع ضمان وصوله ، وذلك بالسيطرة على طرق المواصلات التجارية ، والتأكيد على حماية هذه المصالح من أية منافسة خارجية ، سواء كانت من دول حليفة (اوروبة الغربية) أو دولة معادية (الاتحاد السوفياتي) .

ومنذ ذلك الحين ووسائل الاعلام الاميركية خاصة والغربية عامة ، وهي بمجملها خاضعة للنفوذ الصهيوني ، تقوم بحملة منظمة لتأليب الرأي العام العالمي على العرب ، واظهارهم بمظهر العدو المتوحش الذي يزحف على الحضارة لافتراسها والقضاء عليها كما فعل البرابرة في العصور القديمة .

فالعربي المتخلف هو الذي كان سبب البرد الذي عاناه المواطن الاوروبي والاميركي في شتاء سنة ١٩٧٣ والذي قد يعانيه في أية لحظة مفاجئة !

والعربي المتخلف هو سبب التضخم الاقتصادي الذي أدى الى ارتفاع الاسعار ارتفاعاً جنوبياً !

والعربي المتخلف هو السبب في افلاس بعض المصانع ، وارتفاع اعداد العاطلين عن العمل ، واقفال محطات الوقود ، ووقوف اصحاب السيارات في قوافل لا نهاية لها ينتظرون دورهم في الحصول على حصتهم من البنزين المقنن !

وهكذا غدا العربي المتخلف الجشع القادم من الصحراء خطراً على الحضارة والرفاهية والتقدم الصناعي ، تمسك قبضته بخناق الغرب وتكاد تقضي عليه .

ولن يتذكر احد طبعا ، ان تلك الحضارة والرفاهية والتقدم الصناعي ، انما قامت على النفط العربي الذي ظل ينهب من قبل الشركات الاوروبية والاميركية طوال نصف قرن مقابل بنسات معدودة للبرميل لم تصل الى دولار واحد الا في سنة ١٩٧٠ وتكاد عقود الامتيازات الأولى مع الدول والامارات العربية تكون نسخة واحدة ، فهي تمنح الشركات امتياز التنقيب في جميع اراضيها دون تحديد ، وتجعل مدته في الغالب ٧٥ عاماً ، وتحدد عائدات الدول المنتجة بثلاث روبيات عن الطن ، وتعفى الشركة من الرسوم(٧) .

من تلك الرمال السحرية ، كما يقول اوكونور : « تدفقت الارباح بمقادير لم تتجمع قط لدى الشركات في أي مكان . وفي فترة ما بعد الحرب ، من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٦٠ ، كانت الشركات الثماني التي تسيطر على الخليج العربي ، وهي اعضاء كارتل البترول الدولي ، قد استخلصت أرباحاً تبلغ على الأقل ٩ بلايين دولار . أما بالنسبة لشركات الولايات المتحدة العاملة هناك ، فقد زاد صافي

دخلها الاجنبي بمقدار ٥٩٠ في المائة منذ سنة ١٩٤٦ حتى ١٩٦٠ مقابل زيادة قدرها ١١٤ في المائة من عملياتها التجارية في أرض الوطن[٨] » .

ان الثمن الذي يدفعه المواطن الاميركي او الاوروبي مقابل صفيحة البنزين ، انما هو اضعاف الثمن الذي يقبضه ذلك العربي المتخلف الذي يهدد بافتراس الحضارة والرقي ، واما الفرق الهائل بين قيمة النفط الخام والنفط الذي يباع في الاسواق فسببه ما تتقاضاه الشركات الاميركية والاوروبية بالتسويق والتصنيع والمصافي والارباح الخيالية التي تجنيها من وراء ذلك ، وما تفرضه الحكومات من ضرائب فادحة . ومنذ فترة قصيرة اتهمت وزارة الطاقة الاميركية شركات النفط بانها حصلت على زيادة غير مشروعة في الدخل تجاوزت ملياراً وسبعمائة مليون دولار على حساب المستهلك خلال السنوات الست الاخيرة . وفي ذلك يقول مانع العتيبة وزير النفط في الامارات العربية المتحدة : « تبين لنا انه اذا كانت الحكومة المنتجة للبترول تتقاضى عشرة دولارات من برميل الزيت ، فان نفس البرميل يدفع عنه المستهلكون ستين دولاراً . ويدخل في هذا الفرق : ارباح الشركات وتكاليف النقل وارباح الناقلات وتكاليف التكرير والتوزيع وارباح الموزعين والضرائب التي تفرضها الدول المستوردة »[٩] .

وبدلاً من ان يوجه الرئيس كارتر في خطابه الى الشعب الاميركي بعد اعتكافه في كامب ديفيد ، اللوم الى هذه الشركات التي تحقق أرباحاً أسطورية غير مشروعة ، أظهر الولايات المتحدة بمظهر الطفل العاجز أمام الغول الذي يهدده ويتلاعب بمقدراته ،

وليس هـذا الغول سـوى الدول المنتجـة للنفط فقال : « ان البـلاد ضحية تبعية غير مسموح بهـا للنفط الاجنبي ، ويجب ان نولي هـذه القضية جهودنـا في المقام الاول ، لاستعـادة الثقة في انفسنـا » ودعا الى التحرر من هذه التبعية بقوله : « ان المعركـة الجديـدة من اجل الحرية لن تكون سهلة ، ولا وسيلة هناك لتفادي التضحيات » .

وليس المقصـود من تلك الحملة الاعلاميـة سوى اعـداد الرأي العـام العالمي وفي طليعتهم الـرأي العام الاميـركي الـذي لا يـزال يعاني من كابوس الحرب الفيتنامية ، للقبـول والترحيب بـاية بـادرة عدوانية تقوم بها الولايات المتحدة على منـاطق النفط بحجة العمـل عـلى تأمـين وصوله الى الـدول المستهلكة لتـأمين استمـرار الحضارة والرفاهية والتقدم الصناعي .

وترافق هذه التعبئـة الاعلاميـة المتصاعـدة حرب نفسيـة تشنها اميركا عـلى العرب ، بمـا ينشر من انباء ومعلومـات وصور صحفيـة وتلفزيونية عن الفرق الخاصة التي يعدها البنتاغون لحـرب الصحراء وعن عمليـات الانـزال الضخمـة التي تجعـل من المنـاطق النفـطيـة العربية اهدافاً تصب عليها التكنولوجيا الاميركية والاسلحة المتطورة جام غضبها عندما تدعو الضرورة الى التدخـل في هذه المنـاطق من اجل انقاذ مصادر الطاقة وتأمين الامدادات الضرورية لبقـاء الغرب واستمرار ازدهاره .

وتؤكد المعلومات التي تتسرب عن خطط البنتـاغون التي يجـري اعدادها بعناية فائقة لتأتي مناسبـة لظروف كـل دولة من دول النفط في العالم العربي ، ان تلك الخطط تربط نـوعية التـدخل العسكـري وحجمه وطبيعته بالحالات التالية ولكل منها خطة معينة :

١ ـ وقوع انقلاب في دولة خليجية .

٢ ـ اقفال مضيق هرمز اثر عمل تخريبي .

٣ ـ وقف شحن النفط من المملكة السعودية .

٤ ـ تعرض الكويت لغزو تقوم به دولة عربية أو أكثر .

٥ ـ هجوم سوفياتي عبر ايران وبعض الدول العربية .

ويبدو أن ما ينشر في هذا الصدد ثم يكذب ثم يؤكد مجدداً ليس مجرد حرب نفسية على العرب ، بل هو مرحلة جديدة في اعداد المواطن الاميركي والمواطن الاوروبي اللذين باتا يتحمسان لما يقرآنه أو يشاهدانه عن هذه الاستعدادات العسكرية ، كما يبدو أن اميركا ليست الدولة الوحيدة التي تعمل في هذا المضمار ، بل ان هناك جنوداً من كافة الدول الغربية يجري اعدادهم في الخفاء للاشتراك في تلك المغامرة عندما تدعو « الحاجة الوطنية » الى ذلك .

ففي المانية الاتحادية قال هيلموت شميت اثر الارتفاع الاخير لاسعار النفط : لن نتحمل المزيد . . ان حروباً عدة قد تتفجر من اجل الحصول على النفط .

وفي فرنسا قال الرئيس ديستان انه اذا انقطعت الامدادات النفطية عن الدول المستهلكة فان كيانها القومي سيتعرض للخطر ، وبالتالي فان هذه الدول ستضطر الى ردود فعل تتناسب مع هذا الخطر .

وفي بريطانية قالت مرغريت تاتشر ان بلادها لن تعارض اتجاهات التدخل الاميركي .

وفي اليابان اجماع من الدول الصناعية في أية عملية مجابهة مع دول النفط .

وفي كندا قال الرئيس كلارك ان معركة العالم الصناعي مع دول النفط لن تستمر طويلاً في النطاق الاقتصادي ولا بد من ان تخرج الى النطاق العسكري .

وقد عكست قمة طوكيو التي انعقدت في ٢٩ و ٣٠ حزيران ـ يونيه قلق الدول الصناعية الكبرى الشديد من الازمة العالمية للطاقة ، واتخذت مقررات للحد من استهلاك النفط ، وقد انتقد ديستان السياسة الاميركية في هذا المجال ، لانها تقوم باستيراد وتخزين كميات كبيرة من النفط تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي متجاهلة بذلك لمصالح حلفائها الاوروبيين .

والواقع ان استهلاك الولايات المتحدة لهذه المادة قد ارتفع منذ عام ١٩٧٣ بنسبة ١٤ في المائة بينما خفضت اوروبة استهلاكها خلال هذه الفترة بنسبة ١٠ في المائة ، وبينما انخفضت مستوردات أوروبة من النفط بنسبة ٢٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية ، ارتفعت مستوردات الولايات المتحدة بنسبة ٤٣ في المائة ، وهكذا غدت المستوردات الاميركية وحدها تعادل نصف مجموع ما يستورده العالم كله .

ومن التقارير ما يؤكد ان الولايات المتحدة تنفذ منذ عام ١٩٧٣ خطة تقضي بتخزين مليار برميل تحسباً لأي طارىء مفاجىء في المستقبل .

وبينما تعهدت الدول الصناعية في قمة طوكيو بعدم تجاوز ارقام واردتها من النفط في عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٥ ، وافقت

الولايات المتحدة على عدم تجاوز ارقام وارداتها في عام ۱۹۷۷ ، والجدير بالذكر ان عام ۱۹۷۷ يمثل قمة الاستهلاك النفطي في اميركا وقد بلغ حجم استيرادها فيه ٨/٥ برميل يومياً .

ان الولايات المتحدة التي لا يتجاوز عدد سكانها ٥ في المائة من سكان العالم تستهلك ٤٠ في المائة من نفط العالم ، وهذا هو السبب الاول لازمة البشرية في هذه المادة التي توشك على النضوب قبل ان تكتشف او تطور مصادر بديلة يمكن ان تحل في مستقبل منظور محل الطاقة البترولية .

ومع ذلك فان الولايات المتحدة تطلب من الدول المستهلكة الاقتصاد في الاستهلاك ، وتطالب الدول المنتجة بالاستمرار في الانتاج وزيادة الانتاج ، وتغضب اذا ما اقترن ذلك الاستنزاف لثروتها برفع الاسعار ، في حين ترتفع اسعار السلع الاميركية باستمرار ارتفاعاً فاحشاً .

وتصب اميركا غضبها على الدول العربية المنتجة للنفط ، وتحملها اوزار الازمات الداخلية فيها وتبعة تدهور الاقتصاد العالمي ، وتلوح بعصا التدخل والاحتلال ، بدل ان تلجأ الى المنطق السليم مرة واحدة فتوقف انحيازها المجرم لاسرائيل ، وتعمل على حل قضية الشعب الفلسطيني حلا عادلاً .

ان لاميركا قضية هي الحصول على المزيد من النفط والحد من ارتفاع اسعاره للاستمرار في انماط الاستهلاك المفرط والمترف الذي اعتاده شعبها .

وان للعرب قضية هي قيام الدولة الفلسطينية وعروبة القدس وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة .

وفي يد العرب مفتاح حل مشكلة اميركا . .

وفي يد اميركا مفتاح حل مشكلة العرب . .

وقد كان العرب في منظمة اوبيك الفريق الاكثر اعتدالاً والأقل تطرفاً ، وفي مؤتمر جنيف للدول المنتجة الذي عقد من ٢٦ الى ٢٨ حزيران - يونيه ، ادى موقف المملكة السعودية الى تكريس تعددية الاسعار بين حد أدنى قدره ١٨ دولار للبرميل تعهدت بتطبيقه السعودية وقطر ودولة الامارات العربية ، وحد أقصى يصل الى ٢٣/٥ دولار لبقية الدول الاعضاء .

وأرادت المملكة السعودية اعطاء الولايات المتحدة فرصة اخيرة لتبني الحل العادل والسليم لمشكلة الشرق الاوسط ، فأعلنت عن عزمها على زيادة انتاجها من مليون الى مليون ونصف برميل يومياً حتى عام ١٩٨٥ ، كي لا يكون هناك تفاوت بين العرض والطلب في السوق العالمية .

وهذا الموقف السعودي المسؤول تجاه الازمة الاقتصادية العالمية ، ينتظر من الغرب تقديراً وتفهماً . يجب ان يتجليا في موقف اميركي واوروبي جديد ينهي الازمة الفلسطينية ، وبانتهاء هذه الازمة على أسس عادلة يمكن التعاون على معالجة أزمة الطاقة والاشتراك في البحث عن المصادر البديلة . فالنفط ثروة قومية للعرب ولا يمكن ان تفصل عن قضيتهم القومية ، ومن حقهم توظيفها في ضمان مصالحهم الحيوية ، وليس من مصلحة أهم لديهم من القضية الفلسطينية .

ويجب ان تعلم الولايات المتحدة أن هذه المبادرة السعودية هي

الاخيـرة ، واذا لم تجد صـداها الايجـابي فـان القضيـة ستخـرج من ايـدي الجميع وتغـدو أخطر واكبـر من مشكلة محدودة ، وقـد كـان الامير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة السعودية واضحاً وقاطعاً في هذا الصدد .

امـا الحديث عن احتـلال منابـع النفط والسيطرة عـلى ثـروات المنتجين من أجل رفاهية المستهلكـين ، فأمـر قد تجـاوزه التاريـخ ، ومثل هذه الحـرب العدوانيـة في الربـع الاخير من القـرن العشرين مغامرة جنونية تنطوي على مجازفات خـطرة بالنسبـة للجميع ، وقـد تؤدي الى نقيض ما تهدف اليـه ، ولن يكون فيهـا على وجـه اليقين غـالب ومغلوب ، بل الكـل مغلوبـون ، وهـذا النفط الملتهب قـد يشعل حينئذ العالم !

١٩٧٩/٢/٢

المراجع

١ ـ شاكر والعريان ومقار : البترول والسياسة العربية ، ص ٤٥ .
٢ ـ جو ستورك : ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الاوسط ، ص ٨ .
٣ ـ أندره فوسشي : الصراعات البترولية في الشرق الاوسط ، ص ٧٧ .
٤ ـ صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٤٨٨ .
٥ ـ ازمة الطاقة في الولايات المتحدة والشرق الاوسط ، ص ٤١ .
٦ ـ انظر ملخصاً للمحاضرة في جريدة « الأنوار » بتاريخ ٢٨/٦/ ١٩٧٨ .
٧ ـ انظر لبيب شقير : « اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية » .
٨ ـ هارفي اوكونور : الازمة العالمية ـ في البترول ، ص ٣٣٤ .
٩ ـ مقابلة مع مانع العتيبة ، مجلة « الحوادث » في ٢٥ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٧٥ .

نموذج رهيب
للاستعمار الاميركي

ـ سيدي ان امامك مهمة عظيمة هي تغيير العالم واصلاح الكون !

هذا ما كان يقوله خادم سان سيمون لسيده وهو يوقظه في صبيحة كل يوم . .

ولم يكن الخادم المواظب على هذه المهمة دون كلل ، ليردد تلك الدعوة متطوعاً ، بل كان يقول ما لقنه اياه معلمه وفرضه عليه فرضاً . .

وسان سيمون احد رواد الفكر الاشتراكي ، وهو يؤلف مع شارل فرنسوا فورييه وروبرت أوين ، المثلث الذهبي للاشتراكية قبل ظهور كارل ماركس واشتراكيته « العلمية » بحسب زعمه .

ومن الأفكار الاشتراكية التي راودت سان سيمون ، ودعا اليها ، فكرة الوصل بين القارات بواسطة الطرق البحرية ، حتى تتقارب اطراف العالم وتتلاقى الشعوب ويشرق على الدنيا فجر جديد للانسانية .

وعلى إثر حروب الاستقلال في اميركا الجنوبية ، سافر سان

سيمون الى المكسيك لاقناع حاكمها بانشاء ممر مائي من شاطىء المكسيك الى المحيط الهندي ، فلم يقتنع الحاكم بالفكرة واعتبرها مشروعاً خيالياً ، فرحل الى اسبانيا ليدعو حكومتها الى شق قناة توصل مدريد بالبحر الابيض المتوسط ، وكاد ينجح في تحقيق هذه الفكرة لولا نشوب الثورة الفرنسية واضطراره للعودة الى وطنه .

وليس يهمنا هنا كيف اشتغل سان سيمون اثناء الثورة مضارباً في البورصة ووكيلاً لبيع الاراضي يحقق أرباحاً كبيرة من جراء تدني اسعارها ، وأقام في الوقت نفسه صلات ودية وثيقة مع غلاة الثوار وفي طليعتهم « بابوف » الذي كان يدعو الى سحق ملاكي الاراضي . .

وانما يهمنا ان مريديه السان سيمونيين تبنوا افكاره ، وان احدهم فرديناند دولسبس نجح سنة ١٨٦٨ في شق قناة السويس التي وصلت البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ، ووفرت على السفن اجتياز طريق طويلة كانت تمر حول افريقية كلها . ثم بادر سنة ١٨٨٠ الى تأليف « شركة بناما الفرنسية » لشق قناة في بناما بموافقة كولومبيا ، وكانت بناما احد اقاليم الولايات المتحدة الكولومبية التي تألفت إثر استقلال كولومبيا عن الاستعمار الاسباني في سنة ١٨٢١ . وبعد عمل مضن استمر عدة سنوات وذهب ضحيته ٢٠ الف عامل بسبب الملاريا والحمى الصفراء ، توقفت الشركة عن العمل في سنة ١٨٩٩ ولم تنجز سوى شق ثمانية أميال من أصل ٥١ ميلا نظراً لطبيعة الأرض الصخرية والمناخ القاري وكثرة المستنقعات والامراض الوبائية .

وكان الرأسماليون الاميركيون قد اعجبوا بالفكرة الاشتراكية

وقرروا استغلالها تجارياً ، ففكروا في انشاء قناة في نيكاراغوا المعروفة بمناخها المعتدل ، فلما توقفت « شركة بناما الفرنسية » عن العمل عرض رئيسها « فيليب بونوفاريلا » على الرئيس الاميركي روزفلت شراء المشروع ، فأيد العرض رجال الاعمال الاكليركيين.، وقدمت الولايات المتحدة الاميركية الى الولايات المتحدة الكولومبية طلباً بمنحها ذلك الامتياز ، ولكن الحكومة الكولومبية تخوفت من أن يؤدي الامتياز الاقتصادي الى نفوذ سياسي ، فرفضت الطلب .

وحينئذ عمدت الولايات المتحدة الاميركية الى مساعدة الحركة الانفصالية في بناما ، فنشبت الثورة فيها واستطاع الثوار الاستيلاء على الحكم بحماية الاسطول الاميركي الذي حال دون وصول القوات الكولومبية الى بناما لقمع الثورة .

وقد انتهت الثورة الوطنية البنامية الى اعلان انفصالها عن كولومبيا سنة ١٩٠٣ وانشاء جمهورية مستقلة ، وإثر اعتراف الولايات المتحدة الاميركية باستقلال بناما تتابعت اعترافات الدول الأخرى ورأت كولومبيا نفسها مضطرة الى الاعتراف بهذا الاستقلال .

وبادرت الحكومة البنامية الجديدة الى اسناد وزارة الخارجية فيها الى « فيليب بونوفاريلا » رئيس « شركة بناما الفرنسية » فوقع مع الولايات المتحدة الاميركية ، في ١٨ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٠٣ ، بعد اسبوعين فقط من اعلان الاستقلال ، معاهدة عرفت بمعاهدة « هيبانو - فاريلا » تمنح الولايات المتحدة الاميركية حق انشاء قناة تربط المحيط الاطلنطي بالمحيط الهادي عبر برزخ

بنـامـا ، وتكفـل لهـا استثمـار القنـاة واحتـلال منـطقتهـا « الى الأبـد » . . . على أن تـدفع للحكـومة البنـاميـة ١٠ مـلايـين دولار أميركي مرة واحدة و ٢٥٠ ألف دولار في كل عام .

وقـد اشترت الـولايات المتحـدة مؤسسات الشـركـة الفـرنسيـة بـأربعة مـلايين دولار ، وبـدأ حفر القنـاة سنة ١٩٠٤ ، وانتهى في آب ـ أغسـطس ١٩١٤ ، وكلف ٣٥٢ مليـون دولار وقضى نحبـه اثناء العمل فيه خمسة الاف عامل .

وهكذا اصبح هذا الممر المائي يصل المحيط الاطلنطي بالمحيط الهـادي ويوفـر على السفن اجتيـاز طريق كـانت تمر حـول اميـركـا الجنوبية كلها ، وكان هذا العمل الفـذ ، بالـرغم من الظروف التي احاطت به ، انجازاً كبيراً من الناحيتين التقنية والحضارية .

وتتألف الجمهورية البنامية ، وهي احدى جمهـوريات المـوز في اميـركـا الجنـوبيـة ، من شـريط ضيق من الارض يقـع في الـطرف الجنوبي للبرزخ الفـاصل بـين اميركـا الشماليـة واميركـا الجنوبيـة ، تحـدها كـوستاريكـا غربـاً ، وكولـومبيا شـرقاً ، والبحـر الكـاريبي شمالاً ، والمحيط الهندي جنوباً ، ويراوح عدد سكـانها بين مليـون ونصف المليـون ومليـون ومليـوني نسمـة ، وتبـلغ مسـاحـتهـا ٧٥٦٥٠ كيلومتر مربع ، ولا تشمل هذه المساحة منطقة القناة .

اما منطقة القناة الخاضعة للحكم الاميركي ، بموجب المعـاهدة الانفة الذكر ، فهي تقع في منتصف بناما تماماً ، وليس ثمة احصاء حـديث لسكان المنـطقـة الاصليـين من هنـود كـونـا ، ولكن عـدد الاميـركيين فيهـا يبلغ ٤٢ الف نسمـة . أمـا عمـال شـركـة القنـاة فيبلغون ١٦ ألف عامل منهم ٤ آلاف اميركي و ١٢ ألف بنامي .

وتتولى ادارة هذه المنطقة شركة بناما الاميركية التي تشرف على تشغيل القناة ، ومدير الشركة هو في الوقت نفسه حاكم المنطقة ويختاره رئيس الولايات المتحدة الاميركية بعد موافقة مجلس الشيوخ الاميركي .

وكان من البديهي أن يعمل الشعب البنامي على مقاومة هذا الوضع الشاذ والغاء تلك المعاهدة الجائرة المذلة لكرامة الانسان البنامي ، وامام نقمة الشعب المتزايدة رفعت اميركا في سنة ١٩٣٦ المبلغ السنوي الذي تدفعه لبناما الى ٤٣٠ ألف دولار ، ثم رفعته ثانية في سنة ١٩٥٥ الى ١,٩٣٠,٠٠٠ دولار ونقلت الى جمهورية بناما ممتلكات تبلغ قيمتها ٢٢ مليون دولار .

ولكن هذه الفتات من ريع القناة الضخم لم يكن ليزيل تلك النقمة ، فاشتدت الاحزاب الوطنية في المطالبة بالغاء المعاهدة ، وغدا التعهد بالغائها شعار كل مرشح للنيابة او طامح الى السلطة .

ولما أممت مصر قناة السويس ، سرت موجة من الحماسة في أوساط الشعب البنامي ، واتسم النضال السلمي بطابع العنف ، فقامت في سنة ١٩٥٩ مظاهرات صاخبة اقتحمت منطقة القناة ، وحاولت رفع العلم البنامي محل العلم الاميركي .

واستمرت التظاهرات والاشتباكات تشتد حيناً وتهدأ حيناً ، حتى سنة ١٩٦٤ حين احرق المتظاهرون العلم الاميركي في منطقة القناة ، واصطدم المتظاهرون بالسلطة الاميركية المحتلة فقتل منهم ٢١ مواطناً ، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين بناما والولايات المتحدة ، ولكن سرعان ما ألفت منظمة الدول الاميركية لجنة سلام

نجحت في استئناف العلاقات في أواخر سنة ١٩٦٤ بعد موافقة الحكومة الاميركية على الدخول في مفاوضات مع حكومة بناما للتوصل الى عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة سنة ١٩٠٣ ، وقد أعلن الرئيس جونسون ذلك في خطاب القاه في الكونغرس الاميركي في ١٨ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٦٤ .

وبعد ثلاث سنوات من المباحثات أعلنْ الرئيْس الاميركي جونسون والرئيس البنامي روبلس في تموز ـ يوليو ١٩٦٧ عن عزمهما على عقد معاهدة جديدة تعترف بسيادة بناما على منطقة القناة وترفع عائداتها من الدخل السنوي ، على ان تحتفظ الولايات المتحدة بحقوقها في قواعدها العسكرية بناء لاتفاقية دفاعية جديدة .

ولكن جونسون ما لبث ان تراجع عن موقفه هذا مخافة ان يخسر تأييد المحافظين له في حرب فيتنام ، فعمت الاضطرابات انحاء البلاد البنامية ، وما من شك في ان اصابع المخابرات الاميركية كانت تحرك الكثير من خيوطها ، فتعددت الانقلابات العسكرية ، منها ما ينجح لفترة قصيرة من الزمن ، ومنها ما يخفق في مهده ، حتى انتهت مقاليد الحكم الى يد الجنرال « عمر توريخوس » الذي اعلن ان المحادثات التي تمت حتى الان بين بناما والولايات المتحدة لا تتفق ومطالب بناما الاساسية .

وقد رفض عمر توريخوس ان تستلم حكومته مبلغ ١,٩ مليون دولار التقليدي الذي تدفعه الولايات المتحدة سنوياً لبناما ، معلناً : « يجب ان يعلم العالم كله ان منطقة قناتنا لم تبع ولم تؤجر ولم يتنازل عنها ، وانما احتلت احتلالاً تعسفياً ! » .

وظلت قضية بناما في عهدي الرئيسين نيكسون وفورد موضع جدل عنيف في الأوساط السياسية ، دون ان تصل الى نقطة الحسم . وبدأت في عهد كارتر جولة جديدة من المحادثات ، بينما لجأ الشعب البنامي الى العنف والتهديد باللجوء الى حرب العصابات ، وايدته في مطلبه العادل جميع شعوب العالم وفي مقدمتها شعوب اميركا الجنوبية .

وفي ايلول - سبتمبر سنة ١٩٧٦ وقع الرئيس كارتر والرئيس عمر توريخوس بالأحرف الأولى على معاهدة جديدة تنص على ما يلي :

١ - يستمر الاميركيون في ملكية القناة حتى يوم ٣١ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٩ .

٢ - يشارك الوطنيون في ادارة القناة وفي السلطة المحلية ويزداد عددهم تدريجاً بحيث يتم نهائياً في عام ٢٠٠٠ .

٣ - تستعد المحاكم البنامية صلاحياتها المدنية في منطقة القناة فوراً ، اما القضايا الجنائية فتبدأ النظر فيها بعد مرور ثلاث سنوات .

٤ - تمارس الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عن القناة طوال مدة المعاهدة ، وتشكل هيئة عسكرية من الدولتين للتشاور في المسائل الخاصة بالدفاع .

٥ - تحصل بناما على عائد سنوي يراوح بين ٤٠ و ٧٠ مليون دولار من دخل القناة ، بالاضافة الى مبلغ ٣٤٠ مليون دولار تقدمها اميركا الى بناما في شكل قروض ومساعدات .

ويلاحظ ان المعاهدة لم تمس استمرار وجود القواعد العسكرية

الاميركية وعددها ١٤ قاعدة التي ستبقى على ما هي عليه حتى سنة ٢٠٠٠ .

وقد نص الاتفاق على ان المعاهدة لا تأخذ صيغتها التنفيذية الا بعدما يوافق عليها الشعب البنامي في استفتاء عام ، ويوافق عليها ثلثا أعضاء الكونغرس الاميركي .

وعلى الرغم من معارضة الأوساط الوطنية لبقاء القواعد العسكرية وتأخير انتقال القناة ومنطقتها الى السلطة البنامية حتى سنة ٢٠٠٠ ، فان الحكومة استطاعت اقناع الشعب بالموافقة على المعاهدة لانها تضع حلول لمشكلات كثيرة وتزيد من دخل البلاد زيادة كبيرة ، ولأن ظروف الدولة الصغيرة لا تسمح لها بمقاومة الدولة الكبرى . . وشبه عمر توريخوس مساوىء المعاهدة الجديدة ببحصة في الحذاء ، في حين ان مساوىء المعاهدة القديمة أشبه بمدية تخترق القلب .

وهكذا زاد عدد الأوراق البيضاء التي تعني « نعم » ، على عدد الأوراق الصفراء التي تعني « لا » ، في الاستفتاء الشعبي الحر الذي جرى في ٢٣ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٧ ، بنسبة ٦٧ في المائة . . وكان ذلك يعني ان الشعب البنامي قد أعلن موافقته على المعاهدة الجديدة .

ولكن . . وكما يقول الشاعر : « يرضي القتيل وليس يرضي القاتل ! » . . فان بعض الأوساط الشعبية الاميركية وبعض أعضاء الكونغرس عارضوا المعاهدة الجديدة معارضة شديدة ، واظهرت استفتاءات الرأي العام الاميركي ان ٧٥ في المائة من المواطنين يرفضون التخلي عن قناة بناما رفضاً قاطعاً .

ولا شك في ان ذلك يرجع الى أهمية القناة للملاحة العالمية والتجارة الدولية ، والى ان الولايات المتحدة الاميركية تجني ارباحاً هائلة من رسوم مرور السفن فيها التي لا تقل عن ستة الاف وستمائة دولار عن كل سفينة بمعدل أربعين سفينة في كل يوم ، كما انها توفر هذه الرسوم على سفنها الحربية . ويقال ان وزارة الدفاع وفرت حتى الان ١١ مليار دولار كانت ستدفعها فيما لو كانت سفنها ستخضع لرسوم المرور في القناة . وتأتي أخيراً ، وربما أولا ، أهمية الموقع الاستراتيجي والقواعد العسكرية . وبعض العسكريين يرى أن أمن الولايات المتحدة سيتعرض للخطر اذا تخلت عن القناة لبناما .

والواقع ان ثلاثة أجيال اميركية قد تربت ونشأت على الاعتقاد بأن منطقة قناة بناما هي منطقة أميركية سبق لها ان اشترتها مثلما اشترت ولاية لويزيانا وغدت جزءاً لا يتجزأ من الولايات المتحدة .

هذا ما يقوله مثلاً رونالد ريغان حاكم كاليفورنيا السابق وأحد المرشحين لرئاسة الجمهورية ، ويرد عليه مستشارو الرئيس كارتر قائلين : من قال اننا اشتريناها ؟ لقد اشترينا حقوق وممتلكات الشركة الفرنسية ، وليس في اتفاقية ١٩٠٣ ما يشير من قريب او من بعيد الى أن اميركا اشترت القناة أو الارض المحيطة بها ، ولو ان الولايات المتحدة تملك القناة فعلاً لما دفعت لحكومة بناما كل عام مبلغ مليوني دولار بدل ايجارها !

اما السناتور صاموئيل هيكاوا فقد كان أكثر صراحة من ريغان اذ قال : « لماذا يريدون منا اعادة القناة ؟ لقد سرقناها مرة والى الأبد ! » .

وامـام صمود عمـر تـوريخـوس وتـوثيق صـداقـاتـه الشخصيـة وعلاقاتها الدولية ابتداء من كوبا كـاسترو الى ليبيـا القذافي ، وامـام تضامن دول اميركـا الجنوبيـة معه تضـامناً لم يسبق لـه مثيل ، كـان الرئيس كارتر يتابع هذا الموضوع بقلق ، محذراً من المخاطر التي قد تتعرض لها منـطقة القنـاة وأعمال الشغب المعـادية لاميـركا ، اذا لم يصدق الكونغرس على المعاهدة الجـديدة ، ممـا دفع مجلس الشيـوخ الى اقـرار المعـاهـدة في منتصف نيسـان ـ ابـريـل ١٩٧٨ بـأكثـريـة ٦٨ صوتاً مقابل ٣٢ صوتاً ، ولكنه اشترط ادخـال تعديـلات عليها تتعلق بحق الـولايات المتحـدة في التدخـل العسكري لضمـان بقاء القناة مفتوحة ومحايدة دون ان يعتبر هذا التدخل عملاً موجهاً ضـد سيادة بناما واستقلالها السياسي ، ولا يتوقف هذا الحق بانتهاء مـدة المعـاهـدة في سنـة ٢٠٠٠ بـل يـستمـر الى القـرن الحـادي والعشرين ! . .

ودخلت الـدولتـان في محـادثـات جـديـدة حـول الشـروط الجديدة . .

ولعل الوقت قد حان اخيراً للانتهاء من هذه الأزمـة المستعصية التي تعطي العالم صورة رهيبة للاستعمار الاميركي تتناقض تماماً مع ما تدعيه اميركا من دفاع عن حقوق الانسان ! . .

ولا بـد من الاشـارة هنـا الى ان الـدراسـات التي قـامت بهـا الـولايات المتحـدة حول تـوسيع قنـاة بنامـا وتحسينهـا دلت عـلى ان تكاليف ذلك تفوق نفقات انشاء قناة جديدة تشق في منطقة اخـرى بمواصفات فنية حديثة .

وليس من المستبعـد ان يتذكـر المسؤولون الاميـركيون فكـرتهم

القديمة في إنشاء قناة في نيكـاراغوا قبـل أن يعمدوا الى شـراء امتياز قناة بناما . . ولعل احداث نيكاراغوا الدامية الأخيرة غير بعيدة عن هذا الموضوع .

الفيتو ينسف
مبادىء الامم المتحدة

في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينـات من هذا القـرن ، تجلى الخطر الفاشستي المتعاظم على العالم . كانت المانيا الهتلريـة وايطاليـا الموسولينيـة واليابـان التي تحكمها طغمـة عسكريـة ، تهدد بـاجتياح الشرق والغرب واقامة نـظام دولي استبدادي عنصـري ، يلغي كل ما تعارفت عليه الشعوب من مبادىء الحرية والديمقـراطية والسيـادة الوطنية ، ويرسي مكانها حكم الحديد والنار .

ومقـابل هـذا الخطر الـرهيب المتمثـل في الـدول الثـلاث التي سميت دول المحـور ، وقفت دول الحلفـاء وعـلى رأسهـا فـرنسـا وبريطانيا وفيها بعد الولايات المتحدة الاميـركية ، ثم انضمت اليهـا روسيـا حين نقض هتلر ميثـاق عـدم الاعتـداء المعقـود معهـا وبـدأ باجتياح أراضيها ، تنادي بالمبادىء الديمقراطية وحقوق الشعـوب ، زاعمة انها انما تقاتل دول المحور من أجل حرية العالم .

وتولى العالم بأسره مزيج من القلق والأمـل ، القلق من سيطرة الطغيان واندثار الحضارة ، والأمل بالقضاء عـلى هذا الـطغيان ومـا سيسفـر القضاء عليـه من فجر جـديد يحمـل الحريـة الى كل شعب مظلوم والعدالة الى كل انسان مضطهد .

وكانت سوريا ولبنان اللتان تعيشان في ظل الانتداب الفرنسي جزءاً من هذا العالم ، فكان لا بد من ان تنعكس عليهما موجات القلق ، وأن تخطف الأبصار فيهما التماعات الأمل ، الأمل في الاستقلال والسيادة الوطنية ، والأمل في المساواة والعدالة الاجتماعية ، والأمل في السلام وتآخي الشعوب في عالم أفضل وغد مشرق تسود فيه حقوق الانسان والحريات الأساسية .

في ذلك المفترق من تاريخ العالم ، وبينما كانت الدول الأوروبية تتساقط أمام زحف القوات الألمانية كأنها بيوت من قصب ، اجتمعت في بيروت طائفة المفكرين رأت في ظهور الفاشستية انتكاساً للحرية ، وبروز الشوق السادي للقوة من أجل انتصار الأقوى ودمار الأضعف . ومعنى ذلك أن الكفاح الطويل الذي خاضته البشرية ضد الاستعباد والاستبداد في سبيل الحرية الفردية والحرية الوطنية ، منذ فجر التاريخ حتى الآن ، بدل أن يفضي الى نهايته بانتصار حق كل فرد في انماء شخصيته انماءً حراً كاملاً ، وحق كل شعب في تحقيق سيادته الوطنية التامة ، قد حل محله حكم الطغيان وانتزاع السلطان عنوة واقتداراً .

كانت هذه الطائفة من المفكرين تتألف من عمر فاخوري ورئيف خوري ويوسف ابراهيم يزبك والدكتور كامل عياد وانطون تابت وكاتب هذه السطور ، وقد قررت بالتعاون مع الحركة الشيوعية تأليف عصبة من المثقفين باسم « عصبة مكافحة النازية والفاشستية في سورية ولبنان » لمقاومة التيار الهتلري في البلاد ، واصدار مجلة ثقافية باسم « الطريق » ، وعهدت إليّ برئاسة تحرير هذه المجلة .

وظهر العدد الأول من مجلة « الطريق » في العشرين من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤١ ، مصدراً بافتتاحية لي بعنوان « رسالة العصبة » تحدثت فيها عن العوامل التي تدفعنا الى الوقوف في صفوف الحلفاء لأن انتصار النازية معناه انه قضي على البشرية أن تمر في مرحلة مظلمة تعيش فيها عيش القطيع ، وتعاني اقسى ما عرفت طبائع الاستبداد من العصف بحريات الناس واغتصاب حقوقهم ، ونوهت بمهمة الأديب العربي في هذه الحقبة من حياة بلاده بقولي :

« لقد كان الأديب منذ حلت الكلمة المكتوبة محل الكلمة المقولة ، رسالة نبي وشرعة حكيم ، ورغبة ملتهبة في تحطيم حصون الاستبداد ، فكيف يستكين الأديب اليوم للامتهان ويستنيم للطغيان ويكتم شجو قلبه أمام جراح المجتمع الانساني ؟ كيف يرى جراح الحب والهجران ، ولا يرى جراح الظلم والحرمان ؟ ولِمَ لا يلمس هذه الجراح بريشته السحرية فتبرأ ، وهو وحده الذي يملك فضح الأباطيل ويدرك أن بين ما تعانيه البشرية وما تطمح اليه ، خطوات لا تعيا بها قدرتها ولا تعجز قادتها متى عرفت حقيقة الداء .

ان الأديب الحق لا يستطيع أن يكون حالماً من اولئك الحالمين الذين يعيشون في عزلة فكرية مخجلة ينظرون من عليائها بازدراء الى الأمة التي وضعت فيها ثقتها وجعلتهم منها في مكان القيادة ، ويتهربون في فترة النضال الأكبر التي تعيش فيها ، من واجب الدفاع عن الثقافة المهددة والحرية المثخنة بالجراح . الأديب الحق رائد من رواد الفكر ، وقائد من قواد النهضة ، ورسول من رسل الانسانية ، وليس مخلوقاً غريباً ، متقلب الأهواء ، مريض القلب ،

مغلف الوجدان ، يعيش نجي الشكوك والأوهام ، مصماً أذنيه عن نداء المظلوم مغلقاً عينيه عن مدية الظلم .

ان الأديب الحق لا يعيش على هامش التاريخ بل يصنع التاريخ : انه يفهم قوانين حركته فيفيد منها ، ويعرف اتجاه التطور فيسير في طليعته ، وبذلك يكون أدبه أدباً قائداً هادياً ، وهذا ما نريده للأدب العربي » .

وبهذه الروح المتوهجة المتحمسة مضينا في كفاحنا في مجلة « الطريق » و« عصبة مكافحة النازية والفاشستية » ، نكتب ونخطب وننتقل من مدينة الى مدينة ومن قرية الى أخرى ، من مرجعيون في جنوب لبنان الى حلب في شمال سورية . ولا أزال أذكر كيف كان الناس يستمعون الى خطبنا في ذهول كبير ودهشة عظمى ، أمام هذا التحدي الغريب الذي يؤكد القائمون به ، والنازية في أوج مجدها وسطوتها ، إن النازية ستهزم ، وان قوى الحرية لا بد ان تنتصر ، ومن واجبنا نحن أن نسهم في انتصارها بكل ما نملك من قوة ومن تعلق بحقوقنا الوطنية .

ثلاث سنوات مرت ، كانت ميتة اكثر من الموت وحية أكثر من الحياة ، ثم وافت تباشير عام جديد حاملة معها تباشير الانتصار ، انتصار الحرية والديمقراطية على الدكتاتورية والاستبداد . وكان لهذا الانتصار أثره في بلادنا ، اذ دعيت سورية ولبنان الى انشاء مجلسين نيابيين تمهيداً لمفاوضتهما في مطالبهما الوطنية ومنحهما ما ينشدان من حرية واستقلال .

لقد أكدت الحرب مبادىء الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان الأساسية ، وكلها ذات أهمية عميقة للشعوب المحكومة ، وبات من

الـواجب ان تـظفـر هـذه المبـادىء بتـطبيق سـريـع شـامـل في المستعمرات . ولكن سرعان ما تبـين لنا ان هـوة هائلة تفصـل بين مفهومنا لهذه المبادىء ومفهـوم الدول الكبـرى لها ، وان الفـاشستية يمكن أن تتقنع بقناع ديمقراطي زائف أو قناع تقدمي يخفي تحته وجه الذئب المفترس .

وجاءت الصدمة الأولى لنا من قبل فرنسا . . فرنسا ديغول . . فرنسا الحرة . . فرنسا الثورة الفرنسية وحقوق الانسان ، اذ بـدأت تقاوم مطالب سورية ولبنان في استكمال سيادتهما الوطنية واستقلالهما النـاجز ، محـاولة الابقـاء على مركـز متفـوق لهـا فيـهـا ، وربـطهـما بمعـاهدات تحـد من سيادتهـما واستقلالهـما ، وتعزيـز حاميـاتها بـدل جلائهما عن البلاد .

وكان لبنان بعد اعادة العمل بالـدستور في ٢٥ اذار (مـارس) ١٩٤٣ (الذي أوقف العمل به منذ سنة ١٩٢٩) قد انتخب مجلساً نيابياً أسفر عن انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهـورية في جلسـتـه المنعقدة في ٢١ أيلول (سبتمبـر) وتـأليف حكـومـة وطنيـة برئاسة رياض الصلح وعضوية حبيب أبي شهلا وسليم تقلا والأمير مجيد أرسلان وعادل عسيران ، في حـين كانت سـوريا قـد انتخبت مجلساً مماثلاً أسفر عن انتخـاب شكري القـوتلي رئيسـاً للجمهوريـة وتأليف حكومة وطنية برئاسة سعد الله الجابري . وكان التفاهم تاماً بـين الحكومتـين حول مـطالبهما الوطنيـة ، وقد قـدمتا مـذكـرتـين متشـابهتين الى المنـدوب السامي الفـرنسي المسيو هيللو تعلنـان فيهما رغبتيهما في تعديل الدستور من أجل ازالة القيود الانتـدابية وطـالبتا بتسليم كـل السلطات التشـريعيـة والادارية اليهـما ، وبتحـويـل

المندوبية الفرنسية الى سفارة عادية . وبعد استشارة « اللجنة الوطنية الفرنسية » التي كانت بمثابة حكومة فرنسية برئاسة ديغول والتي استبعدت أي انتقال للسلطات أو الأجهزة الادارية الا اذا تم بموجب معاهدة بين البلدين ، أعلن المسيو هيللو في رسالة وجهها الى بشارة الخوري أن الفرنسيين لن يسمحوا باجراء تعديلات من جانب واحد في الدستور اللبناني « الذي وضع نتيجة التزامات تعهدت بها فرنسا وما تزال سارية المفعول » . ولكن المجلس النيابي الذي استفزته هذه الرسالة بدأ في مناقشة التعديلات الدستورية المقترحة في مساء يوم ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ ، وتقضي هذه التعديلات بالغاء كل ما يتعلق بالانتداب ، والتأكيد على وضع لبنان كدولة ذات سيادة ، وابطال كل وظائف والتزامات أو حقوق الدولة المنتدبة ، والغاء القانون الذي ينص على ان الفرنسية لغة رسمية للبلاد . وكان هيللو في مصر فعاد الى بيروت في ٩ تشرين الثاني وعمد في صباح اليوم التالي الى اعتقال رئيس الجمهورية واعضاء الحكومة في سجن راشيا باستثناء وزيرين هما مجيد ارسلان وعادل عسيران اللذين عمدا الى تنظيم المقاومة .

وجاءت الصدمة الثانية من فرنسا الحرة أيضاً ، فبعد ان انتصر لبنان في معركته بفضل المقاومة الشعبية والتضامن العربي ، اعلنت الحكومة السورية أن الانتداب لم يعد سارياً وان كل السلطات تعود او يجب أن تعود الى الحكومة السورية وحدها ، مع رفض أية معاهدة . وبدأ ممثلو فرنسا يعاندون بشأن جلاء القوات الفرنسية ونقل السلطات ، ولا سيما « القوات الخاصة » السورية - اللبنانية باعتبارها السلاح الوحيد المتبقي لهم من اجل الحصول على المعاهدة

التي يطالبون بها مع كل من الدولتين . وكانت المظاهرات الوطنية السورية تقابلها استعراضات عسكرية فرنسية ، في تنافس مستمر لعرض العضلات .

في ٧ أيار (مايو) ١٩٤٥ وصلت الى مرفأ بيروت في طريقها الى سورية قوة فرنسية جديدة مؤلفة من السنغاليين بحجة استبدال القوات الموجودة بأخرى حديثة ، فتألفت مظاهرات الاستنكار في كل من بيروت ودمشق ، وعمد مجلس النواب السوري في ١٥ أيار الى اقرار « قانون حماية الاستقلال » الذي يفرض عقوبات صارمة على كل « من يخدم دولة اجنبية » وكان من الواضح أنه يعني السوريين الذين لا يزالون يعملون في « القوات الخاصة » . وفي ١٨ أيار اطلع الجنرال بينه الحكومتين السورية واللبنانية على الأسس المقترحة للمعاهدتين المطلوب عقدهما مع الدولتين ، وهي تقضي ببقاء « القوات الخاصة » تحت امرة الفرنسيين حتى إشعار آخر غير محدد وأن يبرم ميثاق خاص بالمسائل الثقافية وآخر حول القواعد العسكرية والديبلوماسية . فاجتمعت الحكومتان في شتورا في ١٩ أيار وقررتا رفض التفاوض على هذه الأسس ، وعدم الدخول في أية مفاوضة ما دامت التعزيزات العسكرية مستمرة .

وتجددت المظاهرات في المدن السورية ، وفي حلب اشترك مع المتظاهرين رجال الدرك السوري ، فتعرضت لهم السيارات الفرنسية المصفحة وأوقعت عشرات القتلى والجرحى ، ووقعت أحداث مماثلة في حمص وحماه ودير الزور ، وبلغ العنف ذروته في دمشق خلال يومي ٢٨ و ٢٩ أيار ، فعمد المندوب السامي الفرنسي الجنرال اوليفا روجيه الى الأمر بقصف المدينة من قبل المدفعية

والـطيران فتهـدم مبنى البرلمـان السوري وأحـد الجوامـع وعـدد من المنازل ، وتوقف قصف الطيران بعـد ظهر الثـلاثين من ايـار ولكن القصف بالمدفعية والمورتر استمر طوال ٣٦ ساعة أخرى .

وليس هنـا مكـان الحـديث عن تفـاصيـل الأحـداث وكيف انتهت بـانتصـار الشعب الســوري ، ولكن القـارىء يستـطيـع أن يتصـور عمق الخيبة التي استـولت على اولئـك الذين تجنـدوا لنصرة الديمقراطية في حربها مع الديكتاتورية ، فاذا بالنعجة الوديعـة ينبت لها بعد انتصارها مخالب وأنياب ! . .

ومع ذلك فاننا لم ندع لليأس سبيلا الى قلوبنا . فكـانت آمالنـا قد تركزت على منظمة الأمم المتحدة ، ففي سان فرنسيسكو وقع في ٢٦ حزيران (يـونيه) ١٩٤٥ ممثلو خمسـين دولة عـلى ميثاق منـظمة دولية جديدة تعمل على نزع السلاح وحفظ السلام وتطوير القـانون الـدولي ومساعـدة الشعوب المكـافحة من أجـل الاستقلال وتعـزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية بالنسبة للجميع .

ولو أن حمورابي وافلاطون وفولتير ومونتسكيو اجتمعـوا لصياغـة أحلام الشعوب ، لما جاءوا بأفضل مما جاءت به مقدمة هذا الميثـاق تطميناً لكل عاشق للحرية ومكـافح في سبيلهـا . واليك مـا جاء في هذه المقدمة :

« نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا :

أن ننقـذ الأجيال المقبلة من ويـلات الحروب ، التي في خـلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ؛

وان نؤكـد من جديـد ايماننـا بالحقـوق الأساسيـة لـلانسـان ،

وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ، والأمم كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية ؛

وأن نهيء الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ؛

وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو الحرية أفسح .

وفي سبيل تحقيق هذه الغايات اعتزمنا :

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار ؛

وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين ؛

وأن نكفل بقبولنا مبادىء معينة ورسم الخطط اللازمة لها ، ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ؛

وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

وقد قررنا جميعاً أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض .

ولهذا فان حكوماتنا المعنية ، على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرنسيسكو الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشروط ، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاه منظمة دولية تسمى الأمم المتحدة » .

وقد عزز آمالنا بهذه المنظمة الدولية وضاعف ثقتنا بها « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » الذي صدر عنها في ١٠ كانون

الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ وقد نصت مقدمته على أن الاقرار بالكرامة المتأصلة بكافة أعضاء الأسرة الانسانية وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها ، يشكل الأساس الذي تقوم عليه الحرية والعدالة والسلام في العالم . وهذه بعض المواد الرئيسية فيه :

□ يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الاخاء .

□ لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه .

□ لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص ، ويحظر الاسترقاق وتجارة الزقيق بكافة أوضاعها .

□ لا يعرض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة من الكرامة .

□ لكل انسان أينما وجد الحق في ان يعترف بشخصيته القانونية .

□ كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من دون أية تفرقة ، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الاعلان .

□ لا يجوز القبض على أي انسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً .

□ لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته ، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات .

□ لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة ، ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليه .

□ لكل فرد الحق في أن يلجأ الى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء اليها هرباً من الاضطهاد .
□ لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ، ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو انكار حقه في تغييرها .
□ لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها واذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية .

الى آخر المواد الثلاثين التي أحدثت صدى عميقاً في كافة أنحاء العالم ، دولياً ووطنياً وفي ضمير كل انسان .

ولكن ما كادت هذه الكلمات الجميلة تكتب وتطبع وتنشر وتترك صداها في القلوب ، حتى جاءتنا الصدمة الجديدة ، بل الخيبة الكبرى والكارثة العظمى ، من منظمة الأمم المتحدة نفسها ، حين بدأت هذه المنظمة ببحث قضية فلسطين وانتهت في نيسان (ابريل) ١٩٤٧ الى اقرار مشروع بتقسيمها الى دولتين عربية ويهودية مع قيام نظام دولي يشمل مدينة القدس ، ثم اعتراف المنظمة في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ بدولة اسرائيل .

وكانت المفاجأة التي أذهلتنا تأييد الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي لقرار التقسيم واعترافها بدولة اسرائيل ، وحماسة مندوبيها في الدفاع على منبر الأمم المتحدة عن « حق » اليهود الألمان والبولونيين والتشيكوسلوفاكيين والرومانيين « الطبيعي والتاريخي » في اقامة دولة لهم « في ديارهم بفلسطين » .

وكان من الطبيعي أن يقاوم العرب هذا الظلم ، فكانت حرب فلسطين (١٥ أيار ـ مايو ١٩٤٨) وكانت الغلبة في الجولة الأولى

لهم ، ثم تـدخل مجلس الأمن وفـرض الهدنـة بين الفـريقين في ١١ حزيران (يونيه) ، وحظر على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مد المقاتلين بالسلاح ، فالتزمت الدول بذلك فيـما يتعلق بالعـرب ، ولم تلتزمه الدول الاشتراكية فيها يتعلق باليهود اذ عمدت الى تزويـدهم بالسلاح والخبراء والمتطوعين ، فتحسن مركزهم ونقضوا الهدنة في ٨ تشرين الأول (اكتوبر) وحققوا مكاسب كبيرة تجـاوزوا بها الحـدود المرسومـة لدولـة اسرائيـل حسب قرار التقسيم ، واحتلوا قـطاعات واسعة في النقب والجليل فضـلاً عن تشريـد مليون عـربي اقتلعتهم أعمـال الغـدر والارهــاب من ديـارهم وقــذفت بهم الى مـا وراء الحدود .

كان عمر فاخوري قد توفي ، وكـامل عيـاد بعيد عن دمشق ، ويوسف ابراهيم يزبك معتكف في بلدته الحدث ، فـانفصلنا رئيف خوري وأنا وهاشم محسن الأمين وآخـرون عن الحركـة الشيوعيـة ، وتخليت عن رئاسة تحـرير مجلة « الـطريق » . وجاء خـالد بكـداش يحاول اقناعنا بقولـه ان الاتحاد السـوفياتي قـد اعترف للعـرب بحق تقـرير المصـير مثلما اعترف بهـذا الحق لليهود ، فـأجبتـه : « وكيف يكون لشعبين مختلفين حق في تقرير المصير على أرض واحدة ، وهل يجوز أن نساوي بـين شعب عريق يعيش عـلى أرضه منـذ ألفي عام وشراذم وافدة الى هـذه الأرض من كل انحـاء العالم ؟ واذا اقتنعنـا بـأنه لم يكن هنـاك مفر من التقسيم ، فلمـاذا عـارض ممثلو الـدول الاشتـراكية اعـادة النقب والجليل الى العـرب وهما جـزء من القسم المخصص لهم ؟ » فأجاب محتداً وبجرأة أذهلتنـا : « إن بقاءهمـا في أيـدي اليهود التقـدميين أفضـل من أن يستـولي عليهـما الـرجعيـون العرب ، وسوف تقتنعـون يومـاً بأن وجـود اسرائيـل في قلب البلاد

العربية سيكون باعثاً على التقدم والتطور وانتشار الاشتراكية منها الى العالم العربي » . وعلى أثر ذلك بدأت مجلة « الطريق » وجريدة « صوت الشعب » تسمينا « تيتويين » طعناً بنا وتدليلاً على اننا نؤثر الموقف القومي على الموقف الأممي . وكتبت جريدة « نضال الشعب » ان رئيف خوري شوهد وهو يقبض من السفير اليوغسلافي مبلغاً كبيراً من المال على شرفة (كذا) السفارة !.وقد أجبنا على ذلك بتأليف عصبة جديدة باسم « اخوان عمر فاخوري » انضم اليها معنا املي فارس ابراهيم وموريس كامل ، واتخذنا من الصفحة الثقافية في جريدة « التلغراف » التي كان يصدرها نسيب المتني منبراً لنا .

كانت الصدمة ساحقة والخيبة رهيبة ، ولكننا لم نفقد كل آمالنا في منظمة الأمم المتحدة ، وقد عقدنا هذه الآمال على ازدياد عدد الدول الاعضاء فيها بانتساب الدول حديثة العهد بالاستقلال اليها ، فلا بد من ان يرتفع عدد هؤلاء الاعضاء مع الأيام من خمسين الى مائة أو مائة وخمسين دولة ، ولا بد حينئذ من أن تفرض الأكثرية المؤلفة من الدول الحرة الصغيرة موقفها وقرارها على المنظمة . الا أننا ما لبثنا حتى اكتشفنا الفيتو أو حق النقض .

ذلك ان الذين وضعوا ميثاق المنظمة قد جعلوا من الجمعية العامة منبراً عكاظياً يعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والانسانية وتنفس فيه الدول الصغرى عن متاعبها وآلامها ، وخصوا مجلس الأمن وحده باتخاذ القرارات السياسية والمصيرية ، فوظيفة الجمعية العامة تقريرية ووظيفة مجلس الأمن تنفيذية وتتبعه لجنة نزع السلاح وتشمل صلاحياته الأمور التالية :

ـ المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

ـ التحقيق في أي نزاع أو موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي .

ـ التوصية بالوسائل التي تتبع لفض أمثال هذه المنازعات .

ـ رسم الخطط لانشاء نظام يكفل تنظيم التسلح .

ـ تقرير وجود حالة تهدد السلم والتوصية بالاجراءات اللازمة .

ـ دعوة الأعضاء لاتخاذ عقوبات اقتصادية لمنع أو وقف الحرب .

ـ اتخاذ اجراء حربي ضد المعتدي .

ـ التوصية بقبول أعضاء جدد .

ـ القيام بمهام الوصاية على المناطق الاستراتيجية .

ـ رفع تقارير سنوية للجمعية العامة .

ويتألف مجلس الأمن الآن من ١٥ عضواً (كانوا ١١ عضواً ثم رفعوا الى ١٥ في سنة ١٩٦٤)خمسة دائمون وهم الولايات المتحدة الأميركية ، الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا ، فرنسا ، والصين ، وعشرة بالانتخاب من اعضاء الجمعية العامة . أما طريقة التصويت في هذا المجلس فهي على الشكل التالي : ١ ـ يكون لكل عضو من اعضاء المجلس صوت واحد . ٢ ـ تصدر قرارات المجلس في المسائل الاجرائية بموافقة تسعة من أعضائه . ٣ ـ تصدر قرارات المجلس في المسائل الاخرى كافة بموافقة تسعة من أعضائه يكون من بينها اصوات الأعضاء الدائمين متفقة على ان يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت .

وواضح من ذلك ان المشرعين الذين وضعوا بنود الميثاق قد

حرصوا على اقامة التوازن بين المراكز التي تتمتع بها بعض الدول في المجتمع الدولي ، وهي الدول الكبرى التي تزعمت التحالف المنتصر في الحرب العالمية الثانية ، إذ أعطيت هذه الدول مركزاً خاصاً في هذا النظام ، مثلما أعطيت في العضوية الدائمة ، مؤداه تخويلها حق الاعتراض (الفيتو) المانع من صدور أي قرار من مجلس الأمن اذا لم توافق عليه احدى هذه الدول الخمس ، مما يتيح لها سلطة خاصة تستطيع بها الهيمنة على ممارسة الاختصاصات الأساسية التي عهد بها الميثاق الى مجلس الأمن في ميدان حفظ السلم الدولي وما يترتب على ذلك من مواقف وقرارات خطيرة .

وبدأت تبرز أهمية الفيتو وأثره في عرقلة أعمال الامم المتحدة في موضوع العضوية ، فان قبول انضمام اعضاء جدد الى المنظمة كان يتطلب ، بالاضافة الى بعض الشروط ، توصية مجلس الأمن بقبولها ، فكان الاتحاد السوفياتي يقف في وجه كل دولة يرى انها موالية للكتلة الغربية مستعيناً في ذلك باستعمال حق الاعتراض ، والكتلة الغربية تقف في وجه كل دولة من أنصار الاتحاد السوفياتي، مستعينة بالحق نفسه . وباستثناء حالات نادرة اتفق فيها الطرفان على قبول عضو جديد منها اسرائيل ، ظلت أزمة العضوية تهدد عالمية الأمم المتحدة ، حتى اتفق الطرفان في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥ على قبول ست عشرة دولة في الأمم المتحدة دفعة واحدة ، فانتهت بذلك أزمة العضوية وتوالت الانضمامات حتى وصل عدد الدول الأعضاء الآن الى ١٥١ دولة .

وقد استخدمت روسيا حق الفيتو ١١٠ مرات ، واستخدمت الولايات المتحدة الأميركية هذا الحق ١٩ مرة (منها مرتان في

القضية الروديسية و ٦ مرات في قضية الشرق الأوسط و ٣ مرات بشأن قبول فيتنام في الأمم المتحدة) واستخدمته بريطانيا ١٦ مرة (منها مرتان بالاشتراك مع فرنسا في قضية قناة السويس و ٧ مرات في القضية الروديسية) واستخدمت فرنسا ١١ مرة (منها مرة بشأن التحقيق في نظام فرانكو، ومرة بشأن القضية الاندونيسية ومرتان بشأن قضية قناة السويس ومرة ضد مشروع أميركي ـ سوفياتي بوقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦ ومرة بشأن طرد افريقيا الجنوبية ومرة بشأن جزر القمر) واستخدمته الصين ثلاث مرات اثناء بحث النزاع الهندي ـ الباكستاني وقبول بنغلادش في الأمم المتحدة سنة ١٩٧٢ . وذلك عدا المرات المتعددة التي استخدمت فيها كل من أميركا والصين حق النقض ضد انتخاب فالدهايم ومنافسه أميناً عاماً للمنظمة .

وقد حال الفيتو بين مجلس الأمن واستخدام سلطته في اتخاذ تدابير قمعية ضد المعتدين الا في مسألة واحدة هي المسألة الكورية ، اذ أصدر في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٥٠ قراراً جاء فيه أن القوات الشمالية لم تنفذ أوامره الخاصة بوقف القتال والانسحاب الى الشمال ، وانه لذلك « يوصي أعضاء الأمم المتحدة بأن يقدموا لجمهورية كوريا كل مساعدة لازمة لدفع العدوان المسلح ولاحلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة » وكان في وسع روسيا أن تستخدم الفيتو لنقض هذا القرار ولكنها تغيبت عن الجلسة التي اتخذ فيها ، وعلى الرغم من احتجاجها فيما بعد بأن هذا القرار غير صحيح من الوجهة القانونية لغياب عضوين دائمين عند اتخاذه هما الاتحاد السوفياتي والصين ، فهناك من اعتقد بأن تغيب الاتحاد

السوفياتي كان مقصوداً لتوريط الصين الشعبية المؤيدة للقوات الكورية الشمالية في حرب مضنية مع قوات الأمم المتحدة .

وهكذا غدت قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العدوان والأحوال التي تعرض السلم لمختلف الأخطار ، رهناً بموافقة هذه الدول وسياستها ، واذا كان المعتدي يتمتع بحماية احدى هذه الدول أصيب نظام العقوبات الاقتصادية والعسكرية بالشلل ، مما يؤكد أن الفيتو قد نسف مبادىء الأمم المتحدة الأساسية ، وان الامتياز الذي أعطي للدول الخمس قد جعل كل واحدة منها أقوى من ١٥١ دولة مجتمعة ، فأين المساواة الحقوقية التي تتمتع بها من الناحية النظرية كافة الدول المنتسبة الى الأمم المتحدة ؟؟!! .

من الواضح ان هذا النظام انما وضع لتكريس انتصار الدول الحليفة الخمس ولجعلها وصية على العالم ، واذا كان هذا جائزاً في منطق سنة ١٩٤٥ فهل يجوز في منطق سنة ١٩٨٢ ؟ والى متى يجب ان يستمر ؟ ولماذا يكون للصين هذا الامتياز ولا يكون للهند ، ولماذا يكون لفرنسا ولا يكون لألمانيا الاتحادية ، ولماذا يكون للولايات المتحدة الأميركية ولا يكون للولايات المتحدة البرازيلية ، ولماذا يكون لبريطانيا ولا يكون لليابان الخ . . .

عندما قال المندوبون العرب في مجلس الأمن « ليس من وضع يستحق ان يطبق فيه الفصل السابع من الميثاق (فصل العقوبات) أكثر من التدابير التي اتخذتها اسرائيل بصدد مرتفعات الجولان السورية المحتلة » أجابت جين كيركباتريك المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة : « إن هناك حالة واحدة يمكن ان توافق واشنطن على استخدام الفصل السابع فيها وهي أن تقوم دولة أو دول عدة

بالاعتداء على الأراضي الأميركية نفسها » وقد كشفت السيدة المصونة بذلك عن حقيقة المنظمة وحقيقة الميثاق ، بالنسبة للدول الكبرى المهيمنة على العالم والتي تعتبر الآخرين خدماً وعبيداً لا شأن لهم ولا حقوق يتمتعون بها ، ولا حماية تشملهم من المنظمة التي قيل انها انما انشئت للدفاع عنهم ، ما دام مقياس العدل هو مصلحة الدول الكبرى .

ونظراً لأن دور فرنسا وبريطانيا والصين قد انحسر على المسرح الدولي وتراجع الى المرتبة الثانية ، فان الفيتو قد غدا مجرد اداة لتعطيل دور الأمم المتحدة وخرق ميثاقها وشلها عن القيام بدورها في دعم حق الشعوب ونضالها التحرري ، وعرقلة كافة الامكانات في الوصول الى اتخاذ قرار دولي لا يرضي أحد الجبارين .



